رؤية
إصدار خاص عن المحاماة في قطر
الجزء الأول

المحاماة في قطر..
رسالة عدالة ورؤية وطن

تطور مهنة المحاماة وتجارب محامين صنعوا النجاح

وزارة العدل
Ministry of Justice
State of Qatar - دولة قطر
غرفة قطر
QATAR CHAMBER
مركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم
QATAR INTERNATIONAL CENTER FOR CONCILIATION AND ARBITRATION
جمعية المحامين القطرية
QATAR LAWYERS ASSOCIATION
مكتب قطر الدولي للمحاماة والاستشارات القانونية
QATAR INTERNATIONAL LAW FIRM
راشد بن ناصر النعيمي
للمحاماة والاستشارات القانونية
RASHID BIN NASSER AL NA'IMI
Law Office and Legal Consultations
الوجبة - AL WAJBA
للمحاماة والتحكيم
Law Firm & Arbitration
أركان
للمحاماة والاستشارات القانونية
المحامي/ إبراهيم الحسن المهندي
For Law and Legal Consultations
lawyer/ Ibrahim Al-Hassan Al-Muhannadi
AL SULAITI LAW FIRM
السليطي للمحاماة والاستشارات القانونية

غرفة قطر
QATAR CHAMBER
مركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم
QATAR INTERNATIONAL CENTER
FOR CONCILIATION AND ARBITRATION

جمعية المحامين القطرية
QATAR LAWYERS ASSOCIATION
جمعية المحامين القطرية
QATAR LAWYERS ASSOCIATION

الرعاية الرئيسية

مكتب قطر الدولي
للمحاماة والاستشارات القانونية
QATAR INTERNATIONAL LAW FIRM

الوجبة - AL WAJBA
للمحاماة والتحكيم
Law Firm & Arbitration

AL SULAITI LAW FIRM
السليطي للمحاماة والإستشارات القانونية

راشد بن ناصر النعيمي
للمحاماة و الاستشارات القانونية
RASHID BIN NASSER AL NA'IMI
Law Office and Legal Consultations

أركان
للمحاماة والاستشارات القانونية
المحامي/ إبراهيم الحسن المهندي
For Law and Legal Consultations
lawyer/ Ibrahim Al-Hassan Al-Muhannadi

مكتب آل محمود للمحاماة
AL-MAHMOUD LAW FIRM

الرعاية الفضية

الرعاية البرونزية

المشاركة المميزة

رؤية

مجلة اجتماعية اقتصادية سياحية شاملة

إصدار خاصّ عن المحاماة في قطر

رئيس التحرير
المدير العام
جابر سالم الحرمي

مدير التحرير
حسن حاموش

تسويق وعلاقات عامة
أمل صلاح

التحرير
محمد شبراويّ
وفاء زايد
ياسر محمد
نور الشّريف

التدقيق اللغوي
محمد شبراوي

التصميم والإخراج
محمد علي

الطباعة:
مطابع الورّاق ALWARAQ PRINTING PRESS

وكيل التوزيع:
مجموعة دار الشرق DAR AL-SHARQ

الناشر:
رؤية للعلاقات العامة والإعلام
VISION PUBLIC RELATION & MEDIA

ص.ب: 15651 - الدوحة، قطر
هاتف: 44917000

info@roayah-pr.com
www.roayah-pr.com

محتوى الإصدار

المحاماة في قطر..
رسالة عدالة ورؤية وطن

الجزء الأول
إصدار خاص يناير 2026

مسيرة تطوّر مهنة المحاماة في قطر والتّشريعات المنظّمة للمهنة..... 22

دور وزارة العدل في رعاية وتنظيم مهنة المحاماة..... 30

المحاكم القطريّة نهضة بلغت أفضل معايير التّقاضي والعدالة..... 35

محكمة الاستثمار بوابة التّقاضي السّريع والعدالة النّاجزة..... 126

مركز قطر الدّوليّ للتّوفيق والتّحكيم الخيار الأمثل لحلّ المنازعات التّجاريّة..... 132

محكمة قطر الدّوليّة ريادة قانونيّة في التّحكيم والتّقاضي..... 139

جمعية المحامين تحقّق الإنجازات وتسهم في نهضة مهنة المحاماة..... 90

الرّعاة وشركاء النّجاح..... 47

الرّوّاد الأوائل في المحاماة 89

محامون صنعوا النّجاح..... 143

محاميات في ساحات القضاء..... 167

تجارب ملهمة..... 207

شهدت بلادنا نهضةً تشريعيّة استكملت بموجبها قوانين أساسيّة تنظّم مختلف أوجه الحياة والمعاملات في الدّولة. إنّ تطوير أنظمة العدالة في مقدّمة أولويّاتنا، لتحقيق العدالة النّاجزة الّتي لا غنى عنها لاستقرار المعاملات، وكفالة الحقوق، فالعدالة البطيئة، هي نوع من الظلم.

حضرة صاحب السمو الشيخ

تميم بن حمد آل ثاني

أمير البلاد المفدى

[خطاب سموّ الأمير المفدّى في افتتاح دور الانعقاد السّنويّ الـ51 لمجلس الشّورى]

كلمة العدد

المحاماة رسالة مشرقة في مسيرة العدالة

جابر الحرمي، رئيس التحرير

تمثل مهنة المحاماة أحد الأضلاع الرئيسيّة للمشهد القضائيّ المتطوّر والمتنامي في دولة قطر، إلى جانب المنظومة المتطوّرة للمحاكم والمرافق القضائيّة، وسرعة إنجاز القضايا وذروة استفادتها من التّكنولوجيا الحديثة.

المحاماة تشكّل عمودًا أساسيًّا في النّظام القانونيّ، هي رسالة نبيلة تهدف إلى إحقاق الحقّ وإرساء العدالة، ولذلك حرصت قيادتنا الرّشيدة على تطوير التّشريعات النّاظمة لمهنة المحاماة لتتكامل مع المنظومة القضائيّة والمحاكم وصولًا إلى ترسيخ العدالة في مختلف المجالات.

من هذا المنطلق ارتأينا أنّ واجبنا المبادرة إلى تسليط الضّوء على مسيرة تطوّر مهنة المحاماة في قطر، وقد بدأت قبل عقود عدّة بداية متواضعة، لتصبح اليوم وجهًا مشرقًا لنهضة العدالة في قطر، حيث ازدهر قطاع المحاماة، وانتشرت المكاتب العالية الجودة الّتي حقّقت أفضل التّصنيفات العالميّة وحصدت الجوائز المرموقة. ولعلّ من أبرز ملامح تطوّر مهنة المحاماة في دولة قطر اجتذاب المهنة مئات المحامين المواطنين، مع دعم كامل وتدريب للكوادر الوطنيّة الشّابة عبر مركز الدّراسات القانونيّة والقضائيّة.

لقد استعرض هذا الإصدار تطوّرات البنية القانونيّة والقضائيّة ككلّ، من جانب وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء، وصولًا إلى تعزيز استقلاليّة القضاء من جهة، ومواكبة تنظيم مهنة المحاماة من جهة أخرى.

إنّ أهمّيّة هذا الإصدار أنّه المحاولة الأولى -والأكثر قربًا وشمولًا- للتّأسيس التّاريخيّ لتطوّر مهنة المحاماة في دولة قطر، بداية بمرحلة التّنظيم التّقليديّ، ومرورًا بمرحلة الاحترافيّة، حتّى تأسيس شركات المحاماة الحديثة، كما يتناول تجارب كبار المحامين الّذين صنعوا بصمة خالدة وملهمة لكلّ الرّاغبين في الانضمام إلى مهنة المحاماة.

هذا الإصدار ما هو إلّا خطوة أولى في مشروع متكامل نسعى إلى إنجازه تباعًا لتوثيق هذه المسيرة الرّائدة لقطاع المحاماة، وذلك عبر إصدار سلسلة متكاملة، حيث سيعقب إصدار هذا الجزء الأوّل إصدار الجزء الثّاني، الّذي سيكون أكثر شمولًا وتركيزًا بالتّزامن مع الاحتفال بيوم المحامي القطريّ، على أمل أن نسهم في تغطية شاملة لرسالة المحاماة السّامية.

وختامًا، لا بدّ من توجيه الشّكر لكلّ الرّعاة والجهات الّتي أسهمت في نجاح هذا الإصدار.

محكمة الاستثمار والتجارة
Investment and Trade Court

ركيزة أساسيّة لترسيخ العدالة الاقتصاديّة

تعدّ محكمة الاستثمار والتّجارة ركيزة أساسيّة لتطوير بيئة الأعمال وترسيخ العدالة الاقتصاديّة في دولة قطر. أسهمت المحكمة في تطوير بيئة التّقاضي التّجاريّ وتعزيز ثقة مجتمع الأعمال بالمنظومة القضائيّة، وحقّقت نقلة نوعيّة في سرعة التّقاضي وأنجزت رقمًا قياسيًّا لجهة الفصل في القضايا المعروضة أمامها بنحو 98% مما كان له أثر إيجابيّ على عمل مكاتب المحاماة في قطر.

تواصل محكمة الاستثمار والتّجارة تعزيز حضورها كأحد أبرز أركان المنظومة القضائيّة في الدّولة، ونموذجًا متقدّمًا للقضاء المتخصّص الّذي يواكب متطلّبات الاقتصاد الحديث، ويعزّز مناخ الثّقة والأمان القانونيّ لمجتمع الأعمال المحلّيّ والدّوليّ من خلال دورها المحوريّ عبر الفصل في القضايا التّجاريّة والاستثماريّة بكفاءة وشفافية، بما يدعم استدامة النّموّ الاقتصاديّ، ويعزّز جاذبية الدّولة للاستثمار.

لقد جاء تأسيس محكمة الاستثمار والتّجارة لتكون المحكمة المتخصّصة الأولى في الاقتصاد والاستثمار والتّجارة، ولخلق بيئة استثماريّة جاذبة مستقرّة تبعث رسالة للمستثمرين بالاطمئنان للعمل داخل الدّولة، وتعزّز الثّقة بالقضاء واستقلاليّته. استطاعت المحكمة أن تستجيب للحاجة المتزايدة للتّعامل مع تعقيدات المعاملات التّجاريّة والاستثماريّة، وتسريع الفصل في المنازعات بما يحقّق العدالة النّاجزة.

تولي المحكمة اهتمامًا كبيرًا بالشّفافية والتّواصل مع مجتمع الأعمال، وحرصت على مواكبة التّطوّرالإلكترونيّ والرّقميّ، وخصّصت منصّة متكاملة لخدمة المتقاضين، بما يرفع مستوى الشّفافية وسهولة الوصول إلى المعلومات والإجراءات.

وستواصل محكمة الاستثمار والتّجارة دورها في إرساء العدالة النّاجزة، وحماية الحقوق، وتعزيز الثّقة في القضاء التّجاريّ، بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنيّة 2030، ويدعم مكانة الدّولة بوصفها مركزًا إقليميًّا رائدًا وجاذبًا للاستثمار.

القاضي خالد بن علي العبيدلي
رئيس محكمة الاستثمار والتجارة

غـــرفـــة قـطـــر
QATAR CHAMBER
مركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم
QATAR INTERNATIONAL CENTER
FOR CONCILIATION AND ARBITRATION

منظومة العدالة: التّحكيم والقضاء والمحاماة

يـؤدّي مركـز قطـر الـدّوليّ للتّوفيـق والتّحكيـم (QICCA) دورًا رائـدًا في تسـوية المنازعـات بالوسـائل البديلـة، مما كان لـه كـبير الأثـر في عمـل المحامـاة وتخفيـف العـبء عـن المحاكـم. ومنـذ تأسيسـه عـام 2006 تحـت مظلـة غرفـة قطـر، أسـهمت إنجازاتـه في تحديـث ممارسـات التّحكيـم في دولـة قطـر، بمـا يـتماشى مـع المعـايير الدّوليّـة.

يتبنّـى المركـز ثلاثـة معـايير عالميّـة في ممارسـاته وهـي: التّحكيـم، والتّوفيـق، والوسـاطة، مما أكسـبه ثقـة مجتمـع الأعمال القطـريّ والـدّوليّ، و حظـي بسـمعة دوليّـة لاتّباعـه قواعـد (UNCITRAL) وضمّـه خبراء بارزيـن.

كان مـن أبـرز الإنجـازات اختيـار المركـز ضمـن القائمـة البيضـاء للدّليـل الإقليمـيّ لمجلـة Global Arbitration Review (GAR)) لعـام 2025، ليكـون أحـد ثلاثـة مراكـز ومؤسسـات تحكيـم فقـط في منطقتـي إفريقيـا والشّرق الأوسـط تنـال هـذا التّصنيـف المرمـوق.

جـاء هـذا الاختيـار بعـد تصنيـف لجنـة الأمـم المتّحـدة للقانـون التّجـاريّ الـدّوليّ (الأونسـيترال) للمركـز مـن ضمـن المراكـز الدّوليّـة الّتـي تسـتند قواعـد التّحكيـم لديهـا إلى قواعـد الأونسـيترال، واعتبـاره سـلطة تعـيين بمقـتضى قواعـد الأونسـيترال لتقديـم خدمـات تعـيين المحكّـمين للجهـات الإقليميّـة والدّوليّـة.

إنّ إدراج مركـز قطـر الـدّوليّ للتّوفيـق والتّحكيـم في هـذا التّصنيـف العالمـيّ المرمـوق يعكـس ثقـة مجتمـع الأعمال الـدّوليّ في دولـة قطـر كوجهـة مثاليّـة للتّحكيـم التّجـاريّ الـدّوليّ، ويؤكّـد المكانـة المتميّـزة الّتـي أصبحـت تحظـى بهـا قطـر في هـذا المجـال الحيـويّ، بمـا يـتماشى مـع أهـداف رؤيـة قطـر الوطنيّـة 2030 في بنـاء اقتصـاد قائـم على المعرفـة.

إنّ عمـل التّحكيـم يتكامـل مـع عمـل المحامـاة وأصبحـا عنوانًـا لنجـاح منظومـة العدالـة الّتـي تقـوم على ثلاث ركائـز: القضـاء والمحامـاة والتّحكيـم، وقـد أسـهمت هـذه المنظومـة في ازدهـار الاسـتثمار وجـذب المسـتثمرين.

ولعـلّ هـذا الكتـاب خطـوة موفّقـة لتوثيـق تكامـل منظومـة العدالـة في قطـر مـع تسـليط الضّـوء على تطـوّر مهنـة المحامـاة، وذلـك مـن خلال تجـارب ناجحـة صنعهـا محامـون كبـار لهـم كلّ التّقديـر والاحترام.

الشيخ الدكتور ثاني بن علي آل ثاني

نائب رئيس مجلس إدارة مركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم

المحاماة شريك فاعل في تحقيق العدالة النّاجزة

توفير بيئة قانونيّة تعزّز دور مهنة المحاماة في منظومتنا العدليّة

انطلاقًا من رسالتها القانونيّة ورؤيتها العدليّة، تسعى وزارة العدل لبناء منظومة قانونيّة رائدة ومتطوّرة، وتوفير خدمات قانونيّة موثوقة لمنظومة عدالة متكاملة. في هذا الصّدد تتطلّع إدارة شؤون المحاماة بوزارة العدل إلى توفير بيئة قانونيّة تعزّز دور مهنة المحاماة في منظومتنا العدليّة، ورفع مستوى المنافسة في تقديم الخبرات القانونيّة لسوق العمل المحلّيّ، والارتقاء بأدائها بشكلٍ متساوٍ مع مكاتب وشركات المحاماة العالميّة، ونفخر بما يتمتّع به المحامون القطريّون من خبرة عميقة في مجال العمل القانونيّ، ممّا يعزّز أهداف العدالة النّاجزة ويشجّع مناخ الاستثمار وجاذبيته في الدّولة.

في هذا الإطار، جاء قانون المحاماة القطريّ رقم (23) لسنة 2006 وتعديلاته، ليمثّل إطارًا تشريعيًّا متكاملًا وحديثًا، صُمّم ليرسّخ مكانة مهنة المحاماة بوصفها ركنًا أساسيًّا من أركان سيادة القانون وضمان الحقوق، وليواكب التّطوّرات التّشريعيّة والعمليّة في عالم القانون والممارسة المهنيّة. وهذا القانون ليس مجرّد نصوص تنظيميّة، بل هو عقد اجتماعيّ بين المهنة والمجتمع، يعزّز الشّفافية والكفاءة والالتزام بأعلى معايير النّزاهة والأخلاقيّات المهنيّة.

لقد أولى القانون وتعديلاته اهتمامًا بالغًا بتطوير البيئة التّشريعيّة المواتية لممارسة المهنة، مع التّركيز على رفع مستوى الجودة والكفاءة المهنيّة من خلال اشتراطات التّأهيل والمعايير المتقدّمة للحصول على ترخيص المزاولة، وضرورة التّطوير المستمرّ وحماية حقوق المحامين وترسيخ استقلاليّتهم بما يضمن لهم البيئة الآمنة لممارسة واجباتهم بكامل الحرّيّة والمسؤوليّة.

وتحرص وزارة العدل على مواكبة التّطوّرات التّقنية والعمليّة في تنظيم شؤون مهنة المحاماة، من خلال تبنّي الحلول الرّقميّة وتسهيل الإجراءات، وتعزيز كفاءة تقديم الخدمات. تجسد ذلك في إطلاق بوابة المحامين الإلكترونيّة، الّتي تمثّل منصّة رقميّة متكاملة لتقديم الخدمات المتعلّقة بشؤون المهنة إلكترونيًّا، بما يسهم في تبسيط الإجراءات، ورفع مستوى الجودة والشّفافية، وتحقيق التّواصل الفعّال بين الوزارة والمحامين، بما يواكب متطلّبات التّحوّل الرّقميّ ويخدم العدالة النّاجزة.

إنّنا في دولة قطر نعتز بمهنة المحاماة، ونقدّر الدّور الوطنيّ الّذي تؤدّيه في بناء دولة القانون والمؤسّسات، وإنّ ما تحقّق من إنجازات على صعيد تنظيم المهنة، وتطوير ضوابطها، وتعزيز الشّراكة مع المحامين، يؤكد التزام وزارة العدل بدعم المحاماة بعدّها ركنًا أساسيًّا من أركان العدالة، وشريكًا فاعلًا في تحقيق العدالة النّاجزة، وترسيخ الثّقة في المنظومة العدليّة.

عبد الكريم حمود الرويلي

مدير إدارة شؤون المحاماة - وزارة العدل

المحاماة في قطر رسالة سامية

يسعدني أن أضع بين أيديكم هذه الكلمة الافتتاحيّة في كتاب "**المحاماة في قطر.. رسالة عدالة ورؤية وطن**" الذي تصدره مجلة رؤية برعاية جمعيّة المحامين، آملًا أن يكون هذا الإصدار الّذي يوثّق تطوّر مسيرة المحاماة مرجعا إعلاميا رصينًا يسلّط الضّوء على قامات قانونيّة ومحامين أسهموا بعلمهم وخبرتهم وجهدهم في ترسيخ رسالة العدالة، وتعزيز مكانة مهنة المحاماة، والدّفاع عن سيادة القانون.

إنّ مهنة المحاماة ليست مجرّد ممارسة قانونيّة، بل هي رسالة سامية تقوم على إعلاء الحقّ، وصون الحرّيّات، وحماية الحقوق، والمشاركة الفاعلة في بناء دولة القانون والمؤسّسات. من هنا تأتي أهمّيّة توثيق تجارب الرّوّاد، واستلهام مسيرتهم، والاستفادة من خبراتهم المتراكمة، لتكون نبراسًا للأجيال القادمة من المحامين والمحاميّات.

هذا الكتاب يسعى إلى إبراز النّماذج المشرّفة في العمل القانونيّ، وفتح آفاق الحوار المهنيّ والفكريّ، ومواكبة التّطوّرات التّشريعيّة والقضائيّة، بما يسهم في الارتقاء بالأداء المهنيّ، وتعزيز ثقافة قانونيّة واعية تخدم المجتمع والوطن.

إننا في **جمعيّة المحامين القطريّة** نؤكد التزامنا بدعم جميع المبادرات الّتي تسهم في تطوير المهنة، والحفاظ على أخلاقيّاتها، وتعزيز دور المحامي كشريك أساسيّ في منظومة العدالة، كما نثمّن جهود القائمين على مجلة رؤية ونتطلع إلى أن تحظى بثقة القرّاء، وأن تكون إضافة نوعيّة للمكتبة القانونيّة في دولة قطر.

نسأل الله التّوفيق والسّداد، وأن يجعل هذا العمل نافعًا للمهنة وأهلها وللمجتمع بأطيافه كافّة.

المحامي مبارك بن عبدالله السليطي

رئيس مجلس إدارة جمعية المحامين القطرية

المحاماة ركيزة للعدالة وضمانة للحقوق

العدالة النّاجزة أساس نهضة الأوطان والأمم، وقد وضعت دولة قطر على رأس أولويّاتها بِناء منظومة قضائيّة متكاملة وَفق أرقى المعايير وعملًا بتوجيهات قيادتنا الرّشيدة بتسريع التّقاضي لترسيخ العدالة.

وخلال عقود متتالية شهدت السّاحة القانونيّة تطوّرات متلاحقة أرست القواعد والأسس لنهضة قانونيّة وقضائيّة شاملة واكبت ما تشهده دولتنا قطر من نهضة وازدهار اقتصاديّ وعمرانيّ وتنمويّ جعلت من قطر وجهة عالميّة للأعمال والاستثمار والإعمار.

وتعدّ مهنة المحاماة ركيزة أساسيّة لتحقيق العدالة مثلما هي ضرورة ملحّة لتعزيز مسيرة التّنمية وجذب الاستثمار والتّوسّع بالمشاريع والأعمال. إنّها الشّريك الفعليّ لكلّ رجل أعمال ومستثمر، ولكلّ أصحاب المهن والاختصاصات، وهي المهنة الضامنة لحقوق جميع أفراد المجتمع.

نقف اليوم أمام مستقبل مشرق ومزدهر لمهنة المحاماة بعد اجتياز مسيرة حافلة بالعطاء والتّحدّيات، وكان لي شرف المساهمة في تأسيس جمعيّة المحامين عام 2006، بموجب قرار وزير شؤون الخدمة المدنيّة والإسكان رقم (8) لسنة 2006 بالموافقة على تسجيل وإشهار جمعيّة المحامين القطريّة، وكنت من أوائل أعضاء مجلس إدارتها، إذ اضطلعت الجمعيّة بدور فاعل في النّهوض بالمهنة، والدّفاع عن مصالح المحامين المهنيّة والاجتماعيّة، وتعزيز حضورهم المؤسّسيّ.

إن مستقبل مهنة المحاماة في دولة قطر يتّجه بثبات نحو مزيد من الاحتراف والرّسوخ، في ظلّ دولة جعلت من القانون ركيزةً للتّنمية، ومن العدالة أساسًا للاستقرار.

أعتزّ بدور مكتب قطر الدّوليّ للمحاماة المؤثّر في إرساء قواعد قانونيّة جديدة، من خلال الطّعون الّتي تقدّمت بها أمام محكمة التّمييز، وأسهمت تلك الطّعون في تصحيح مسارات قانونيّة، وتكريس مبادئ قضائيّة مستقرّة .

ختامًا، لا بدّ من التّنويه بأهمّيّة هذا الكتاب التّاريخي "المحاماة في قطر رسالة عدالة ورؤية وطن"، الّذي يوثّق مسيرة تطوّر مهنة المحاماة، وتجارب كبار المحامين، ممّا يجعله مرجعًا مهمًّا يثري المكتبة القانونيّة، ويلهم أجيال المستقبل.

الشيخ أحمد بن محمد بن سعود آل ثاني

مالك ومؤسس مكتب قطر الدولي للمحاماة والاستشارات القانونية

الفـصـل الأول

مسيرة تطور المحاماة والتشريعات

تطوّر تدريجيّ بدأ في
1980 وتوّج بتحديث
التّشريعات عام 2025

مهنة المحاماة في قطر..

مسيرة حافلة بالمحطّات التّاريخيّة

تحقيق العدالة النّاجزة

جـاءت النّقلـة التّاريخيّـة مـع رؤيـة حضرة صاحـب السّـموّ الشّـيخ تميـم بـن حمـد آل ثـاني أمير الـبلاد المفـدّى بضرورة تحقيـق العدالـة النّاجـزة عبر تطويـر منظومـة العدالـة لتحقيـق الفصـل السّريـع في القضايـا، وتأكيـد سـموّه أنّ:

> العدالة البطيئة نوع من الظّلم.

تزامنـت هـذه الرّؤيـة مـع الطّفـرات التّشريعيّـة والتّكنولوجيّـة الّتـي واكبـت مهنـة المحامـاة لتضمـن وصـول الحقـوق لأصحابها بسرعـة ودقّـة، وهـو مـا يمثّـل أولويّـة قصـوى في خطابـات صاحـب السّـموّ أمير الـبلاد المفـدّى وتوجيهاتـه.

محطات تاريخيّة في تطوّر المحاماة

تعدّ مهنة المحاماة من أقدم المهن في الدّولة، غير أنّ أوّل قانون شامل لتنظيم مهنة المحاماة في قطر صدر عام 1980.واستطاع القانون رقم (20) لسنة 1980 الخاصّ بتنظيم مهنة المحاماة، تقنين المهنة وتأسيس شروط القيد، واجبات المحامين وأخلاقيّاتهم، وقواعد أتعابهم.

1980

للمرّة الأولى، نجح قانون 1980 في:

- إدخال الاحترافيّة إلى مهنة المحاماة في إطار تقنين المهنة.
- تحديد أسس قيد المحامين وشروط الانضمام الّتي شملت الجنسيّة، والمؤهّلات، والتّدريب.
- وضع قواعد لأخلاقيّات المهنة وواجبات المحامين.
- نظام أتعاب المحاماة وطرق تحصيلها.
- نظام المساءلة التّأديبيّة.

1996

أما القانون رقم (10) لسنة 1996، فقد حدّد أحكام مزاولة مهنة المحاماة، وشروط القيد، وحقوق وواجبات المحامين، وتنظيم لجان القَبول والتّأديب.

وشمل القانون أبوابًا رئيسيّة عن أهداف المهنة، والمحامين تحت التّدريب، والإجراءات التّأديبيّة، والعقوبات، وهو ما يعكس إطارًا قانونيًّا لحماية حقوق المتقاضين وتعزيز استقلاليّة المحامي.

وعرف القانون أعمال المحاماة بأنّها تشمل الحضور أمام المحاكم وهيئات التّحكيم، تقديم المشورة القانونيّة، صياغة العقود، والدّفاع عن الأفراد، كما منع الجمع بين المحاماة وأعمال أخرى، فوَفق القانون لا يجوز الجمع بين المحاماة وتولّي الوزارة، والتّجارة، والتّوظيف الحكوميّ أو في القطاع الخاصّ، أو أيّ عمل يتعارض مع كرامة المهنة، مع استثناءات لأعضاء هيئة التّدريس القطريين.

2006

إذا كان القانون رقم (20) لسنة 1980 يعدّ أوّل قانون للمحاماة في دولة قطر، إلّا أنّ القانون رقم (23) لسنة 2006 يعدّ القانون الرّئيسيّ لمهنة المحاماة بالدّولة، وهو القانون الّذي نظّم المهنة بشكل أكثر شمولًا وتطوّرًا، وسمح بتعريف المحامي لخدماته إلكترونيًّا مع ضمان استقلاليّة المهنة، وكذلك فهو القانون الّذي أدخلت عليه التّعديلات في عام 2025 ليصبح القانون الأساسيّ بالدّولة.

اعتبر قانون 2006 المحاماة مهنة حرّة تهدف إلى تحقيق العدالة، وتساعد القضاء والمتقاضين، ووسّع نطاق أعمال المحاماة والمسموح للمحامي القيام بها، كما سمح للمحامين بالتّعريف بخدماتهم عبر الوسائل التّقليديّة والإلكترونيّة، وأتاح للمحامين الاستثمار (الشّركات) مع الحفاظ على استقلاليّتهم.

وشمل أحكامًا حول جداول المحامين (مشتغلين- تحت التّدريب)، وحقوق المحامين وواجباتهم، والمساعدة القضائيّة، والمساءلة التّأديبيّة، وهدف إلى تحديث تنظيم المهنة ورفع كفاءتها.

2006

تنظيم مهنة المحاماة: يضع قواعد مزاولة المهنة، من شروط القيد في الجداول المختلفة إلى حقوق والتزامات المحامين (الشّرف، الأمانة، النّزاهة).

جداول المحامين: ينشئ جداول لقيد المحامين (مشتغلين، تحت التّدريب، غير مشغلين، شركات المحاماة).

المحامون تحت التّدريب: حدّد صلاحيّاتهم (المرافعة نيابة عن المحامي المشرف) وقيودها (لا يجوز التّوقيع أو المرافعة باسمهم مباشرة في البداية).

المساعدة القضائيّة: يشكّل لجنة للمساعدة القضائيّة لندب محامين للمتعسّرين أو في حالات معيّنة (كعجز المحامي أو رفض المحامين).

المحامون غير القطريين: يحدّد شروط الإذن لهم بالمرافعة في قضايا معيّنة بالاشتراك مع محامٍ قطريّ.

2025

محطات تاريخيّة في تطوّر المحاماة

شهدت مهنة المحاماة في دولة قطر نقلة نوعيّة، تمثّلت في تحديث تشريعيّ كبير، وهو (قانون 19 لسنة 2025) الّذي يهدف إلى تعزيز دور المحامي كشريك في منظومة العدالة، مع التّركيز على تمكين الكفاءات الوطنيّة وتطبيق أفضل الممارسات الدّوليّة.

أبرز التعديلات

- تنظيم إعلان المحامين عن الخدمات إلكترونيًّا
- مرونة في تحديد الأتعاب بالاتّفاق المباشر أو (نسبة لا تتجاوز 25% من القيمة المادّيّة للحكم).
- تأسيس لجان للمساعدة القضائيّة لضمان حقّ الدّفاع للجميع، مما يعزّز الشّفافية ويدعم العدالة، انسجامًا مع رؤية قطر الوطنيّة 2030.
- إنشاء «إدارة شؤون المحاماة» بوزارة العدل لتنظيم القيد والإشراف.

إطلاق يوم المحامي القطريّ

وكان من أبرز مستجدّات عام 2025، إطلاق يوم المحامي القطريّ تأكيدًا على أهمّيّة دور المحاماة ودعم استقلاليّتها، وتدشين موقع إلكترونيّ جديد لجمعيّة المحامين القطريّة: لتطوير التّواصل والخدمات.

ويقول محامون وخبراء قانون إنّ مهنة المحاماة في قطر انتقلت من مجرّد تنظيم إلى قطاع حيويّ يسعى للتّمكين، وتطوير الكفاءات، والاندماج مع أفضل الممارسات العالميّة، وذلك لدعم منظومة العدالة والتّنمية الشّاملة.

وزارة العدل: المحاماة شريك في تحقيق العدالة

أكّدت وزارة العدل أنّ التّعديلات الّتي تضمّنها القانون رقم (19) لسنة 2025 بتعديل بعض أحكام قانون المحاماة الصّادر بالقانون رقم (23) لسنة 2006، الّذي تفضّل بإصداره حضرة صاحب السّموّ الشّيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدّى، ونشرته الجريدة الرّسميّة في عددها رقم (23) لسنة 2025، تمثّل نقلة نوعيّة في تطوير مهنة المحاماة وتعزيز دورها كشريك رئيسيّ في حماية الحقوق وصون الحرّيّات.

وأوضحت الوزارة أنّ التّعديلات الجديدة جاءت مواكبةً للتّطوّرات الّتي تشهدها مهنة المحاماة، وانعكاسًا لالتزام الدّولة بدعم القطاع الخاصّ، وتوفير بيئة جاذبة لممارسة المهن الحرّة، بما ينسجم مع مستهدفات استراتيجيّة التّنمية الوطنيّة الثّالثة ويدعم تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنيّة 2030. وفيما يتعلّق بأبرز التّعديلات، بيّنت الوزارة أنّ القانون الجديد قد أعاد تنظيم صلاحيّات محامي الدّولة بوزارة العدل، الّتي تشمل تمثيل الجهات الحكوميّة أمام الجهات القضائيّة على نحو يسهم في توحيد الجهود القانونيّة الحكوميّة وتعزيز كفاءة التّمثيل القانونيّ، إذ أجاز القانون المعدَّل لإدارة قضايا الدّولة -بعد موافقة الوزير أو من يفوضه- التّعاقد مع محامين قطريين أو الاستعانة بغيرهم في الدّعاوى خارج الدّولة إذا تطلّبت طبيعة الدّعوى ذلك، بما يضمن توفير الخبرات المتخصّصة لخدمة المصلحة العامّة للدّولة. وعلى الصّعيد المؤسّسيّ، أعاد القانون تنظيم تشكيل لجنة قَبول المحامين لتكون برئاسة وزير العدل وعضويّة قاضيَيْن من محكمة الاستئناف، ومحامٍ عام من النّيابة العامّة، وثلاثة من المحامين، إضافة إلى ممثلَيْن عن الوزارة. ويعكس هذا التّشكيل شراكة متوازنة بين السّلطات القضائيّة والتّنفيذيّة في تنظيم شؤون المهنة وضمان الشّفافية في إجراءات قَبول المحامين.

وأوضحت الوزارة أنّ القانون الجديد قد وسّع من نطاق الأعمال الّتي يجوز الجمع بينها وبين ممارسة مهنة المحاماة، حيث سمح للمحامين بالقيد في السّجل التّجاريّ وامتلاك الأسهم أو الحصص في شركات الأموال، شريطة ألّا يتولّوا إدارتها أو يباشروا بأنفسهم الأنشطة التّجاريّة. تمثّل هذه الخطوة توازنًا بين تمكين المحامين من الاستفادة من الفرص الاستثماريّة والحفاظ على استقلاليّة المهنة ونزاهتها ومكانتها. وفيما يخصّ الإعلان والدّعاية، أجاز القانون الجديد للمحامين التّعريف بخدماتهم عبر الوسائل التّقليديّة والإلكترونيّة وَفق ضوابط تحدّدها لجنة قَبول المحامين، مع تحديد الجزاءات التّأديبيّة بحقّ من يخالف أحكام القانون أو يخلّ بآداب المهنة وتقاليدها.

أما فيما يخصّ تحديد أتعاب المحاماة، فقد أصبحت خاضعة للاتّفاق المباشر بين المحامي وموكّله مع جواز الاتّفاق على نسبة لا تتجاوز 25% من قيمة ما قد يحكم به في الدّعوى لصالح الموكّل.

وأقر القانون تشكيل لجنة المساعدة القضائيّة بالمجلس الأعلى للقضاء، وتختصّ هذه اللّجنة بتعيين محامين يتولّون الدّفاع عن المتقاضين غير القادرين على دفع أتعاب المحاماة، بما يرسّخ مبدأ تكافؤ الفرص أمام العدالة وضمان توفير حقّ الدّفاع.

واختتمت وزارة العدل بالتّأكيد على أنّ هذه التّعديلات تهدف إلى تعزيز مكانة مهنة المحاماة بوصفها شريكًا محوريًّا في تحقيق العدالة النّاجزة وترسيخ سيادة القانون، بما يواكب تطلّعات الدّولة نحو تنمية شاملة ومستدامة، وتوفير بيئة جاذبة للاستثمار وممارسة المهن الحرّة.

طفرات تشريعيّة وتكنولوجيّة واكبت تطوّر مهنة المحاماة

مهنة المحاماة والتّحوّل الرّقميّ

في ظلّ الطّفرة التّشريعيّة، ومواكبة نهضة الدّولة، والتّطورات الّتي لحقت باقتصاد التّكنولوجيا والمعرفة، والتّطوّرات المجتمعيّة ووجود الجرائم الإلكترونيّة وتحوّلات المحاكم ووزارة العدل إلى تحقيق العدالة باستخدام التّكنولوجيا والتّطوّرات الرّقميّة، استطاعت مكاتب المحاماة تطوير المهنة وملاحقة التّحوّل الرّقميّ، بما في ذلك تطوير الكوادر، وتحسين تجربة العملاء، واستخدام البرمجيّات القانونيّة المتقدّمة لإحداث نقلة نوعيّة في طريقة عمل المحامين والشّركات القانونيّة.

التحولات الرقمية

ولفهم ما حدث لمكاتب المحاماة والمهنة، نستعرض ما يلي:

أتت التّحوّلات الرّقميّة لوزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء والمحاكم ضمن جهود المجلس الأعلى للقضاء في تطوير وتحسين إجراءات التّقاضي، أطلقت محكمة الاستثمار والتّجارة «منصّة تقاضي» الخاصّة بالدّعاوى والطّلبات القضائيّة الّتي تختصّ بها المحكمة وَفق القانون رقم 21 لسنة 2021، وذلك بدءًا من 29 مايو/أيار 2024.

وكانت وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء -ممثّلا بمحكمة التّجارة والاستثمار- قد بدأت إجراءات للرّبط الإلكترونيّ، وذلك لتسهيل تبادل الخدمات والبيانات بين الوزارة ومحكمة التّجارة والاستثمار، وتوفير مزايا الرّبط الإلكترونيّ للجهتين بما يخدم سير المعاملات ويختصر الوقت والجهد، ويسرّع إجراءات خدمة الجمهور.

ووفّر نظام الرّبط الإلكترونيّ العديد من المزايا، في مقدّمتها اختصار الوقت الّذي كانت تأخذه المعاملة ضمن دورتها المستنديّة ما بين وزارة العدل والمحكمة، كما أسهم في تيسير إجراء المعاملات على جمهور المحكمة من المستثمرين والتّجارة، الأمر الّذي يعزّز مناخ الشّفافية وجاذبيّة الدّولة الاستثماريّة من خلال خلق البيئة المواتية لتيسير إجراءات التّقاضي، وحلّ النّزاعات بيسر وسهولة، إلى جانب توفير خاصية الاستعلام الإلكترونيّ الفوريّ عن الممتلكات العقاريّة ذات العَلاقة بنظام القضايا لدى المحكمة، والدّقّة والسّرّيّة بتنفيذ الإجراءات الصّادرة بالأحكام القضائيّة، والتّحقّق من البيانات الشّخصيّة والبيانات العقاريّة من خلال التّكامل مع أنظمة الجهات الحكوميّة ذات العَلاقة.

حزمة خدمات إلكترونيّة

في نوفمبر/تشرين الثّاني 2024، أطلقت وزارة العدل المرحلة الأولى لحزمة خدماتها الإلكترونيّة الرّقميّة الّتي بدأت بتوثيق المعاملات إلكترونيًّا عبر بوابة صكّ وتطبيق البطاقة الشّخصيّة الرّقميّة.

توالى بعدها تقديم الخدمات الإلكترونيّة عبر المجلس الأعلى للقضاء، ومن بينها صفحة خاصّة لكلّ مستخدم على بوابة المحاكم للاطّلاع على جميع الوثائق والمذكّرات وسير الدّعاوى، إلى جانب قنوات لسداد الأمانات، وخدمة رفع المذكّرات إلكترونيًّا، إضافة إلى خدمة التّحقّق من الوثائق الصّادرة عبر نظام المحاكم، وخدمة إرسال رابط الحكم عبر الرّسائل النّصّيّة دون الحاجة إلى تسجيل الدّخول على نظام المحاكم.

وفي عام 2025، أطلق المجلس الأعلى للقضاء مجموعة جديدة من الخدمات الرّقميّة عبر تطبيق «واتساب»، من خلال «الموظّف الافتراضيّ» المدعوم بتقنيات أتمتة العمليّات الرّوبوتيّة، وذلك في إطار جهوده المستمرّة لتطوير منظومة العدالة، وتيسير وصول المتقاضين إلى الخدمات القضائيّة بطريقة ذكيّة وسريعة.

منصّة واتساب

ويأتي هذا الإطلاق ضمن استراتيجيّة التّحوّل الرّقميّ في إطار المبادرة الوطنيّة لتطوير أنظمة العدالة، واستكمالًا لحزمة من إجراءات تحديث الخدمات القضائيّة، من بينها رقمنة إجراءات التّقاضي وتوفيرها عبر قنوات متعدّدة، بما يضمن الوصول إلى العدالة بطرق مبتكرة وسهلة.

واختيرت منصّة «واتساب» لكونها من أكثر التّطبيقات استخدامًا بين أفراد المجتمع، إذ توفّر واجهة مألوفة وبسيطة تتيح للمتعاملين الوصول للخدمات المطلوبة بشكل مباشر دون الحاجة للتّسجيل في بوابة المحاكم أو تطبيق المحاكم، وذلك عبر الرّقم (44597777).

وتشمل الحزمة الأولى من الخدمات الرّقميّة المتاحة عبر «واتساب» خدمات: إيداع مذكّرة في الدّعوى المرتبطة بالمستخدم، والاستعلام عن الدّعاوى، والحصول على نسخة من الحكم أو ملخّص الدّعوى، ونسخة من محضر الجلسة، فضلًا عن معرفة موعد الجلسة المقبلة، إذ يمكن للمستخدمين التّفاعل فورًا مع الموظّف الافتراضيّ للحصول على هذه الخدمات بسهولة وأمان.

ويتيح «الموظّف الافتراضيّ» تقديم هذه الخدمات في أيّ وقت ومن أيّ مكان، مستندًا إلى نظام المحاكم، وبما يضمن أعلى معايير الخصوصيّة والسّرّيّة، من خلال التّفاعل مع رقم الهاتف المسجّل في العنوان الوطنيّ للمستخدم.

وأكّد المجلس الأعلى للقضاء أنّ هذه الخطوة تمثّل مرحلة أولى في مشروع التّحوّل الرّقميّ الشّامل، الّذي يهدف إلى تحسين تجربة المتقاضين، ورفع كفاءة الخدمات القضائيّة باستخدام تقنيات الذّكاء الاصطناعيّ وأتمتة العمليّات، بما يسهم في تسهيل الوصول إلى العدالة وتوفير الوقت والجهد على أفراد المجتمع.

وأشار المجلس إلى أن هذه المبادرة الجديدة ستسهم في تخفيف الضّغط على قنوات الخدمة التّقليديّة، وتمكين الأفراد من الحصول على الوثائق والخدمات القضائيّة إلكترونيًّا، دون الحاجة إلى مراجعة مقارّ المحاكم أو تسجيل الدّخول على بوابة المحاكم.

تطوّر مكاتب المحاماة لتواكب تطوّر الدّولة

في ظلّ سعي الدّولة إلى رقمنة الخدمات وتعزيز البنية التّحتيّة الرّقميّة، يحتمّ ذلك على مكاتب المحاماة مواكبة هذا التّحوّل من خلال اعتماد أنظمة إلكترونيّة ذكيّة لإدارة القضايا والعَلاقات مع العملاء.

وأصبح التّحوّل الرّقميّ ضرورة لمكاتب المحاماة الرّاغبة في البقاء والمنافسة، ومن أبرز مظاهر هذا التّحوّل:

1

استخدام أنظمة إدارة القضايا إلكترونيًّا بما يتيح تنظيم الملفّات، ومتابعة القضايا، وتسجيل المواعيد، وتوليد التّقارير القانونيّة بكفاءة.

2

إدارة العقود إلكترونيًّا من خلال منصّات رقميّة تتيح إنشاء العقود، ومشاركتها، وتوقيعها، وتخزينها بأمان.

3

أرشفة إلكترونيّة للوثائق تسهّل الوصول إلى المعلومات وتقلّل الاعتماد على الملفّات الورقيّة.

4

تقنيات الذّكاء الاصطناعيّ في التّحليل القانونيّ والتّنبّؤ بنتائج القضايا، خاصّة في القضايا التّجاريّة والجنائيّة.

أمّا فيما يتعلّق بتطوير مهارات الكادر القانونيّ؛ فقد شمل التّدريب القانونيّ والإداريّ للكوادر القانونيّة تطوير مهارات استخدام التّكنولوجيا والبرمجيّات القانونيّة.

وقد استخدمت مكاتب المحاماة في دولة قطر برامج الذّكاء الاصطناعيّ والبرمجيّات القانونيّة لتحسين بيئة العمل الدّاخليّة، ما عزّز زيادة إنتاجيّة فريق المحامين وتعزيز التّعاون بين الأقسام الدّاخليّة للمكاتب والحدّ من الأخطاء والتّأخيرات باستخدام أنظمة إلكترونيّة لتتبّع المهامّ والمواعيد.

المراجع

قانون (20) لسنة 1980- البوّابة القانونيّة القطريّة (بوّابة الميزان) التّابعة لوزارة العدل- الجريدة الرّسميّة لدولة قطر/ العدد (13)- يناير/كانون الثّاني 1980.

قانون (10) لسنة 1996- البوّابة القانونيّة القطريّة (بوّابة الميزان) التّابعة لوزارة العدل- الجريدة الرّسميّة لدولة قطر/ العدد (8)- أغسطس/آب 1996.

قانون (23) لسنة 2006- البوّابة القانونيّة القطريّة (بوّابة الميزان) التّابعة لوزارة العدل- الجريدة الرّسميّة لدولة قطر/ العدد (8)- أغسطس/آب 2006.

قانون (19) لسنة 2025 بتعديل بعض أحكام قانون المحاماة الصّادر بالقانون (23) لسنة 2006- الجريدة الرّسميّة لدولة قطر/ العدد (23)- سبتمبر/أيلول 2025.

وزارة العدل/ المجلس الأعلى للقضاء- بيانات رسميّة.

وزارة العدل
Ministry of Justice
State of Qatar • دولة قطر

وزارة العدل...
رعاية وإشراف ودعم للمحاماة

اجتماع لجنة قبول المحامين

تعدّ المحاماة ركيزة أساسيّة من ركائز العدالة، وبموجب المادّة 12 من القرار الأميريّ رقم (57) لسنة 2021 بتعيين اختصاصات الوزارات (عدّلت بموجب القرار الأميري 2025/2) تتولّى وزارة العدل الإشراف على مزاولة مهنة المحاماة بما يعزّز أداء رسالتها النّبيلة، ويسهم في تطوير التّشريعات النّاظمة لها، ويوفّر الدّعم للمحامين بهدف توفير التّدريب والتّطوير المستمرّ، وبناء شراكة فعّالة لتعزيز سيادة القانون، مع التّركيز على تمكين الكفاءات الوطنيّة وتطوير مهاراتها.

سعادة السيد إبراهيم بن علي المهندي وزير العدل خلال احدى الفعاليات الداعمة للمحامين

القانون رقم 23 لسنة 2006 هو المنظّم حاليًا لمهنة المحاماة

المحاماة عريقة كالقضاء ضروريّة كالعدالة

وحيث إنّ المحاماة مهنة حرّة، بل من أجلّ وأعظم المهن الحرّة، فهي «عريقة كالقضاء، ضرورية كالعدالة»؛ لأنّها وسيلة لكفالة حقّ الدّفاع عن حقوق الأفراد وحرّيّاتهم، ولمّا كان حقّ الدّفاع حقّ قديم، فإنّها عريقة بذات عراقة هذا الحقّ؛ فحقّ الدّفاع موجود منذ وجدت الخصومة، وهي من لوازم الاجتماع، وقد يختلط الأمر على طالب الحقّ، فيركن إلى من يأتمنه في حقوقه، وهذا يرشده برأيه، ويعمل لنصرته ويدفع عنه مخاصمته.

فوظيفة المحامي أقدم كثيرًا من لقبه، وليست وليدة العصر الحديث كما يرى بعض النّاس أو الثّورة الفرنسيّة كما يرى بعضهم الآخر، أو أنّها ترجع إلى عهد الإمبراطور جستنيان كما يعتقد بعض شرّاح القانون، وإنّما ظهرت في المجتمع الإنسانيّ وبشكل عفويّ منذ قديم الزمن، وظلّت تتطوّر وتتغيّر بتطوّر العصور وتغيّرها حتّى أصبحت بالحالة الّتي عليها الآن.

المحامي شريك أصيل للقضاء

وتظهر أهمّيّتها في دورها المزدوج وطبيعتها الثّنائيّة، فهي تحمي حقوق المظلومين، وتدافع عنها وترعى لأصحاب المصالح مصالحهم، وتحفظ للنّاس شرفهم وأعراضهم وأموالهم ضدّ كلّ معتدٍّ أثيم أو طامع غادر، وتعدّ -المهنة- من أهمّ المرتكزات الأساسيّة الّتي يقوم عليها صرح العدالة في المجتمع؛ فالمحامي بوصفه شريكًا أصيلًا للقضاء والنّيابة العامّة في تحقيق العدالة يضطلع بمهامّ جسام في عَلاقته بالمجتمع، بما يحقّق ويحفظ سيادة القانون، ويعمل على تسهيل سبل التّقاضي للمواطنين، وتحقيق العدالة النّاجزة، فالمحاماة -بغضّ النّظر عن المسمى الاصطلاحيّ- نيابة عن الغير في حمايته أو الدّفاع عنه، قِوامها الحجّة والبيان والإقناع لدى متلقٍّ ما أو متلقّين في دائرة ما في مكان ما وزمان ما، وهي بذلك فرع من أصل عامّ عرفته البشريّة منذ كانت.

والمحاماة رسالة استمدّت معناها من طبيعتها وغايتها ونهجها وأسلوب أدائها؛ لأنّها حماية ومحاماة عن «الغير» ومكابدة ومجاهدة ومناضلة من أجل «الغير» يتلاشى أمامها -ويجب أن يتلاشى- إحساس المحامي أو انحيازه لذاته أو رغباته، فيكرّس كلّ عمله وفكره ومعارفه وثقافته وقدراته وآدابه وموهبته لينهض بأمانةٍ وضعها «الغير» في عنقه.

سعادة السيد/ سعيد بن عبدالله السويدي
وكيل وزارة العدل

تطوّر التّشريعات في المحاماة

المحامي، شريك للسّلطة القضائيّة، وجناح آخر للعدالة؛ لذلك حرص المشرع على استقلال مهنته، وتطورها من خلال ما أولاه لها من تنظيم ومتابعة.

فأصدر القانون المنظّم لها، ثم والاه بتعديلات متعدّدة، تتواكب مع تطوّرات العصر، ونوجز ذلك فيما يلي:

- أولًا : كان أوّل قانون متكامل لتنظيم المحاماة في قطر هو القانون رقم 20 لسنة 1980 بتنظيم مهنة المحاماة، الّذي نُشر بالجريدة الرّسميّة، العدد: 13، بتاريخ 1980/01/01م الموافق 1400/02/13هـ ص2880 وما بعدها.

- ثانيًا : صدر بعد ذلك قانون المحاماة رقم 10 لسنة 1996، الّذي نُشر بالجريدة الرّسميّة، العدد: 8، بتاريخ 1996/08/31م الموافق 1417/04/17هـ ص87 وما بعدها. نصّت مادّة الإصدار الأولى لهذا القانون على «يعمل بأحكام قانون المحاماة المرافق، ويلغى القانون رقم (20) لسنة 1980 بتنظيم مهنة المحاماة، كما يلغى كلّ حكم يخالف أحكام هذا القانون».

- ثالثًا : وأخيرًا صدر قانون المحاماة الحاليّ رقم 23 لسنة 2006، ونُشر بالجريدة الرّسميّة، العدد: 8، بتاريخ 2006/08/28م الموافق 1427/08/04هـ ص228 وما بعدها.

ثلاثة تعديلات على قانون المحاماة عزّزت حقوق المحامي وفرصه الاستثماريّة

تعديلات على القانون عزّزت المحاماة

هذا القانون هو المنظّم حاليًا لمهنة المحاماة، وقد دخلت عليه ثلاثة تعديلات حتّى الآن، وهي:

1 - التّعديل الأوّل بالقانون رقم 1 لسنة 2018، الّذي نُشر بالجريدة الرّسميّة، العدد الأوّل، بتاريخ 2018/01/04م الموافق 1439/04/17هـ ص3.

وقد تضمّن هذا القانون تعديل المواد: (5)، (6)، (9)، (11)، (13)، (15/ فقرة أولى)، (16)، (19/ بند 2)، (20)، (21)، (31)، (37)، (45)، (60)، (66)، (67) من قانون المحاماة.

وأضاف القانون البند الثّالث للمادّة (47)، والمادّة (73 مكرّرًا)، والمادّة (73 مكررًا/ 1) إلى نصوص قانون المحاماة.

2 - التّعديل الثّاني بالقانون رقم 19 لسنة 2018، الّذي نُشر بالجريدة الرّسميّة، العدد: 18، بتاريخ 2018/11/19م، الموافق 1440/03/11هـ ص24 وما بعدها.

3 - التّعديل الثّالث بالقانون رقم 19 لسنة 2025، الّذي نُشر بالجريدة الرّسميّة، العدد: 23، بتاريخ 2025/09/11م، الموافق 1447/03/19هـ ص29 وما بعدها.

تضمّن هذا القانون تعديل المواد (4/ بند 1)، (5)، (10)، (12/ فقرة أخيرة)، (13/ بند7)، (19)، (37)، (47)، (50)، (61/ فقرة أولى)، (65) من قانون المحاماة.

جاء هذا التّعديل ليوازن بين حقّ المحامي في الحصول على مقابل عادل لجهوده وبين الطّبيعة غير التّجاريّة لمهنة المحاماة؛ حيث رفع الحدّ الأقصى لنسبة الأتعاب إلى 25% من قيمة ما يحكم به في الدّعوى، لتحفيز الأداء القانونيّ. ومن جانب آخر، وُسعت دائرة الذّمّة الماليّة للمحامي بالسّماح له بالاستثمار في الشّركات التّجاريّة، مع وضع حاجز قانونيّ يمنعه من الإدارة الفعليّة، وذلك للحفاظ على سمو الرّسالة المهنيّة والنّأي بها عن الانشغالات التّجاريّة الجانبيّة.

دور وزارة العدل في دعم المحامين

في إطـار سـعي الـوزارة الـدّؤوب للارتقـاء بكفـاءة الممارسين، حرصـت على تفعيـل مسـار التّأهيـل التّخـصّصيّ للمحـامين تحت التّدريـب مـن خلال مركـز الدّراسـات القانونيّـة والقضائيّـة. وقـد تُرجـم هـذا الحـرص إلى واقـع ملمـوس عبر تنظيـم أكثر مـن (16) دورة مهنيّـة متخصّصـة، صُمّمـت وَفـق أعلى المعـايير لرفـد الميـدان القانـونيّ بكفـاءات وطنيّـة مؤهّلـة، حيـث شـهدت السّـنوات الأخيرة تخـرج نحـو (84) محاميًـا، مـا يسـهم في تعزيز جـودة الأداء القانـونيّ في الدّولـة.

وتعزيـزًا لـدور السّـادة المحـامين كشركاء أساسـيين في منظومـة العدالـة، وفي سـبيل تهيئـة بيئـة عمـل احترافيّـة تليـق بسـمو رسـالتهم؛ عملـت الـوزارة على ترسـيخ نهـج التّنسـيق المـؤسّسيّ المتكامـل مـع السّـلطة القضائيّـة والنّيابـة العامّـة. تُرجـم هـذا التّوجّـه إلى حزمـة مـن الإجـراءات التّنفيذيّـة والمزايـا اللّوجسـتيّة الهادفـة إلى تيـسير المهـامّ المهنيّـة وصـون هيبـة المهنـة، الّتـي شـملت: اعـتماد نظـام البطاقـات المهنيّـة الذّكيـة لتسـهيل

قانون المحاماة رقم 10 لسنة 1996 عزّز عمل المحامين في قطر

النّفـاذ الآمـن للمرافـق القضائيّـة، وتخصيـص مسـارات ومداخـل مسـتقلّة تضمـن انسـيابيّة الحركـة، بالإضافـة إلى تـوفير مواقـف مخصّصـة لمركباتهـم؛ وذلـك لـضمان وصولهـم في الوقـت المناسـب، وراحتهـم التّامّـة لأداء واجبـات الدّفـاع وحمايـة حقـوق المتقـاضين في ظـلّ بيئـة محفّـزة ومنظّمـة.

وعلى صعيـد الحوكمـة وتطويـر الضّوابـط المهنيّـة، عقـدت لجنـة قَبـول المحـامين أكثر مـن (22) اجتماعًـا دوريًّـا، كرّسـتها لمناقشـة وبحـث سـبل النّهـوض بالمهنـة. وقـد أسـفرت هـذه الاجتماعـات عـن إصـدار حزمـة مـن القـرارات التّنظيميّـة الّتـي اسـتهدفت تعزيـز رصانـة المهنـة، والحفـاظ على آدابهـا وتقاليدهـا العريقـة، وضمان مواءمتهـا مـع التّطوّرات المتسـارعة في المنظومـة القضائيّـة.

الشّراكة بين وزارة العدل والمحامين

تجسيدًا لنهج التّشاركيّة المؤسّسيّة، تولي وزارة العدل أهمّيّة قصوى لإشراك المحامين في العديد من الأنشطة، وذلك استلهامًا من الفلسفة التّشريعيّة الّتي أرساها المشرع في المادّة (10) من قانون المحاماة. كفل القانون للمحامين تمثيلًا نوعيًّا في «لجنة قَبول المحامين» عبر عضويّة ثلاثة محامين، مما يمنحهم دورًا محوريًّا وأغلبيّة مؤثّرة في اتّخاذ القرارات الاستراتيجيّة الّتي ترسم ملامح مستقبل المهنة، وتناقش قضاياها الجوهريّة، وتذلّل التّحدّيات الّتي تواجه منتسبيها. وممّا يحسن إيراده في هذا المقام، أنّ الشّراكة بين وزارة العدل وقطاع المحاماة لا تقتصر على الجوانب الإجرائيّة والرّقابيّة فحسب، بل تمتدّ لتشمل تكامل الأدوار في نشر الثّقافة القانونيّة وتنظيم المحافل العلميّة. يظهر ذلك جليًّا في التّعاون المباشر وغير المباشر في تنظيم النّدوات والمؤتمرات التّخصّصيّة، ومن أبرزها:

1 - ندوة «القواعد القانونيّة المنظّمة للشّيك بين الفاعليّة القانونيّة والآثار الاقتصاديّة والاجتماعيّة» (في سبتمبر/أيلول 2025) ، الّتي ناقشت الأطر القانونيّة للأوراق التّجاريّة.

2 - مؤتمر الذّكرى العاشرة لإطلاق منتدى قانون الأعمال (ديسمبر/كانون الأوّل 2025) ، الّذي يعدّ منصّة استراتيجيّة لتبادل الخبرات بين الممارسين والباحثين في قطاع المال والأعمال.

3 - تدشين يوم المحامي القطريّ، برعاية وحضور سعادة السّيّد/ إبراهيم بن علي المهنّديّ، وزير العدل ووزير الدّولة لشؤون مجلس الوزراء، وتنظيم جمعيّة المحامين القطريّة، وهو عمل مؤسّسيّ تشاركيّ؛ يتضمّن التّأكيد على المكانة الرّفيعة للمهنة والاعتراف بفضل مؤسّسيها، حيث تخلّل الحفل تكريم نخبة من الرّعيل الأوّل الّذين وضعوا لبنات الأساس للمحاماة في قطر.

وتؤكّد إنجازات وزارة العدل، التزامها الرّاسخ بدعم المحامين بوصفهم الشّريك الأساسيّ في تحقيق العدالة النّاجزة، مستمرّةً في نهجها القائم على التّطوير المستمرّ للمنظومة القانونيّة والمهنيّة.

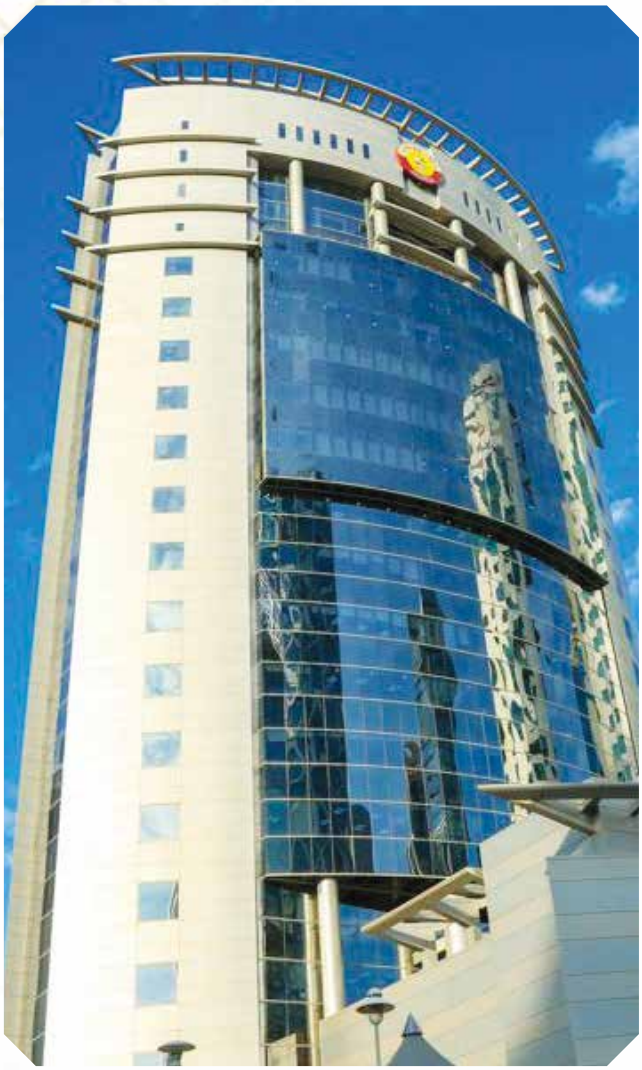

مسيرة المحاكم من المحكمة الابتدائيّة إلى الفضاء الإلكترونيّ

العمل القضائيّ تطوّر نوعيّ بلغ أفضل معايير التّقاضي

يمثّل المجلس الأعلى للقضاء رأس السّلطة القضائيّة في دولة قطر، إذ يشرف على أعمال المحاكم وَفق القانون، وفي استقلاليّة تامّة عن باقي السّلطات التّنفيذيّة والتّشريعيّة. وتستمدّ السّلطة القضائيّة وجودها وكيانها من الدّستور الدّائم لدولة قطر، الّذي ناط بها وحدها أمر العدالة، مستقلّة عن باقي السّلطات، ولها دون غيرها ولاية القضاء بما يكفل تحقيق العدالة في المجتمع وضمان الحقوق والحرّيّات؛ فسيادة القانون أساس الحكم في الدّولة، وحقّ التّقاضي مصون ومكفول للنّاس كافّة (المادّة 135 من الدّستور)، ولكلّ مواطن أو مقيم حقّ اللّجوء إلى القضاء. والقضاء صاحب الولاية العامّة في نظر المنازعات الجنائيّة، والمنازعات المدنيّة والتّجاريّة، ومنازعات الأسرة والتّركات، والمنازعات الإداريّة، وسائر المنازعات فيما عدا أعمال السّيادة والجنسيّة.

والسّلطة القضائيّة مستقلّة وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها (المادّة 130 من الدّستور).

وتصدر الأحكام باسم صاحب السّموّ أمير البلاد، والقضاة مستقلّون، لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأيّ جهة التّدخّل في القضايا أو في سير العدالة (المادّة 131 من الدّستور). ويشرف المجلس الأعلى للقضاء على حسن سير العمل في المحاكم وتحقيق استقلال القضاء (المادّة 137 من الدّستور).

المجلس الأعلى للقضاء رأس السّلطة القضائيّة في قطر

أنواع المحاكم

تقوم منظومة العمل القضائيّ على مجموعة من المحاكم وَفق الدّرجات والتّخصّصات بما يوفّر السّهولة والسّرعة في التّقاضي والفصل في الأحكام، وفيما يلي أبرز المحاكم:

المحكمة الابتدائيّة

صدر قانون السّلطة القضائيّة رقم (10) لسنة 2003 الّذي عمل به بَدءًا من الثّاني من أكتوبر/تشرين الأوّل 2004، وقد وحّد القانون جهتَي القضاء العدليّ والشّرعيّ في جهة واحدة أسماها المحاكم، وهي الّتي تتضمّن محكمة التّمييز ومحكمة الاستئناف والمحكمة الابتدائيّة، لتختصّ كلّ منها بالفصل في المسائل الّتي ترفع إليها طبقًا للقانون.

وتتألف المحكمة الابتدائيّة من رئيس وعدد كافٍ من الرّؤساء والقضاة، ويكون فيها دوائر لنظر قضايا الحدود والقصاص والدِّيَة، والموادّ الجنائيّة، والموادّ المدنيّة، والأحوال الشّخصيّة، والتّركات، والمنازعات الإداريّة، وغيرها. ويصدر بإنشاء هذه الدّوائر قرار من المجلس الأعلى للقضاء، وتصدر الأحكام من ثلاثة أعضاء، بَيد أنّ المادّة 12 من ذلك القانون خوّلت المجلس إنشاء دائرة أو أكثر، تصدر أحكامها من قاضٍ فرد للفصل في القضايا الّتي يحدّدها القانون.

وقد أطلق قانون المرافعات على المحكمة الابتدائيّة المشكَّلة من ثلاثة قضاة اسم «المحكمة الكلّيّة»، وعلى المحكمة الابتدائيّة المشكَّلة من قاضٍ فرد اسم «المحكمة الجزئيّة».

وتختصّ المحكمة الكلّيّة بالحكم في الدّعاوى والمنازعات المدنيّة والمنازعات الإداريّة، والدّعاوى مجهولة القيمة والمنازعات الخاصّة بالأحوال الشّخصيّة والتّركات.

وتختصّ وحدها دون غيرها بالفصل في دعاوى الإفلاس والصّلح الواقي من الإفلاس ودعاوى الحيازة وغير ذلك من الدّعاوى الّتي ينصّ القانون على اختصاصها، بغضّ النّظر عن قيمتها، كما تختصّ كذلك بالحكم في الاستئنافات الّتي تُرفع إليها

عـن الأحـكام الصّـادرة مـن المحكمـة الجزئيّـة أو مـن قـاضي الأمـور المسـتعجلة بهـا.

أمـا المحكمـة الجزئيّـة فتختـصّ بالحكـم ابتدائيًّـا في جميـع الدّعـاوى والمنازعـات المدنيّـة، إلّا أنّـه صـدر أخيرًا قانـون الأسرة رقـم (23) لسـنة 2006 الّـذي نـصّ على أن يتـولّى الفصـل في الدّعـاوى والمنازعـات المتعلّقـة بمسـائل الأسرة والتّركات دائـرة أو أكثر بالمحكمـة الابتدائيّـة ومحكمـة الاسـتئناف، وتسـمّى محكمـة الأسرة. كما أجـاز أن تتـولّى محكمـة الأسرة بالمحكمـة الابتدائيّـة، والمشـكَّلة مـن قـاضٍ فـرد، الفصـل في المنازعـات المتعلّقـة بمسـائل الأسرة والتّركات الّتـي يحدّدهـا المجلـس الأعلى للقضـاء. وأصـدر المجلـس قـراره رقـم (23) لسـنة 2006 فحـدّد الدّعـاوى والمنازعـات المتعلّقـة بـالأسرة الّتـي تنظرهـا المحكمـة الابتدائيّـة المشـكَّلة مـن قـاضٍ فـرد وأسماهـا محكمـة الأسرة الجزئيّـة، والدّعـاوى والمنازعـات المتعلّقـة بمسـائل الأسرة الّتـي تنظرهـا المحكمـة الابتدائيّـة والمشـكَّلة مـن ثلاثـة قضـاة وأسماهـا محكمـة الأسرة الكلّيّـة. ومـن الملاحـظ أنّ هـذه الدّعـاوى والمنازعـات كانـت تنـدرج تحـت المنازعـات المتعلّقـة بالأحـوال الشّـخصيّة، فاجتزأهـا قانـون الأسرة لتختـصّ محكمـة الأسرة بالنّظـر فيهـا، ومـا تبقّـى مـن منازعـات الأحـوال الشّـخصيّة تظـلّ تنظـره المحكمـة الكلّيّـة.

ومما تجـدر الإشـارة إليـه، أنّ هنـاك قضـاة تنفيـذ في المحكمـة الكلّيّـة والمحكمـة الجزئيّـة والمحكمـة الكلّيّـة للأسرة والمحكمـة الجزئيّـة للأسرة يختصّـون وَفـق قواعـد الاختصـاص المقـرّر قانونًا بـالإشراف على التّنفيـذ والفصـل في جميـع منازعاتـه الموضوعيّـة والوقتيّـة، وبإصـدار القـرارات والأوامـر المتعلّقـة بالتّنفيـذ، وتسـتأنف أحكامـه أمـام محكمـة الاسـتئناف المختصّـة.

كذلـك أطلـق قانـون الإجـراءات الجنائيّـة رقم (23) لسـنة 2004 على المحكمـة الابتدائيّـة المشـكَّلة مـن ثلاثـة قضـاة «محكمـة الجنايـات»، وهـي تختـصّ بالنّظـر في الجنايـات وقضايـا الحـدود والقصـاص والدِّيَـة الّتـي تحيلهـا النّيابـة العامّـة، وتختـصّ أيضًـا بالجنـح الّتـي تقـع بواسـطة الصّحـف وغيرهـا مـن الجرائـم الّتـي ينـصّ القانـون على اختصاصهـا بهـا. وأطلـق على المحكمـة الابتدائيّـة المشـكَّلة مـن قـاضٍ فـرد «محكمـة الجنـح»، وتختـصّ بالحكـم في جميـع قضايـا الجنـح والمخالفـات الّتـي تحيلهـا إليهـا النّيابـة العامّـة عـدا الجنـح الّتـي تقـع بواسـطة الصّحـف، وتسـتأنف أحكامهـا أمـام المحكمـة الابتدائيّـة مشـكَّلة مـن ثلاثـة قضـاة بهيئـة اسـتئنافيّة.

السّلطة القضائيّة مستقلّة تتولّاها المحاكم على اختلاف أنواعها

محكمة التّمييز

أصدر المشرِّع قانون السّلطة القضائيّة رقم (8) لسنة 2023 الّذي عمل به بَدءًا من الثّاني من أكتوبر/تشرين الأوّل 2004، وقد وحّد القانون جهتيْ القضاء العدليّ والشّرعيّ في جهة واحدة أسماها المحاكم، وهي محكمة التّمييز ومحكمة الاستئناف والمحكمة الابتدائيّة، لتختصّ كلّ منها بالفصل في المسائل الّتي ترفع إليها طبقًا للقانون.

والواقع أنّ القانون استحدث للمرّة الأولى محكمة التّمييز في النّظام القضائيّ القطريّ لتتربّع على محاكمه لكي تراقب تطبيق القانون بتوحيد طريقة تفسيره وفهم مدلوله، وتعمل على سلامة إجراءاته لتقتفي خطاها أدناها من المحاكم؛ فيتحقّق بذلك حسن تطبيق القانون وكفالة وحدته في التّطبيق، ويتأكّد معنى سيادته ومساواة النّاس جميعًا أمامه، من خلال اختصاصها بنظر الطّعون بالتّمييز في الأحكام الصّادرة من محكمة الاستئناف في الموادّ المدنيّة والتّجاريّة ومنازعات الأسرة وسائر منازعات الأحوال الشّخصيّة والعقود الإداريّة، أو في الأحكام الصّادرة من محكمة الاستئناف في الجنايات وقضايا الحدود والقصاص والدِّيَة، وكذلك الأحكام الصّادرة من المحكمة الابتدائيّة ـ بهيئة استئنافيّة ـ في الجنح، وتصدر أحكامها من خمسة أعضاء، ويتبعها مكتب فنّيّ يختصّ باستخلاص المبادئ القانونيّة -الصّادرة من المحكمة- وتبويبها ومتابعة نشرها بعد عرضها على رئيس الدّائرة الّتي أصدرتها، وإصدار مجموعات الأحكام وإعداد البحوث القانونيّة، وقد أفرد قانون الإجراءات الجنائيّة رقم (23) لسنة 2004 في الموادّ 288 إلى 303 حالات وإجراءات الطّعن بالتّمييز في الموادّ الجنائيّة، بينما اختصّ القانون رقم (12) لسنة 2005 ببيان حالات وإجراءات الطّعن بالتّمييز في غير الموادّ الجنائيّة. والأحكام الصّادرة من محكمة التّمييز أحكام باتّة لا يجوز الطّعن عليها بأيّ طريق أمام أيّ جهة.

محكمة الاستئناف

وَفق المادّة العاشرة من قانون السّلطة القضائيّة، فإنّ محكمة الاستئناف تتضمّن دوائر لنظر الطّعون الاستئنافيّة في قضايا الحدود والقصاص، والموادّ الجنائيّة، والموادّ المدنيّة والتّجاريّة، والأحوال الشّخصيّة، والتّركات، والمنازعات الإداريّة، ويصدر من المجلس الأعلى للقضاء قرار بإنشاء الدّوائر وتحديد اختصاصاتها، وتصدر الأحكام من ثلاثة أعضاء. ووَفق قانون المرافعات وقانون الأسرة فإنّ محكمة الاستئناف تختصّ بالفصل في الاستئنافات الّتي ترفع إليها عن الأحكام الصّادرة بصفة ابتدائيّة من المحكمة الكلّيّة والمحكمة الكلّيّة للأسرة وقاضي الأمور المستعجلة وقضاة التّنفيذ في المحكمتين، بينما ـوَفق قانون الإجراءات الجنائيّةـ تختصّ بالفصل في الاستئنافات المرفوعة إليها عن الأحكام الصّادرة من محكمة الجنايات.

محكمة الاستثمار والتّجارة

أنشئت محكمة الاستثمار بِناء على القانون رقم 21 لسنة 2021 و يُندب لرئاستها قاضٍ لا تقلّ درجته عن نائب رئيس بمحكمة الاستئناف بقرار من المجلس، بِناءً على اقتراح رئيس المجلس، ويكون عضوًا بالمجلس.

ويكون لرئيس المحكمة نائبٌ أو أكثر، يُندب بقرار من المجلس، بِناءً على اقتراح رئيس المحكمة، لا تقلّ درجته عن نائب رئيس بمحكمة الاستئناف، ويحلّ محلّ الرّئيس عند غيابه أو خلو منصبه، ويُكلّف بالأعمال الّتي يُحدّدها رئيس المحكمة.

ويكون للمحكمة مدير إداريّ يصدر بتعيينه قرار من رئيس المجلس، ويُلحق بالمحكمة عدد كافٍ من الموظّفين الإداريين والكتبة والمترجمين، يصدر بتوزيع الأعمال فيما بينهم قرار من رئيس المحكمة.

السّلطة القضائيّة مستقلّة تتولّاها المحاكم على اختلاف أنواعها

وتختصّ المحكمة في النّظر في المنازعات التّالية:

- المنازعات المتعلّقة بالعقود التّجاريّة، بما في ذلك عقود التّمثيل التّجاريّ والوكالات التّجاريّة.
- الدّعاوى النّاشئة بين التّجار المتعلّقة بأعمالهم التّجاريّة.
- المنازعات النّاشئة بين الشّركاء أو المساهمين، أو بين أيّ منهم والشّركة بحسب الأحوال، في الشّركات التّجاريّة، بما فيها شركات المساهمة العامّة المدرجة أسهمها للتّداول.
- المنازعات المتعلّقة بالأصول التّجاريّة.
- المنازعات المتعلّقة باستثمار رأس المال غير القطريّ في النّشاط الاقتصاديّ.
- المنازعات المتعلّقة بالبيوع البحريّة.
- المنازعات المتعلّقة بعمليّات البنوك والأوراق التّجاريّة وشركات التّأمين وشركات التّمويل والاستثمار.
- المنازعات المتعلّقة بالإفلاس والصّلح الواقي من الإفلاس.
- المنازعات المتعلّقة ببراءات الاختراع، والعلامات التّجاريّة والنماذج الصّناعيّة، والأسرار التّجاريّة، وغيرها من حقوق الملكيّة الفكريّة.
- المنازعات المتعلّقة بحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكاريّة، ومكافحة الممارسات الضّارة بالمنتجات الوطنيّة في التّجارة الدّوليّة.
- المنازعات المتعلّقة بالتّجارة الإلكترونيّة ومعاملاتها.
- المنازعات المتعلّقة بعقود الشّراكة بين القطاعين الحكوميّ والخاصّ.

محكمة الأسرة

صدر قانون الأسرة رقم (23) لسنة 2006 الّذي نصّ على أن يتولّى الفصل في الدّعاوى والمنازعات المتعلّقة بمسائل الأسرة والتّركات دائرة أو أكثر بالمحكمة الابتدائيّة ومحكمة الاستئناف، وتسمى محكمة الأسرة.

كما أجاز أن تتولّى محكمة الأسرة بالمحكمة الابتدائيّة، والمشكّلة من قاضٍ فرد، الفصل في المنازعات المتعلّقة بمسائل الأسرة والتّركات الّتي يحدّدها المجلس الأعلى للقضاء.

وأصدر المجلس قراره رقم (23) لسنة 2006 فحدّد الدّعاوى والمنازعات المتعلّقة بالأسرة الّتي تنظرها المحكمة الابتدائيّة المشكّلة من قاضٍ فرد، وأسماها محكمة الأسرة الجزئيّة، والدّعاوى والمنازعات المتعلّقة بمسائل الأسرة الّتي تنظرها المحكمة الابتدائيّة والمشكّلة من ثلاثة قضاة وأسماها محكمة الأسرة الكلّيّة.

ومن الملاحظ أنّ هذه الدّعاوى والمنازعات كانت تندرج تحت المنازعات المتعلّقة بالأحوال الشّخصيّة، فاجتزأها قانون الأسرة لتختصّ محكمة الأسرة بالنّظر فيها، وما تبقّى من منازعات الأحوال الشّخصيّة تظلّ تنظره المحكمة الكلّيّة.

المحكمة الجنائيّة

تختصّ محكمة الجنايات بنظر الجنايات وقضايا الحدود والقصاص والدِّيَة الّتي تحيلها النّيابة العامّة، كما تختصّ أيضًا بالجنح الّتي تقع بواسطة الصّحف، وغيرها من الجرائم الّتي تقع، وغيرها من الجرائم الّتي ينص القانون على اختصاصها بها.

المحكمة المدنيّة

تختصّ المحكمة المدنيّة بالنّظر في الدّعاوى والمنازعات المدنيّة والتّجاريّة والمنازعات الإداريّة، والدّعاوى مجهولة القيمة، وتختص وحدها دون غيرها بالفصل في دعاوى الإفلاس والصّلح الواقي من الإفلاس ودعاوى الحيازة وغير ذلك من الدّعاوى الّتي ينصّ القانون على اختصاصها، بغضّ النّظر عن قيمتها. تختصّ كذلك بالحكم في الاستئنافات الّتي ترفع إليها عن الأحكام الصّادرة من المحكمة الجزئيّة أو من قاضي الأمور المستعجلة بها. وأطلق قانون المرافعات على المحكمة الابتدائيّة المشكّلة من ثلاثة قضاة (المحكمة الكلّيّة)، وعلى المحكمة الابتدائيّة المشكّلة من قاضٍ فرد (المحكمة الجزئيّة)، الّتي تختص بالحكم ابتدائيًّا في جميع الدّعاوى والمنازعات المدنيّة.

استحداث القضاء المتخصّص وإطلاق محكمة متخصّصة للمرّة الأولى

محكمة التّنفيذ

حدّد القانون قضاة تنفيذ وَفق قواعد الاختصاص المقرّرة قانونًا، وذلك بالإشراف على التّنفيذ والفصل في جميع منازعاته الموضوعيّة والوقتيّة من خلال إصدار القرارات والأوامر المتعلّقة بالتّنفيذ، كما تستأنف أحكامها أمام محكمة الاستئناف المختصّة.

هيئة التّفتيش القضائيّ

نظّم قانون السّلطة القضائيّة رقم 8 لسنة 2023 هيئة التّفتيش القضائيّ في المواد 49، 50، 51، 52 من الفصل العاشر، وأسند إليها التّفتيش على أعمال القضاة حتّى درجة قاضي أوّل بمحكمة الاستئناف ، والتّحقيق في الشكاوى.

وغاية القانون من تنظيم الهيئة، الوصول إلى أعلى مستويات الالتزام بالأخلاقيّات القضائيّة والإجرائيّة، وتحقيق الكفاءة عبر مراجعة تفاصيل الأداء المهنيّ، وإرساء المعايير والضّوابط الحاكمة له، في سبيل تعزيز وتحقيق ثقة المجتمع بجودة العدالة والمساواة.

تطوّر المحاكم في قطر

مرّت المحاكم في دولة قطر بتطوّرات متسارعة وصولًا إلى التّحوّل الرّقميّ القانونيّ، حيث نجحت من الانتقال من نظامها التّقليديّ إلى منظومة حديثة تركّز على سرعة الفصل. ونجحت المحاكم القطريّة في تحقيق نسبة فصل عالية جدًّا وصلت إلى 98% في عام 2025، كما تحوّلت محكمة الاستثمار والتّجارة إلى رقمنة الإجراءات عبر البوّابات الإلكترونيّة وتطبيقات الهواتف الذّكيّة، وذلك بالتّوازي مع استمرار تطوير التّشريعات وخدمات التّنفيذ (مثل قانون التّنفيذ 2024) لدعم العدالة النّاجزة وتسهيل الوصول للخدمات.

استحداث القضاء المتخصّص وإطلاق محكمة متخصّصة للمرّة الأولى

أبرز مراحل التّطوّر

التّأسيس والهيكلة الأساسيّة:

تتأسّس نظم المحاكم القطريّة على مبدأ درجات التّقاضي الثّلاث (ابتدائيّة، استئناف، تمييز) بموجب الدّستور والقوانين، مع استقلال القضاء وحماية حقوق المواطنين.

إصدار قانون السّلطة القضائيّة رقم (8) لسنة 2023، الّذي يُعدّ الإطار الحاليّ للمحاكم.

التّطوّرات التّشريعيّة المستمرّة:

إصدار قوانين جديدة ومحدّثة مثل قانون التّنفيذ القضائيّ رقم (4) لسنة 2024، وقانون السّلطة القضائيّة 2023.

العمل على مشاريع قوانين جديدة لمواكبة المتغيّرات الحديثة ودعم كفاءة القضاء.

يتّجه النّظام القضائيّ القطريّ نحو منظومة قويّة وفعّالة، مدعومة بالتّقنيات الحديثة والتّشريعات المستحدثة، لضمان تقديم عدالة سريعة وفعّالة تتوافق مع رؤية قطر الوطنيّة 2030.

إنشاء محاكم متخصّصة:

محكمة الاستثمار والتّجارة: إنشاء محكمة متخصّصة بموجب القانون رقم 21 لسنة 2021 لدعم بيئة الأعمال والمستثمرين.

محكمة التّنفيذ: طوّرت لتصبح كِيانًا مستقلًّا يعتمد التّحوّل الرّقميّ، مع فترات عمل موسّعة ودعم ماليّ ومصرفيّ متكامل.

إنشاء محاكم متخصّصة:

المنصّات الإلكترونيّة: إطلاق خدمات إلكترونيّة متكاملة عبر بوّابة المحاكم وتطبيق «المحاكم» لجميع الإجراءات والتّسجيل ودفع الرّسوم.

التّكامل الحكوميّ: الرّبط الإلكترونيّ مع جهات مثل النّيابة العامّة، وزارة الدّاخليّة، بنك قطر المركزيّ، وغيرها لتبادل البيانات وتيسير الإجراءات.

الذّكاء الاصطناعيّ: الاستفادة من تقنيات الذّكاء الاصطناعيّ لتسريع الفصل في الدّعاوى.

إنجازات نوعيّة في المنظومة القضائيّة

أبرز الإنجازات الّتي تحقّقت في القضاء هو وجود منظومة تشريعيّة متطوّرة شملت صدور 6 قوانين للمنظومة القضائية خلال خمس سنوات دعمت متطلّبات تنفيذ المبادرة الوطنيّة لتطوير أنظمة العدالة، وخفض أمد التّقاضي على مدى السّنوات الماضية ليصل أقلّ متوسّط أمد التّقاضي بالمحاكم إلى 38 يومًا، و94% من الدّعاوى بالموسم القضائيّ يُفصل بها.

أما النّسبة السّنويّة للفصل بالموسم القضائيّ على مستوى جميع المحاكم فتصل إلى 98%، كما أنّ أحكام اليوم الواحد ترفع معدّلات الفصل بالموسم القضائيّ بشكل تصاعديّ سنويًّا، ومعالجة الدّعاوى القديمة والمتأخّرة والفصل بها وتنفيذ أحكامها بشكل تزامنيّ مع سير المبادرة الوطنيّة لتطوير أنظمة العدالة 2019-2025.

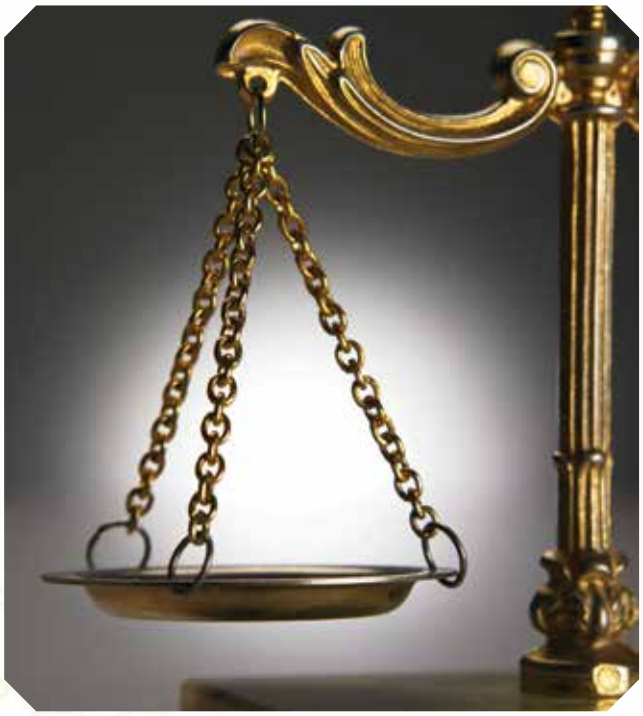

استحداث القضاء المتخصّص

وقد أسهمت في تطوير منظومة القضاء عوامل عدّة، أبرزها: استحداث القضاء المتخصّص وإطلاق محكمة متخصّصة للمرّة الأولى، وهي «محكمة الاستثمار والتّجارة»، والتّوسّع بالدّوائر القضائيّة المتخصّصة، وإطلاق مبادرة قضاة الغد، ورفع نسبة التّوطين بالكادر القضائيّ على مدى السّنوات الخمس الماضية لتصل إلى 70% وبنسبة 75% بالكادر الإداريّ، واستحداث منظومة الاتّصال المرئيّ والمحاكمات عن بعد وَفق التّحديث التّشريعيّ بقانون السّلطة القضائيّة رقم 8 لسنة 2023، والتّحوّل الرّقميّ الكامل بملفّ الدّعوى القضائيّة والطّلبات المرتبطة.

الإيداع الإلكترونيّ للمذكّرات والتّقارير أبرز الإنجازات النّوعيّة

الإيداع الإلكترونيّ للمذكّرات والتّقارير

ومن الإنجازات النّوعيّة: الإيداع الإلكترونيّ للمذكّرات والتّقارير من خلال المحامين والخبراء، واستلام الأحكام والقرارات إلكترونيًّا، وصدور واستلام الأحكام إلكترونيًّا وعبر الرّسائل النّصّيّة للأطراف في غضون 7 أيّام بحدّ أقصى، والتّكامل الإلكترونيّ لتبادل البيانات وتنفيذ القرارات والإجراءات مع 23 جهة حكوميّة، وإطلاق البوّابات الإلكترونيّة وأتمتة خدمات المحاكم والتّوثيقات الأسريّة، ومنصّات رقميّة للهيئة القضائيّة لإدارة المحاكمة وتطبيق هاتفيّ لإدارة الطّلبات القضائيّة ومتابعة سير الدّعاوى والإشعارات، ورفع معدّلات التّصالح والتّراضي بمحكمة الأسرة بمعدّل سنويّ متزايد، واستحداث منظومة تشريعيّة وقانونيّة محدّثة للتّركات تنقل النّزاع بحصر وتقسيم التّركة من إجراءات التّقاضي إلى إجراءات التّوزيع الرّضائيّ، وتحقيق أهداف القانون بحماية تماسك المجتمع والمحافظة على الرّوابط الأسريّة واستمرار معدّلات التّوزيع الرّضائيّ، ونسبة التّوزيع الرّضائيّ بالتّركات تحقّق أرقامًا غير مسبوقة بلغت نسبتها 100% خلال الموسمين القضائيين من تفعيل القانون.

خطة تدريب وتطوير شاملة للكادر القضائيّ

التّطوّر في منظومة العمل القضائيّ شمل خطّة تدريب وتطوير شاملة للكادر القضائيّ على المستويْن المحلّيّ والدّوليّ، وكذلك الكادر الإداريّ، وإدخال تطويرات لوجستيّة مع تحديث شامل لمقارّ المحاكم وقاعات الخدمات القضائيّة على أعلى مستوى من النّاحية الفنّيّة والتّقنيّة والخدميّة، ومبادرات دوليّة ومشاركات تعزّز مكانة المنظومة القضائيّة على المستوى الدّوليّ وشراكات أكاديميّة دوليّة متخصّصة لدعم المنظومة القضائيّة، ومشاركات دوليّة على مستوى المؤشّرات الدّوليّة المعزّزة لسيادة القانون ومبادرات وطنيّة لتعزيز ترتيب المنظومة القضائيّة على المستوى الإقليميّ والمستوى الدّوليّ.

وعمل إطار قانونيّ فنّيّ تنظيميّ لاستخدامات تطبيقات الذّكاء الاصطناعيّ وتفعيل القاضي الافتراضيّ وأمين سرّ الجلسة الافتراضيّ، واستحداث المساعد القضائيّ الذّكيّ بمنصّة القاضي، وتدشين خدمات المحاكم على منصّة الواتساب لتسهيل الوصول والاستخدام وعمليّات روبوتيّة متكاملة من خلال الموظّف الافتراضيّ، وعمل دراسات تحليليّة قانونيّة وقضائيّة معزّزة لدور المنظومة القضائيّة في الدّولة وتقديم مقترحات تطويريّة للقوانين ومعالجات للمشكلات المجتمعيّة، والتّأكيد على دور فاعل ورائد مع الجهات القانونيّة والقضائيّة في الدّولة لتعزيز وتحسين الإجراءات القانونيّة والإداريّة بما يرفع من جودة العمل القضائيّ ويقلّل لجوء الأفراد للقضاء، واستحداث منظومة محدّثة للجودة القضائيّة ومؤشّرات أداء لقياس أداء المحاكم وسير العمل القضائيّ، وهيكل قضائيّ محدّث يدعم متطلّبات تفعيل الحكومة القضائيّة والمؤسّسيّة بالمجلس، ولائحة إداريّة محدّثة للكادر القضائيّ، وشراكة مع القطاع الخاصّ في تطوير إجراءات تنفيذ الأحكام.

ومن الإنجازات، العمل على منظومة إجراءات متطوّرة للمزادات القضائيّة تنقُل معدّلات مدّة تنفيذ الأحكام لمستوى متقدّم وتوفّر الضّمانة للأطراف المنفّذ ضدّهم في تحقيق الشّفافية والنّزاهة، والتّوسّع ببدائل التّقاضي، ومبادرات لتفعيل وسائل فضّ المنازعات القضائيّة بالوسائل البديلة، وتحوّل مؤسّسيّ بالمنظومة الإداريّة بالمجلس وَفق أفضل الممارسات المؤسّسيّة على المستوى الدّوليّ، والتّوسّع الجغرافيّ والنّوعيّ بالخدمات القضائيّة والقانونيّة في الدّولة بما يضمن سهولة الوصول للعدالة للجميع، والانتهاء من المرحلة الأولى من مشروع المقارّ الجديدة والدّائمة للمحاكم وبَدء أعمال المرحلة الثّانية بالتّنسيق مع هيئة الأشغال العامّة.

سعادة الدّكتور حسن بن لحدان الحسن المهنّديّ، رئيس المجلس الأعلى للقضاء

استراتيجيّة شاملة للقضاء

أعلن سعادة الدّكتور حسن بن لحدان الحسن المهنّديّ، رئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس محكمة التّمييز أنّه في إطار سعي المجلس المتواصل لتطوير المنظومة القضائيّة وتعزيز مكانتها محليًّا وعالميًّا، اعتمد المجلس الأعلى للقضاء استراتيجيّته الشّاملة للفترة 2025-2030، بوصفها وثيقة مرجعيّة ترسم ملامح المرحلة المقبلة وتؤسّس لمنظومة قضائيّة أكثر كفاءة وابتكارًا واستجابة لمتطلّبات العدالة الحديثة. وتنطلق هذه الاستراتيجيّة من رؤية طموحة تستهدف تحقيق الرّيادة القضائيّة العالميّة عبر منظومة تخصّصيّة مستقلّة ومبتكرة وموثوقة، قادرة على مواكبة التّحوّلات التّشريعيّة والتّقنيّة وتعزيز ثقة المجتمع في القضاء ومؤسّساته. وقد بُنيت الاستراتيجيّة على عدد من المحاور الجوهريّة الّتي تغطّي مختلف جوانب العمل القضائيّ، وتشمل التّميّز المؤسّسيّ، والعدالة الرّقميّة، والعدالة التّصالحيّة، والعدالة المدنيّة والإداريّة، والعدالة الجنائيّة، وتعزيز التّماسك الأسريّ، والحوكمة القضائيّة، والعدالة التّجاريّة، ورفع نجاعة التّنفيذ القضائيّ، بما يحقّق التّكامل بين الأدوار القضائيّة والتّشغيليّة ويعزّز كفاءة الأداء على مستوى المحاكم والجهات ذات الصّلة.

وتمتدّ الاستراتيجيّة على مدى خمس سنوات، مستهدفة تحقيق أربع نتائج رئيسيّة مدعومة بسبع عشرة نتيجة وسيطة مرحليّة، وذلك من خلال ثمانية أهداف استراتيجيّة رئيسيّة يتفرّع عنها سبعة وعشرون هدفًا فرعيًّا، ضمن تسعة محاور موضوعيّة متكاملة، مع اعتماد منظومة دقيقة للمتابعة والتّقييم تستند إلى سبعة وسبعين مؤشّر أداء، بما يضمن قياس الأثر وتحقيق النّتائج المرجوة وَفق أعلى معايير الحوكمة المؤسّسيّة.

وتركّز الأهداف الاستراتيجيّة للمجلس على ترسيخ سيادة القانون وتعزيز القضاء المتخصّص، وتحقيق معياريّة الحسم السّريع للقضايا وتنفيذ الأحكام، وبناء ثقافة التّميّز والابتكار في الأداء المؤسّسيّ للمنظومة القضائيّة، إلى جانب تعزيز التّعاون والشّراكات مع أصحاب المصلحة على المستويين المحلّيّ والدّوليّ، وتفعيل بدائل التّقاضي وتيسير إجراءات المحاكم، ودعم مستويات الشّفافية والثّقة في النّظام القضائيّ، ورفع جودة التّواصل مع أفراد المجتمع بما يضمن إيصال العدالة للجميع دون تمييز، فضلًا عن إعداد وتنفيذ استراتيجيّة متكاملة للتّحوّل الرّقميّ بالمنظومة القضائيّة خلال خمس سنوات بما يدعم تحقيق النّتائج المستهدفة.

الفـصـل الثاني

شركاء ورعاة

مكتب قطر الدولي
للمحاماة والاستشارات القانونية
QATAR INTERNATIONAL LAW FIRM

الشيخ أحمد بن محمد بن سعود آل ثاني

محامٍ بمحكمة التّمييز

مؤسّس ورئيس مكتب قطر الدّوليّ للمحاماة والاستشارات القانونيّة

تجربة ملهمة توثّق نجاح المحاماة في دعم العدالة والازدهار

رسالة المحامي الشيخ أحمد نصرة الحقّ والدّفاع عن الحقوق وترسيخ العدالة

مكانة إقليميّة ودوليّة لمكتب قطر الدولي وجوائز عالميّة في القوانين الماليّة

خبرة عالية وتراكم معرفيّ دقيق في المعاملات الاقتصاديّة والماليّة والاستثماريّة

تجربة المحاميّ الشّيخ أحمد بن محمد آل ثاني غنيّة وثريّة وملهمة للمحامين الشّباب؛ فهي مسيرة مخضرمة ومتنوّعة تجمع بين القضاء والمحاماة، إذ دخل عالم المحاماة من بوّابة القضاء، مما أكسبه خبرة عريقة ومعمّقة في فهم القوانين والتّعامل معها.

كان شاهدًا ومواكبًا لمسيرة تطوّر القضاء، مثلما كان مساهمًا فاعلًا ومؤثّرًا في تطوّر مهنة المحاماة والدّفاع عن مصالح المحامين المهنيّة وحضورهم المؤسّسيّ.

نشط الشّيخ أحمد بن محمد آل ثاني في الدّفاع عن الحقوق لترسيخ العدالة، وحقّق رصيدًا كبيرًا من الإنجازات في القضايا الّتي أوكلت إليه، وخصوصًا في مجال البنوك والقطاع الماليّ والتّجاريّ، فحقّق مكتب قطر الدّوليّ مكانة مرموقة إقليميًّا ودوليًّا، وفاز بجواز عالميّة جعلته في الصّدارة.

تبدو تجربته أقرب إلى مدرسة قانونيّة متكاملة، فيها كثير من الحكم والعبر الّتي استخلصها من تجاربه القانونيّة على مدى عَقدين. تمرّس خلال تجربته في التّعامل مع مختلف القضايا القانونيّة، وذلك بأسلوب مميّز في إدارة فريق العمل والاهتمام بالاستماع إلى أدقّ التّفاصيل من الموكّلين والإشراف على سير التّقاضي في جميع مراحله، وصولًا إلى تحقيق أفضل النّتائج والفوز بالأحكام النّهائيّة للقضايا الّتي يترافع فيها.

اختار حذف أن يبني مسيرته المهنيّة على أساس الالتزام الصّارم بأحكام القانون، والتّمسّك بأخلاقيّات المهنة، وتحقيق النّتائج الّتي يفرضها الإخلاص وحسن الأداء والمهنيّة، فهي مسيرة بنيت على الوعي والصّبر والإيمان بأنّ العدالة لا تُنال إلّا لمن خدمها علمًا وخلقًا وعملًا، لذلك حرص على توجيه نصائح ذهبيّة لكلّ الرّاغبين في مزاولة المحاماة.

الطريق إلى دراسة القانون

مسيرة الشّيخ أحمد بن محمد آل ثاني جديرة بالاهتمام لما تختزنه من تجارب ناجحة تلهم كلّ المقبلين على مهنة المحاماة، ويستعرض مسيرته منذ البداية فيقول:

كانت بدايتي مع القانون عبر مسارٍ متدرّجٍ تشكّل في زمن التّأسيس، إذ كنت من أوائل الّذين تخرّجوا بعد إنشاء قسم القانون ضمن كلّيّة الشّريعة، في مرحلة كانت فيها اللّبنات الأولى تُوضع لدراسة القانون بصورته الأكاديميّة في البلاد.

التحقتُ بجامعة قطر في وقتٍ لم تكن فيه كلّيّة للقانون، الأمر الّذي دفعني آنذاك للتّفكير جدّيًّا في الدّراسة خارج البلاد، بحثًا عن هذا العلم الّذي وجدت فيه ما يوافق شغفي وتطلعاتي المهنيّة، غير أنّ مطلع التّسعينيّات حمل تحوّلًا مفصليًّا، مع إنشاء قسم القانون بكلّيّة الشّريعة، فكان ذلك بمنزلة الإجابة عن تساؤلاتي، والوجهة الّتي آثرت أن أبدأ منها رحلتي العلميّة.

وجدتُ في دراسة القانون ميدانًا يتلاقى فيه العقل بالنّصّ، والعدل بالمؤسّسة؛ فكان التّفوّق ثمرة اجتهادٍ صبور، وشغفٍ صادق، ورغبةٍ راسخة في أن أكون نصيرًا للحقّ، ولسانًا لمن عجز عن التّعبير عن مظلمته، ولم يكن اختياري مهنة المحاماة اختيار مهنة أو حرفة، بل اختيار رسالة، أؤمن من خلالها بدولة القانون، القائمة على المؤسّسيّة.

من بوابة القضاء إلى المحاماة

تجربة التّعمّق في القضاء

انطلقت مسيرته في المحاماة والعمل القانونيّ من بوابة القضاء، بعد تخرّجه ضمن الدّفعة الأولى من قسم القانون بكلّيّة الشّريعة، في مرحلة كانت تتشكّل فيها الملامح الأولى للبناء القضائيّ الحديث.

بدأ عمله في السّلك القضائيّ، فشغلت منصب قاضٍ مساعد، ثم باشر مهامّه قاضيًا مدنيًّا في المحاكم العدليّة، وهو موقع أتاح له أن يعاين العدالة من داخلها، وخلال تلك المرحلة، التحق ببرنامج تدريبي لدى مجلس القضاء الأعلى بجمهوريّة مصر العربيّة؛ فنهل من مدرسة قضائيّة عريقة، وأنهى التّدريب بنجاح، وحصل على تقدير امتياز، وهو ما عمّق إدراكه بالفكر القضائيّ المقارن.

آثر الانتقال من السّلك القضائيّ، ليس خروجًا على رسالته، وإنّما كان انتقالًا إلى ضفّته الأخرى، فباشر مهنة المحاماة كونها أوسع وأشمل، وافتتح مكتبه الخاصّ، مؤمنًا بأنّ الدّفاع عن الحقّ لا يقلّ شرفًا عن الحكم به.

المساهمة في تأسيس جمعية المحامين

كان لي شرف المساهمة في تأسيس جمعية المحامين عام 2006، بموجب قرار وزير شؤون الخدمة المدنيّة والإسكان رقم (8) لسنة 2006 بالموافقة على تسجيل وإشهار جمعيّة المحامين القطريّة، وكنت من أوائل أعضاء مجلس إدارتها، حيث اضطلعت الجمعيّة بدورٍ فاعل في النّهوض بالمهنة، والدّفاع عن مصالح المحامين المهنيّة والاجتماعيّة، وتعزيز حضورهم المؤسّسيّ.

صدور قانون مهنة المحاماة

عاصر صدور قانون مهنة المحاماة قبل استقلاله وبعده، والتّعديلات الّتي طرأت عليه، فكان من المقيّدين في الجدول الدّائم، ثم في جدول المحامين المشتغلين المخصّص للمحامين القطريّين. جاءت هذه التّحوّلات استجابةً لمتغيّرات الواقع المهنيّ، لا سيّما التّحوّلات المتعلّقة بتنظيم عمل المحامين غير القطريّين، وقصر افتتاح المكاتب الخاصّة على المواطنين، مع إخضاع المكاتب الدّوليّة لشروط وضوابط تحول دون الإضرار بالمنافسة المهنيّة المشروعة.

زمن العمل الشّاقّ في المحاماة

باشر الشّيخ أحمد آل ثاني المهنة في مرحلة مبكرة تشريعيًّا وميدانيًّا، إذ كانت المحاماة آنذاك شاقّة، تتطلّب جهدًا بدنيًّا وماديًّا مضاعفًا؛ فكانت إجراءات قيد الدّعاوى، واستلام الأحكام، ورفع الطّعون تتمّ يدويًّا، وكان المحامون يقفون على أبواب المحاكم منذ مطلع الفجر، في مشهد يعكس صعوبة الممارسة وضغط الواقع. مع ذلك، لم تتوقّف محاولات المجلس الأعلى للقضاء عن إدخال التّيسيرات والتّطوير، حتّى جاءت جائحة كوفيد- 19، ففرضت واقعًا جديدًا، ودفعت المنظومة القضائيّة نحو الانتقال إلى القضاء الإلكترونيّ، في تحوّل نوعيّ غير مسبوق خفّف الأعباء، وبسّط الإجراءات، ووسّع من آفاق العدالة النّاجزة.

محكمة الاستثمار نقلة نوعيّة

تعزّز هذا التّحوّل بصدور القانون رقم (21) لسنة 2021 بشأن إنشاء محكمة الاستثمار والتّجارة، الّتي أسهمت في تخفيف العبء عن القضاء المدنيّ، بوصفها محكمة مستقلّة للنّظر في المنازعات والطّعون الاستثماريّة والتّجاريّة، وحدّد القانون مُدد الفصل في الدّعاوى، وجاءت المحكمة منذ نشأتها مواكبة لمنظومة التّقاضي الإلكترونيّ.

> دور فاعل في النّهوض بمهنة المحاماة والدّفاع عن مصالح المحامين المهنيّة

الالتزام بالقانون وأخلاقيّات المهنة

مع امتداد السّنوات واستمرار العطاء حتّى يومنا هذا، استطعت أن أبني مسيرة مهنيّة قِوامها الالتزام الصّارم بأحكام القانون، والتّمسّك بأخلاقيّات المهنة، وتحقيق النّتائج الّتي يفرضها الإخلاص وحسن الأداء والمهنيّة؛ فهي مسيرة بنيت على الوعي، والصّبر، والإيمان بأنّ العدالة لا تُنال إلّا لمن خدمها علمًا وخلقًا وعملًا.

بناء الثّقة أبرز التّحديات في المحاماة

لم تخلُ مسيرته المهنيّة في مجال المحاماة من التّحديات، ولعلّ في مقدّمتها التّعاطي مع القضايا المعقّدة الّتي تستلزم جهدًا بحثيًّا لا يعتريه خلل، كما يعدّ بناء الثّقة مع العملاء، والحفاظ على استمراريّتها من التّحديات الجوهريّة، ولا سيّما أنَّ الثّقة في هذه المهنة لا تُمنح ابتداءً، وإنّما تُكتسب بالممارسة، والالتزام بالمهنيّة والصّدق في الرّأي قبل حسن الدّفاع. يضاف إلى ذلك ما يشهده النّظام القانونيّ في دولة قطر من تطوّر تشريعيّ متسارع، الأمر الّذي يفرض على المحاميّ مواكبة تلك التّعديلات دائمًا واستيعاب مستمرّ لمستجدّات القوانين في شتّى المجالات. يبرز تحدٍّ آخر لا يقلّ شأنًا عمّا سبقه، يتمثّل في ضغوط الوقت وتعدّد القضايا، وما يترتّب عليه من ضرورة تمتّع المحاميّ بمهارة التّنظيم ودقّة الأداء، بما يضمن حسن القيام بالواجب المهنيّ دون الإخلال بحقوق الموكّلين.

قضايا لا تنسى أنجزت بنجاح كبير

من بين القضايا الّتي تركت أثرًا بالغًا في نفسه، وأشعرته بقيمته الدّور الّذي يؤدّيه بصفته محاميًا، من ذلك قضيّة قتل اتّسمت بخصوصيّة وتعقيد شديدين، إذ شكّلت عبئًا ثقيلًا من المسؤوليّة، لكونها تمسّ نفسًا إنسانيّة وترتبط بمصير، إذ يكون الخطأ فيها غير قابل للتّدارك، ويغدو العدل فيها غاية لا تحتمل التّهاون. وكذلك من القضايا الّتي لا يقلّ أثرها في نفسه قضية شريك في إحدى الشّركات كان قد أسّسها بجهده واجتهاده، حتّى بلغت نجاحًا لافتًا وسمعة تجاريّة مشهودة، غير أنّ شريكه حاول الاستيلاء عليها بطرق غير مشروعة، في تجاوزٍ صارخٍ للقانون. من خلال الإيمان بأنّ الحقّ لا يضيع، وإقامة الحجّة على أسس قانونيّة راسخة، استطاع الشّيخ أحمد إعادة الحقوق كاملة إلى صاحبها.

في مثل هذه القضايا تترسّخ القناعة بأنّ المحاماة رسالة إنسانيّة قبل أن تكون مهنة، رسالة تنتصر للحقّ حين يُحاصر، وتعيد للعدل اعتباره حين يُساء إليه، وتؤكّد أنّ القانون- حين يحسن استعماله- يظلّ حصنًا للإنصاف وأصحاب الحقوق.

مسيرة مهنيّة قِوامها الالتزام بأحكام القانون والتّمسّك بأخلاقيّات المهنة وتحقيق أفضل النّتائج

مستقبل مهنة المحاماة في قطر

يتّجه مستقبل مهنة المحاماة في دولة قطر بثبات نحو مزيد من الاحتراف والرّسوخ، في ظلّ دولة جعلت من القانون ركيزةً للتّنمية، ومن العدالة أساسًا للاستقرار.

ومما يعزّز هذا المسار الواعد حرص المشرّع القطريّ الدّائم على مواكبة التّطوّر، إذ تأتي الإصلاحات التّشريعيّة متّسقة مع متطلّبات العصر، مستجيبة للتّحوّلات الاقتصاديّة والاستثماريّة، ومنسجمة مع المعايير القانونيّة الحديثة.

نصائح مهمة للمحامين الشّباب

ينصح الشّيخ أحمد آل ثاني المحامين الشّباب، وهم في مطلع مشوارهم المهنيّ، أن يجعلوا أخلاقيّات المهنة أصلًا لا فرعًا، وميزانًا لا يميلون عنه مهما تبدّلت الظّروف؛ فالمحاماة لا تقوم على الحذق وحده، بل على النّزاهة، ولا تُبنى بالدّهاء، بل بالثّقة. أكد هذا المعنى حين قدّم محاضرة في كلية القانون بجامعة قطر حول أخلاقيّات المهنة، لأنّ الخُلُق في المحاماة ليس زينةً تُضاف، بل جوهرها الّذي تُقاس به السّمعة، ويُوزن به احترام النّاس قبل احترام المحاكم.

المحاماة قناعة وعدالة وليست تجارة

أقول لكل من يفكّر في دخول هذه المهنة: ادخلوها عن قناعة لا عن حسابٍ ماديٍّ عاجل؛ فالنّظر إلى المحاماة من زاوية الرّبح السّريع قد يُنهي مسيرة صاحبها في بداياتها. إنّ أخلاقيّات المهنة ينبغي أن تُستحضر من باب العدالة والإنسانيّة قبل أيّ اعتبار آخر، لأنّ المال -إن جاء- فإنّما يأتي تبعًا للثّقة، والثّقة لا تُشترى ولا تُصطنع، بل تُبنى بمرور الزّمن واستقامة السّلوك.

ويوصي الشّيخ أحمد المحامين الشّباب بالصّبر، فطريق المحاماة طويل، لا يُكافئ العجلة، ولا يمنح ثماره لمن يستعجل القطاف؛ إنّه طريق يحتاج إلى نَفَسٍ ممتدّ، واحتمالٍ واعٍ، وقدرة على التّعلّم من الإخفاق قبل النّجاح، كما أنّ القراءة المستمرّة شرط لا غنى عنه، فالقانون يتغيّر، ومن يقف عند ما تعلّمه يوم تخرّجه، يتجاوزه الزّمن ولو كان مجتهدًا.

وأخيرًا، يدعوهم إلى التّخصّص في مجال قانونيّ محدّد؛ فالتّخصّص اليوم لم يعد ترفًا فكريًّا، بل ضرورة تفرضها تعقيدات الواقع وتشعّب التّشريعات، وهو ما يمنح المحاميّ ميزةً تنافسيّة حقيقيّة، ويجعله أقدر على الإحاطة، وأقرب إلى الإتقان، وأثبت حضورًا في ميدان الممارسة، حيث لا مكان إلّا لمن جمع بين العلم والخلق والصّبر.

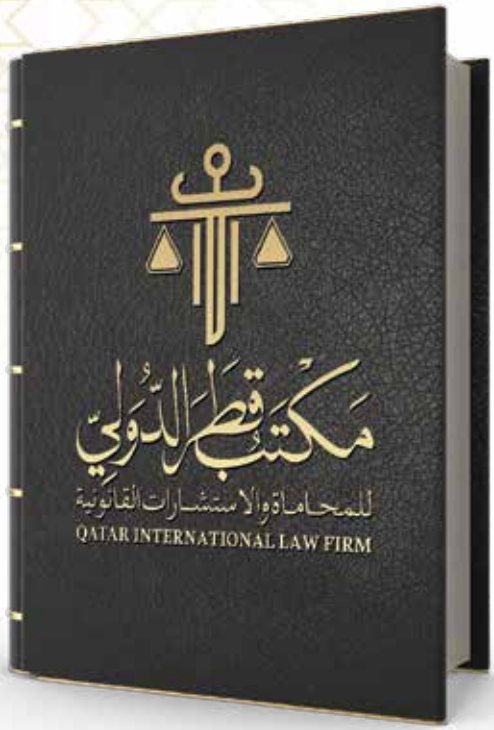

نجاح نموذجيّ في بناء الثّقة ومهارة التّنظيم في متابعة قضايا الموكّلين والدّقّة في الأداء

إنجازات نوعيّة وعقود استثماريّة كبرى

من الإنجازات الّتي يعتزّ بها الشّيخ أحمد في مسيرته المهنيّة ما تحقّق على مستوى الأثر القانونيّ وفوزه بعدد من القضايا الّتي أسهمت في تطوير الفقه القضائيّ، وأرست مبادئ قانونيّة كان لها انعكاسها على التّطبيق العمليّ واستقرار الأحكام.

ويعتزّ كذلك بمشاركته في صياغة عقود استثماريّة كبرى داخل دولة قطر، كانت جزءًا من مشاريع اقتصاديّة مهمّة، تطلّبت دقّة قانونيّة عالية، وتوازنًا واعيًا بين حماية الحقوق وتحقيق المصالح، بما ينسجم مع البيئة التّشريعيّة والاستثماريّة في الدّولة.

إرساء قواعد قانونيّة

أعتـزّ بقيـام مكتـب قطـر الـدّوليّ للمحامـاة بـدورٍ فاعـل في إرسـاء قواعـد قانونيّـة جديـدة، مـن خلال الطّعـون الّتـي تقدّمـت بهـا أمـام محكمـة التّمييـز، وأسـهمت تلـك الطّعـون في تصحيـح مسـارات قانونيّـة، وتكريـس مبـادئ قضائيّـة مسـتقرّة، وهـو إنجـاز أعـدّه مـن أصـدق مـا يخلّفـه العمـل القانـونيّ مـن أثـرٍ بـاقٍ يتجـاوز حـدود القضيّـة إلى خدمـة العدالـة والقانـون.

دور وزارة العدل من تنظيم المحاماة

تشـهد مهنـة المحامـاة في دولـة قطـر تطـوّرًا ملموسًـا يعكـس وعـي الدّولـة بأهمّيّـة الـدّور الّـذي تضطلـع بـه هـذه المهنـة في إرسـاء العدالـة وسـيادة القانـون. يعـود هـذا التطـور، في جانـب منـه، إلى الدّعـم المؤسّسيّ الّـذي توليـه الدّولـة للقطـاع القانونيّ، لا سـيّما مـا أنجزتـه وزارة العـدل مـن تنظيـم مزاولـة المهنـة، عبر فـرض دورة تدريبيّـة إلزاميّـة تمتـدّ سـتّة أشـهر قبـل منـح التّرخيـص، بمـا يتيـح للمقبـلين على المهنـة فرصـة تكويـن تصـوّر متكامـل عـن طبيعـة العمـل المهنـيّ وأخلاقيّاتـه ومسـؤوليّاته.

وإلى جانـب ذلـك، يسـهم التّطـوّر التّشريعـيّ المسـتمرّ -لا سـيّما مـا يتّصـل بقانـون تنظيـم مهنـة المحامـاة- في تعزيـز مكانـة المهنـة وتحديـث أدواتهـا بمـا يـتلاءم مـع متطلّبـات الواقـع العمـليّ وتطـوّر المعـاملات، الأمـر الّـذي يؤكـد أنّ المحامـاة في قطـر تـسير في مسـار تصاعـديّ يجمـع بين التّأهيـل العلمـيّ، والانضبـاط المهنـيّ، والتّحديـث التّشريعـيّ المسـتدام.

التّشريعات القضائيّة تخدم عمل المحاماة

تـؤدّي التّشريعـات القضائيّـة دورًا محوريًّـا في تيـسير عمـل المحامـاة، إذ إنّ وضـوح القواعـد القانونيّـة وحداثتهـا يوفّـران للمحامـيّ إطـارًا مسـتقرًّا يمكّنـه مـن بنـاء دفوعـه وصياغـة مرافعاتـه على أسـس قانونيّـة سـليمة، بعيـدًا عـن الغمـوض أو التّضـارب في النّصـوص، كما أنّ التّشريـع المتـوازن لا يخـدم المحامـيّ وحـده، بـل يعـزّز ثقـة المتقاضين في عدالـة الإجـراءات وشـفافيّة الأحـكام وإنصافهـا.

الشّيخ أحمد ينصح المحامين الشّباب بالتزام النّزاهة والتّمسّك بأخلاقيّات المهنة

تفعيل مبدأ العدالة النّاجزة

إنّ تفعيـل مبـدأ العدالـة النّاجـزة، بوصفـه غايـة لا تنفصـل عـن حسـن التّنظيـم التّشريعـيّ والقضائيّ، يسـهم في ترسـيخ مصداقيّـة النّظـام القانـونيّ برمتـه، ويجعـل مـن المحامـاة أداة فاعلـة في إحقـاق الحـقّ، لا مجـرّد وسـيلة إجرائيّـة تطـول بهـا الخصومـة.

سرعة التّقاضي والتّطوّر التّكنولوجيّ

يرى الشّيخ أحمد آل ثاني أنّ سرعة التّقاضي تمثّل إحدى الدّعائم الأساسيّة لتحقيق العدالة النّاجزة، ذلك أنّ العدالة إذا طال أمدها فقدت شيئًا من معناها، وتراجع أثرها في نفوس المتقاضين، فليس المقصود بالعدل أن يصدر الحكم فحسب، بل أن يصدر في وقتٍ معقول، تتوازن فيه السّرعة مع سلامة الإجراءات وضمانات التّقاضي السّليم. وكلّما اتّسمت العمليّة القضائيّة بالفاعليّة والانضباط الزّمنيّ، تعزّزت ثقة المجتمع في القضاء، وترسّخت هيبته بوصفه الملاذ الآمن لحماية الحقوق وحسم المنازعات.

وقد أسهم التّطوّر التّكنولوجيّ في إحداث نقلة نوعيّة في هذا المجال، إذ انتقلت المحاكم من النّمط التّقليديّ إلى منظومة أكثر مرونة وكفاءة، فاختُصرت الإجراءات، وسُرّعت وتيرة الفصل، دون الإخلال بحقوق الدّفاع. يأتي في هذا السّياق إنشاء محكمة الاستثمار والتّجارة نموذجًا عمليًّا لسرعة العدالة النّاجزة، حيث بُنيت منذ نشأتها على أسس التّقاضي الإلكترونيّ، وحدّدت آجالًا زمنيّة واضحة لنظر الدّعاوى، بما يواكب طبيعة المعاملات التّجاريّة والاستثماريّة الّتي لا تحتمل البطء أو التّأخير.

> الانتقال إلى القضاء الإلكترونيّ تحوّل نوعيّ غير مسبوق خفّف الأعباء وبسّط الإجراءات

العدالة السّريعة

إنّ تطوير آليات التّقاضي وتسريع الفصل في القضايا لا يخدم المتقاضين وحدهم، بل ينعكس إيجابًا على استقرار المعاملات، وجاذبيّة البيئة الاستثماريّة، وترسيخ مبدأ سيادة القانون؛ فالعدالة السّريعة -حين تقترن بالإنصاف والدّقّة- تعدّ ضرورة حضاريّة تقوم عليها الثّقة بالدّولة ومؤسّساتها.

دور مكاتب المحاماة في دعم الازدهار

تضطلع مكاتب المحاماة بدور محوريّ في دعم ازدهار الاقتصاد وجذب الاستثمارات، إذ تمثّل الضمانة القانونيّة الّتي تستند إليها المعاملات الاقتصاديّة، فهي تسهم في حماية الاستثمارات من خلال إحكام الصّياغة القانونيّة للعقود، وتقديم المشورة الّتي تقي من المخاطر قبل وقوعها، فضلًا عن إدارة النّزاعات وحلّها ضمن إطار قانونيّ سليم يحدّ من آثارها السّلبيّة على النّشاط الاقتصاديّ.

مكاتب المحاماة تعزّز ثقة المستثمرين

تشكّل مكاتب المحاماة أحد عناصر الاستقرار في بيئة الأعمال والاستثمار، وتعزّز ثقة المستثمرين في النّظام القانونيّ، الأمر الّذي ينعكس إيجابًا على حركة الاستثمار والتّنمية الاقتصاديّة المستدامة في الدّولة.

اختصاصات مكتب قطر الدّوليّ للمحاماة

من النّاحية العمليّة، يصعب في واقع الممارسة أن يقتصر مكتب المحاماة على تخصّصٍ واحدٍ خالص، لا سيّما في بيئة ترتفع فيها التّكاليف التّشغيليّة كما هو الحال في دولة قطر، إذ إنّ التّخصّص الدّقيق غالبًا ما يتحقّق عندما تتكامل جهود عدد من المحامين ضمن كيان واحد، بما يخفّف الأعباء ويتيح توزيع الاختصاصات، لذلك تميل المكاتب بدولة قطر -بحكم الضّرورة المهنيّة- إلى تنويع مجالات عملها، مع بقاء هُويّة واضحة وقوّة معروفة في مجال بعينه داخل الوسط القانونيّ.

في هذا الإطار، يتركّز اختصاص مكتب قطر الدّوليّ للمحاماة بصورة رئيسيّة في القضايا التّجاريّة والاستثماريّة والمصرفيّة والتّحكيم، لما يقتضيه هذا الميدان من خبرة عالية وتراكم معرفيّ دقيق في التّعامل مع المعاملات الاقتصاديّة والماليّة والاستثماريّة، سواء على مستوى النّزاعات أو هيكلة العَلاقات التّعاقديّة. حرص المكتب على بناء هذا التّخصّص وَفق أساسٍ مهنيّ متين، يجمع بين الفهم العميق للنّصوص القانونيّة، والإحاطة بمتطلّبات الواقع التّجاريّ المتغيّر.

طعون مكتب قطر الدّوليّ للمحاماة أمام محكمة التّمييز أسهمت في إرساء قواعد قانونيّة جديدة

مكتب قطر الدّولي
للمحاماة والاستشارات القانونية
QATAR INTERNATIONAL LAW FIRM

جوائز عالمية في مجال البنوك والقوانين الماليّة

انعكس هذا التّوجّه التّخصّصيّ على مكانة المكتب إقليميًّا ودوليًّا، حيث حقّق حضورًا مهنيًّا لافتًا، وتُوِّج بعدد من الجوائز العالميّة في مجال قوانين البنوك والقوانين الماليّة، من بينها اختياره مكتب العامّ في مجال البنوك لسنة 2025، وهو تكريم لا يُقرأ بوصفه لقبًا فحسب، بل باعتباره شهادة ثقة تعكس ما حقّقه المكتب من إنجازات، وما يحظى به من مصداقيّة لدى عملائه في هذا المجال المتخصّص.

AL WAJBA – الوجبة
للمحاماة والتحكيم
Law Firm & Arbitration

الشيخة لولوه آل ثاني

مؤسّسة ومديرة تنفيذيّة لمكتب الوجبة للمحاماة والتّحكيم
مستشارة قانونيّة وخبيرة في الفتوى والعقود القانونيّة

خبرة في الدّفاع عن حقوق الموكّلين ومهارة في المرافعة

الأستاذة لولوه آل ثاني محامية بارعة في محاكم التّمييز القطريّة، ومستشارة قانونيّة وخبيرة في الفتوى والعقود القانونيّة. اشتهرت ببراعتها في الدّفاع عن حقوق موكّليها وشهدت لها قاعات المحاكم بحضورها المميّز ومهارتها في المرافعة والمتابعة الدّقيقة لمجريات الدّعاوى القضائيّة الموكّلة إليها، مما جعلها موضع ثقة لكلّ الأفراد والشّركات. تستند الأستاذة لولوه إلى رصيد من الخبرة يمتدّ ربع قرن من الزّمن، تمكّنت خلالها من حفر اسمها في الصّف الأوّل لمكاتب المحاماة، وذاع صيتها في أروقة المحاكم كواحدة من أفضل المحاميات في قطر، لديها رصيد من الإنجازات والنّجاحات سواء في القضايا أو المشاركات والمساهمات في كثير من الأعمال القانونيّة.

خدمات قانونيّة شاملة بمهنيّة عالية المستوى لضمان العدالة

بداية مسيرة النّجاح

حصلت الأستاذة لولوه على شهادة البكالوريوس في القانون والشّريعة بجامعة قطر سنة 1999 بتقدير عامّ جيّد جدًّا. عملت في وزارة العدل منذ عام 2001، وقد شغلت مناصب بارزة عدّة، فبدأت باحثة قانونيّة، ثم رُقّيت إلى مستشارة قانونيّة في إدارة الفتوى والعقود عام 2016 وصولًا إلى رئاسة قسم القضايا التّأديبيّة والفتوى والعقود ومشرفة على المراجعات القانونيّة وإصدار الفتاوى وتقديم الاستشارات القانونيّة للجهات الحكوميّة. أسهمت الأستاذة لولوه في صياغة ومراجعة القوانين واللّوائح على المستويين المحلّيّ والدّوليّ، وقدّمت استشارات قانونيّة وصاغت الفتاوى والعقود وتعاملت مع النّزاعات القانونيّة والتّقاضي، كما أشرفت على تنفيذ اللّوائح القانونيّة وقدّمت آراء قانونيّة في مختلف المسائل. شاركت أيضًا في اللّجان والاجتماعات القانونيّة الّتي تركز على تطوير وإصلاح الأطر القانونيّة.

حصلت على العديد من الشّهادات المتقدّمة في إعداد وصياغة الفتاوى والعقود القانونيّة والإدارة القانونيّة وتحديث التّشريعات. حصلت باستمرار على تقييم «ممتاز» في تقييمات الأداء من 2018 إلى 2021.

مساهمات وإنجازات

رصيد الأستاذة لولوه في المحاماة والعمل القانونيّ يشمل كثيرًا من المحطّات، أبرزها:

- أسهمت في صياغة ومراجعة القوانين واللّوائح على المستويين المحلّيّ والدّوليّ.
- قدّمت استشارات قانونيّة وصاغت الفتاوى والعقود وتعاملت مع النّزاعات القانونيّة والتّقاضي.
- أشرفت على تنفيذ اللّوائح القانونيّة وقدّمت آراء قانونيّة في مختلف المسائل.
- شاركت في اللّجان والاجتماعات القانونيّة الّتي تركّز على تطوير وإصلاح الأطر القانونيّة.
- حصلت على شهادات متقدّمة في الصّياغة القانونيّة وقانون العقود والحوكمة الإداريّة وتحديث التّشريعات.

مكتب الوجبة يعمل شريكًا موثوقًا ملتزمًا بحماية مصالح الموكّل

التّخصّصات والخبرات:

- التّقاضي وإدارة القضايا
- البحث والتّحليل القانونيّ
- تقديم الاستشارات القانونيّة وصياغة الفتاوى والعقود
- الصّياغة التّشريعيّة والامتثال التّنظيميّ
- المشاركة في اللّجان القانونيّة المحلّيّة والدّوليّة

الوجبة - AL WAJBA
للمحاماة والتحكيم
Law Firm & Arbitration

تأسّس مكتب الوجبة للمحاماة والتّحكيم ليكون مظلّة قانونيّة شاملة وعالية المستوى وضعت فيه الأستاذة لولوه خبراتها القانونيّة ومهاراتها الممتدّة عبر 25 عامًا جامعة بين الاحترافيّة والالتزام بأعلى المعايير القانونيّة ترسيخًا لمبدأ العدالة ودعمًا للأفراد والمنظّمات.

يمتاز المكتب بتقديم خدمات شاملة في جميع أنواع القضايا وصياغة العقود والتّشريعات الحديثة وإدارة المخاطر القانونيّة وحلّ النّزاعات التّجاريّة بطرق مبتكرة ومستدامة من خلال التّحكيم أو التّقاضي.

يتبنّى المكتب أحدث التّطوّرات القانونيّة والتّقنيات الرّقميّة لتقديم حلول مبتكرة وفعّالة ومواكبة للتّغيّرات التّشريعيّة واستخدام التّكنولوجيا الحديثة بشكل سريع ودقيق.

يعمل المكتب وَفق رؤية طموحة تتجاوز الإطار التّقليديّ، حيث تقول الأستاذة لولوه:

نحن أكثر من مجرّد مقدّم خدمة قانونيّة، نحن شريك موثوق به ملتزم بحماية مصالح الموكّلين، وتقديم إرشادات قانونيّة واضحة، وبناء عَلاقات طويلة الأمد قائمة على الشّفافية والنّزاهة. من هذا المنطلق، نلتزم في "الوجبة" بتقديم خدمات قانونيّة ذات جودة عالية، مدعومة بخبرة قانونيّة متخصّصة، وبتوجه استراتيجيّ يخدم الشّركات والمستثمرين بأفضل الطّرائق الممكنة. لقد أسّسنا مكتبنا على قيم النّزاهة والاحترافيّة والحداثة والمسؤوليّة؛ لنكون مرجعًا قانونيًّا موثوقًا لروّاد الأعمال، الشّركات النّاشئة، والمؤسّسات الكبرى.

نعمل في الوجبة على تقديم استشارات قانونيّة متكاملة، بَدءًا من تأسيس الشّركات وصياغة العقود، وصولًا إلى إدارة المخاطر القانونيّة، وحلّ النّزاعات التّجاريّة بطرائق فعّالة، سواء من خلال التّحكيم أو التّقاضي.

شريك قانونيّ للشّركات

يسعى مكتب الوجبة إلى أن يكون الشّريك القانونيّ الأوّل للشّركات في قطر والمنطقة، من خلال تقديم خدمات قانونيّة استباقيّة تدعم النّموّ المستدام للمؤسّسات وتوفّر الحماية القانونيّة لأصحاب الأعمال.

كما يطمح إلى تعزيز بيئة الأعمال القانونيّة في قطر عبر تقديم برامج توعويّة وورش عمل قانونيّة متخصّصة لروّاد الأعمال والمستثمرين.

دور المحامي أساسيّ في الاستثمار

تؤكّد الأستاذة لولوه أن دور المحامي أصبح أساسيًّا في المجتمع، ولم يعد بالإمكان الاستغناء عنه، تقول: في ظلّ النّموّ الاقتصاديّ والاستثماريّ في قطر وتنوّع قطاعات الأعمال، أصبح وجود المحامي القطريّ إلى جانب المستثمر ورجل الأعمال ضرورة لحماية مشاريعه واستثماراته، حيث إنّ إغفال نقطة أو بند أو معلومة في العقود قد تتحوّل إلى مشكلة، بينما وجود المحامي يمنع هذه المشكلة ويشكل وقاية وضمانة.

وتضيف: نظرًا لتطوّر القوانين القطريّة وتحديثها المستمرّ لمواكبة تطوّر الاقتصاد القطريّ، فإنّ المستثمر يواجه تحدّيات كثيرة في تفسير الموادّ القانونيّة أو التّعامل مع الجهات الرّسميّة، ولذلك فإنّ وجود المحامي منذ البداية ضروري، وبعبارة أخرى «المحامي هو خطّ الدّفاع الأوّل عن أموال ومشاريع المستثمرين خصوصًا في بيئة تجاريّة تنافسيّة».

وترى الأستاذة لولوه أن مستقبل مهنة المحاماة في دولة قطر واعد ومتطوّر، ومدعوم بتحديثات تشريعيّة تعزّز دور المحامي كشريك رئيس في تحقيق العدالة مع التّركيز على الرّقمنة وتطوير الكفاءات المواكبة للنّموّ الاقتصاديّ والتّطوّرات العالميّة.

الدّور الرّائد لمكتب الوجبة

يبرز دور مكتب الوجبة للمحاماة والتّحكيم كأحد المكاتب الرّائدة، إذ يقدّم خدمات قانونيّة متخصّصة مبنيّة على خبرة عميقة في القوانين لجميع المستثمرين. يؤمن المكتب بثقافة تقوم على الابتكار، والتّميّز في الممارسات القانونيّة، وتقديم خدمات قانونيّة متخصّصة ترتكز على فهم عميق لاحتياجات العملاء، بما يضمن لهم حلولًا فعّالة وموثوقة تعكس أعلى معايير المهنيّة والجودة.

نخبة المحامين في مكتب الوجبة

يضمّ المكتب نخبة من أبرز وأقوى المحامين والإداريين ذوي الكفاءة والاحترافيّة، يعملون بتناسق وتناغم فيما بينهم ويتمتّعون بالأمانة والشّفافية والصّبر لتقديم أفضل الخدمات القانونيّة للموكّلين.

فريق عمل في مختلف التّخصّصات القانونيّة لتلبية احتياجات الموكّلين

ياسر أسعد يوسف
المستشار والمدير القانونيّ في مكتب الوجبة للمحاماة للاستشارات القانونيّة والتّحكيم

يمتلك خبرة قانونيّة تمتدّ أكثر من 33 عامًا كمستشار قانونيّ وخبير في التّحكيم المدنيّ والتّجاريّ الدّوليّ. تخرّج في كلية الحقوق جامعة أسيوط، وحصل على الدّبلوم التّمهيديّ للماجستير بتقدير عامّ جيّد جدًّا، كما حصل على التّرتيب الأوّل بين الباحثين عام 2025. شغل مناصب عدّة في مؤسّسات اقتصاديّة كبرى وهيئات حكوميّة.

ندى محمد حسن عباس
المديرة الإداريّة

حاصلة على بكالوريوس في القانون من جامعة قطر، ولديها خبرة في إدارة عمليّات مكاتب المحاماة، وإنشاء الهياكل التنظيمية والماليّة، وبناء الفرق القانونيّة، عملت على تطوير استراتيجيّات التسويق، وتنظيم عمليات التوظيف، والإشراف على المحاسبة.

أرقم عبد القادر
محام ومستشار قانونيّ

صفاء صالح محمد أحمد
محامية ومستشارة قانونيّة

يوسف يحيى يوسف محمد
مستشار قانوني ومحام

د. مروة عودة
مستشارة قانونيّة
قسم القانون المدنيّ والعقود

رنا يوسف
محامية تحت التّدريب
القسم الإنجليزيّ بالمكتب

التّخصّصات والخدمات القانونيّة للمكتب

قانون الشّركات	القانون التّجاريّ
التّحكيم وتسوية المنازعات	القانون المدنيّ والعقود
القانون المصرفيّ والتّمويل	القانون الإداريّ والطّعون أمام الجهات الحكوميّة
القانون الجنائيّ	القانون العماليّ والتّوظيف
القانون الأسريّ والأحوال الشّخصيّة	الملكيّة الفكريّة وحماية العلامات التّجاريّة
القانون العقاريّ والإنشاءات	القانون البحريّ والخدمات اللّوجستيّة
القانون الدّوليّ وحماية الاستثمارات الأجنبيّة	الامتثال القانونيّ ومكافحة غسل الأموال

مكتب الوجبة يسعى إلى أن يكون الشّريك القانونيّ الأوّل للشّركات في قطر والمنطقة

قضايا يفخر بها مكتب الوجبة

ترى الأستاذة لولوه أن المحامي، الّذي يؤدّي واجبه في الدّفاع عن حقوق موكّله، إنّما يضع أمام عينه أنّه يقوم بعمل عظيم في إنصاف أصحاب الحقوق وإرساء مبدأ العدالة، وهو ما تبنى به الدّول، مشيرة إلى قضيّة تداولتها محكمة الاستثمار والتّجارة، قدّمت فيها دفاعًا وحصلت على حكم فيه إرساء لمبدأ قانونيّ مهمّ بشأن عقود الإذعان، وقضت المحكمة برفض دعوى مطالبة باحتساب الفوائد المتراكمة على البطاقة الائتمانيّة، ونجح فريق العمل بالمكتب في تقديم دفاع يتّفق مع القانون.

بناء الشّخصيّة القانونيّة النّاجحة

تقدّم الأستاذة لولوه العديد من النّصائح الّتي تساعد في بناء شخصيّة قانونيّة ناجحة وقويّة، من بينها الاطّلاع المستمرّ والاستفادة من الخبرات، وإتقان المهارات اللّغويّة والالتزام الأخلاقيّ بالنّزاهة والسّرّيّة، وإعطاء كلّ قضيّة حقّها من الاطّلاع والبحث. بالإضافة إلى بناء سمعة جيّدة، والتّركيز على الدّفاع عن الحقّ، والاهتمام بالجانب المهاريّ والمهنيّ، مع البحث والتّحليل لبناء حجج قويّة، والمحافظة على سرّيّة المعلومات، وبذل الجهد الإضافيّ، والمساهمة في تحقيق العدالة.

المسؤوليّة المجتمعيّة

يسعى مكتب الوجبة جاهدًا إلى نشر الثّقافة القانونيّة وتعزيز الوعي المجتمعيّ من خلال تنظيم العديد من الورش المتنوّعة والنّدوات الّتي تخاطب المرأة والطّلبة والأطفال وأصحاب المشاريع النّاشئة، إسهامًا منه في بناء مجتمع واعٍ بفئاته ومراحله كافّة، منها على سبيل المثال:

ورشة العنف ضدّ المرأة في القانون القطريّ

في إطار جهود مشتركة تهدف إلى نشر الثّقافة القانونيّة، ودعم تمكين المرأة وحمايتها وَفق التّشريعات القطريّة، أقيمت الورشة بالتّعاون بين مكتب الوجبة للمحاماة والتّحكيم، ومركز الإنماء الاجتماعيّ (نماء)، ومنصّة ناصح. وتناولت ظاهرة العنف ضد المرأة باعتبارها قضيّة قانونيّة ومجتمعيّة وإنسانيّة، من خلال استعراض الإطار الدّستوريّ والتّشريعيّ في دولة قطر، وتحليل قانون العقوبات القطريّ في تجريم مختلف صور العنف، إلى جانب قانون الأسرة القطريّ ودوره في حماية حقوق المرأة داخل إطار العَلاقات الزوجيّة، لا سيّما في حالات الطّلاق للضّرر. سلّطت الورشة الضّوء على دور المؤسّسات المجتمعيّة في الوقاية من العنف ودعم الضحايا، والآثار الطّبّيّة والنّفسيّة والاجتماعيّة المترتّبة على العنف ضدّ المرأة.

ورشة أساسيّات القانون التجاري

أقيمت ورشة «أساسيّات القانون التجاري القطري» بالتّعاون بين مكتب الوجبة للمحاماة والتّحكيم ومنصّة ناصح.

هدفت الورشة إلى تمكين الطّالبات من فهم أساسيّات العقود التّجاريّة وصياغتها بطريقة عمليّة مبسّطة، بما يخدم الشّركات النّاشئة والمشاريع الطّلابيّة، ويساعد على تنظيم العَلاقات التّعاقديّة والحدّ من النّزاعات المحتملة. تناولت الورشة التّعريف بالعقد التّجاريّ ومكوناته الأساسيّة، وبيان الفرق بين عقد بيع المنتج وعقد تقديم الخدمة، إضافة إلى شرح كيفيّة تنظيم المخاطر وحماية الحقوق بين الأطراف المتعاقدة.

تنظيم ورش وندوات لنشر الوعي القانونيّ في مختلف المجالات

ورشة محامو الغد- عقد البيع في القانون المدنيّ

أقيمت ورشة «محامو الغد: عقد البيع في القانون المدنيّ» في واحة قطر للعلوم والتّكنولوجيا بدولة قطر، بالتّعاون بين مكتب الوجبة للمحاماة والتّحكيم، ومنصّة ناصح، ومركز سفراء التّنمية المستدامة، واستهدفت فئة الأطفال والنّاشئة من عمر 11 إلى 16 عامًا، بهدف تعزيز الوعي القانونيّ المبكّر لديهم بأسلوب مبسّط وتفاعليّ.

تناولت الورشة مفهوم القانون المدنيّ القطريّ ودوره في تنظيم التّعاملات اليوميّة، مع التّركيز على عقد البيع بوصفه من أكثر العقود شيوعًا في حياة الأفراد، إذ شرحت ماهيّة العقد وأنواعه وأهمّيّة وجود القواعد القانونيّة لحماية الحقوق ومنع الغشّ والظّلم، مع توضيح أركان عقد البيع المتمثّلة في الرّضا بين الطّرفين، والشّيء المبيع، والثّمن، من خلال أمثلة عمليّة قريبة من واقع الأطفال وأنشطة تفاعليّة مكّنت المشاركين من التّمييز بين البيع الصّحيح والبيع الباطل.

وتطرّقت الورشة إلى حالات بطلان البيع في القانون المدنيّ القطريّ، ومنها انعدام أو نقص الأهليّة، وبيع ما لا يملكه البائع، ووجود الغشّ أو الإكراه، وهلاك المبيع قبل التّسليم، وجهالة الثّمن أو عدم عدالته، مع ربط هذه الحالات بأمثلة واقعيّة مبسّطة تناسب الفئة العمريّة المستهدفة.

ورشة الذّكاء الاصطناعيّ والتّجارة الإلكترونيّة

أقيمت ورشة «الذّكاء الاصطناعيّ والتّجارة الإلكترونيّة من النّاحية القانونيّة» في كلّيّة القانون بجامعة قطر، وذلك في إطار التّعاون المشترك بين مكتب الوجبة للمحاماة والتّحكيم، ونادي حقوق الإنسان في كلّيّة القانون بجامعة قطر، وقدّمت إلى طلّاب وطالبات كلّيّة القانون، بهدف تعزيز الوعي القانونيّ المتخصّص ومواكبة التّطوّرات التّشريعيّة المرتبطة بالتّحوّل الرّقميّ. وهدفت الورشة إلى تسليط الضّوء على الإطار القانونيّ المنظّم للتّجارة الإلكترونيّة وتقنيات الذّكاء الاصطناعيّ في دولة قطر، من خلال طرح علميّ وعمليّ يربط بين النّصوص القانونيّة والتّطبيقات الواقعيّة، مع التّركيز على حماية الحقوق، والامتثال للتّشريعات الوطنيّة، وتعزيز مبادئ المسؤوليّة القانونيّة في البيئة الرّقميّة. وتناولت الورشة مجموعة من المحاور الأساسيّة، من أبرزها فهم البيئة الرّقميّة ومفاهيم التّجارة الإلكترونيّة والذّكاء الاصطناعيّ من الجوانب القانونيّة، واستعراض البنية التّشريعيّة الرّقميّة في قطر، والالتزامات القانونيّة على التّاجر الإلكترونيّ، إضافة إلى مناقشة المخاطر القانونيّة المرتبطة باستخدام الذّكاء الاصطناعيّ، بما يشمل المسؤوليّة القانونيّة والتّضليل التّجاريّ وانحياز الخوارزميّات.

الشيخ الدكتور ثاني بن علي آل ثاني

مؤسّس مكتب ثاني بن علي آل ثاني للمحاماة والاستشارات القانونيّة والتّحكيم

أبرز الشّخصيّات القانونيّة المؤثّرة والمساهمة في نهضة قطاع المحاماة

الشّيخ الدّكتور ثاني بن علي آل ثاني شخصيّة مرموقة في عالم القانون والتّحكيم ،ينفرد بحضوره الكبير في جميع الفعاليّات القانونيّة المحلّيّة ومشاركته الواسعة في المؤتمرات والنّدوات المحلّيّة والإقليميّة والعالميّة داخل دولة قطر وخارجها، وقد تبوّأ مسؤوليّات قانونيّة عدّة، وأسهم في الأنشطة المجتمعيّة مما أكسبه دورًا رياديًّا في نشر الوعي القانونيّ ونهضة المحاماة في قطر، مما جعله في صدارة الشّخصيّات القانونيّة القطريّة.

مسيرة الشّيخ الدّكتور ثاني حافلة وثريّة، فهو مؤسّس مكتب ثاني بن علي آل ثاني للمحاماة والاستشارات القانونيّة والتّحكيم، وحاصل على درجة الدّكتوراه في القانون التّجاريّ من كلّيّة الحقوق جامعة القاهرة، عضو محكمة التّحكيم التّابعة لغرفة التّجارة الدّوليّة بباريس، ممثّلاً لدولة قطر، عضو مجلس الإدارة للعَلاقات الدّوليّة لمركز قطر الدّوليّ للتّوفيق والتّحكيم، عضو مجلس إدارة مركز التّحكيم التّجاريّ لدول مجلس التّعاون لدول الخليج العربيّة. رئيس لجنة المسؤوليّة المجتمعيّة للشّركات، محكّم دوليّ معتمد لدى العديد من مراكز التّحكيم. لديه مؤلّفات في عدّة فروع من القانون، شارك في العديد من المؤتمرات والدّورات القانونيّة التّخصّصيّة في القانون المدنيّ والتّجاريّ والجنائيّ، شارك في العديد من النّدوات واللّقاءات القانونيّة المتخصّصة.

الشيخ ثاني ينفرد بحضور عربيّ وعالميّ في النّدوات والمؤتمرات القانونيّة

د. ثاني بن علي آل ثاني
للمحاماة والاستشارات القانونية
Dr. Thani Bin Ali Al Thani
Lawyers & Legal Consultants

مكتب ثاني بن علي آل ثاني للمحاماة

يعمل مكتب ثاني بن على آل ثاني للمحاماة والاستشارات القانونيّة -وَفق القوانين القطريّة في مجال المحاماة والاستشارات القانونيّة والتّحكيم- بهدف تقديم الخدمة والمساعدة القانونيّة للهيئات والمؤسّسات والأفراد في مختلف التّخصّصات القانونيّة وَفق القوانين المحلّيّة والدّوليّة المطبّقة في قطر.

يتميّز المكتب بارتباطه بشبكة واسعة من مكاتب المحاماة الرّائدة في العديد من الدّول العربيّة والأجنبيّة، بما يؤهّله لخدمة عملائه وموكّليه في هذه الدّول. يتميّز كذلك بتقديم خدماته بمجال العمل القانونيّ باللّغتين العربيّة والأجنبيّة على أعلى مستوى من حيث الخبرة والنّشاط والأداء.

يضمّ المكتب فريق على مستوى رفيع من ذوي الكفاءة والخبرة القانونيّة المتميّزة المتكاملة في مختلف فروع القانون وشتّى مناحيه إقليميًّا ودوليًّا، وعلى متابعة أيّ إصدارات أو تعديلات تتعلّق بالقانون خاصّة والاقتصاد عامّة. بالاطّلاع على إصدارات الدّوريّات والمؤتمرات ذات الصّلة يساند طاقم المكتب في عملهم طاقم متميّز من المترجمين القانونيين والسّكرتارية

خدمات قانونيّة لمختلف التّخصّصات

يقدم مكتب ثاني بن علي آل ثاني للمحاماة مجموعة متنوّعة من الخدمات القانونيّة لتلبية احتياجات العملاء في قطر وخارجها، وذلك من خلال فريق عمل يشمل محامين ذوي خبرة عريقة ومتخصّصين في مختلف المجالات القانونيّة. يقدمون دعمًا شاملًا وتوجيهات مخصّصة لتلبية متطلّبات الموكّلين، وتستوعب أعمال المحاماة بأنواعها والمشورة القانونيّة والتّحكيم إقليميًّا أو دوليًّا بأيّ من اللّغتين العربيّة والإنجليزيّة.

العمل التّجاريّ والاقتصاديّ

ولأهمّيّة العمل التّجاريّ والاقتصاديّ، يختصّ مكتب د. ثاني بن علي آل ثاني للمحاماة بتقديم ما تحتاجه الشّركات كافّة من استشارات ومشورة فنّيّة وقانونيّة حفاظًا على مصالحهم.

خبرات متراكمة عزّزت نجاحه الكبير في جميع الأدوار والمسؤوليّات

إيجاد الحلول بدون ضغوط

يسعى فريق عمل مكتب د. ثاني بن علي آل ثاني للمحاماة لتجنيب الموكّلين أيّ ضغوط أو قلق بالعمل على إيجاد الحلول المناسبة لتسوية جميع نزاعاتهم بأقلّ تكلفة وأيسر السّبل. كذلك تقديم استشارات ومساعدات قانونيّة لموكّلينا عبر الهاتف أو البريد الإلكترونيّ أو الفاكس أو غير ذلك من وسائل الاتّصال الّتي يطلبها موكّلوه. يمثّل المكتب موكّليه في نزاعاتهم المثار بشأنها قضايا أمام القضاء أو غرف التّحكيم واتّخاذ ما يلزم من إجراءات قانونيّة والتّرافع دفاعًا عن حقوقهم والحفاظ على مصالحهم في مختلف فروع القانون.

أنواع القضايا والتّخصّصات

تشمل التّخصّصات والقضايا الّتي ينجزها فريق عمل مكتب د. ثاني بن علي آل ثاني للمحاماة ما يلي:

الطّيران والنّقل البحريّ والتّأمين

معرفة عميقة واتّصالات عالميّة مكثّفة في هذا المجال مع خبرة واسعة في التّعامل مع نزاعات النّقل الأكثر تعقيدًا وتقديم استشارات متعلّقة بالجوانب الجمركيّة.

القضايا الجنائيّة

فريق من الخبرات والكفاءات ممن يدرّسون القانون الجنائيّ في كلّيّات الحقوق، أو ممّن يشتغلون بالقضاء، أو بتنفيذ هذا القانون لسنوات طويلة.

التّحكيم والوساطة

تشمل سائر أنواع النّزاعات والحضور أمام جهات التّحقيق في مختلف الشّكاوى والدّعاوى الجزائيّة والجهات الرّقابيّة الأخرى مثل بنك قطر المركزيّ.

قضايا الإنتربول

تشمل قضايا الجرائم الدّوليّة وتنمية وتأمين التّعاون المتبادل على أوسع نطاق في جميع سلطات الشّرطة الجنائيّة في إطار القوانين القائمة في مختلف البلدان.

البنوك

الدّقّة والخصوصيّة وإيجاد أنواع من الحلول التّقليديّة وغير التّقليديّة للمنازعات النّاشئة للحفاظ على حقوق الموكّلين وحمايتهم قانونيًّا.

الضّرائب

ظلّت قوانين الضّرائب القطريّة ولسنوات عدّة موضع اهتمام واعتبار الشّركات الّتي تمارس أعمال تجاريّة في قطر، وقد أصبح موضوع الضّرائب الآن من الأمور الّتي تمثّل أهمّيّة خاصّة أكثر من ذي قبل، وبصفة خاصّة بعد أن بدأت الضّرائب القطريّة في اتّخاذ كلّ الإجراءات الصّارمة في تقدير وتحصيل الضّرائب.

مؤهّلات ومناصب ومسؤوليّات

تمكّن الشّيخ الدّكتور ثاني بن علي من تولّي موقع متميّز ومتميّز في مجال القانون والتّحكيم، ويتمثّل بيان ذلك فيما يلي:

- حاصل على درجة الدّكتوراه في القانون التّجاريّ من جامعة القاهرة.
- عضو لجنة التّوفيق والتّحكيم بغرفة قطر.
- عضو عامل في جمعيّة المحامين بدولة قطر.
- حاصل على ليسانس الحقوق من جامعة عين شمس.
- حاصل على بكالوريوس بيولوجي التّربية من جامعة قطر.
- حاصل على شهادة الماجستير من الأكاديميّة العربيّة.
- حاصل على شهادة محكّم دولي من مركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم -غرفة قطر للتجارة .
- حاصل على دورات قانونيّة متخصّصة في القانون المدنيّ والجنائيّ.
- شارك في العديد من النّدوات واللّقاءات القانونيّة المتخصّصة ولديه خبرة متميّزة في العديد من المجالات القانونيّة من خلال عمله ودراساته.
- مستشار قانونيّ ووكيل للعديد من السّفارات العربيّة والأجنبيّة بدولة قطر.
- مستشار قانونيّ للعديد من الشّركات الرّائدة المحلّيّة والدّوليّة.

الخبرة العريقة

تاريخ طويل من النّجاح والتّميّز في مجال المحاماة والاستشارات القانونيّة، ممّا يجعل المكتب أحد أعرق وأهمّ المكاتب القانونيّة في قطر.

شبكة شراكات مع أعرق مكاتب المحاماة والاستشارات القانونيّة عربيًّا وعالميًّا

القيم والمبادىء

يمتاز مكتب ثاني بن علي آل ثاني للمحاماة بالأمانة والنّزاهة والشّرف والإخلاص لمصلحة الموكّل، والاجتهاد في تحقيقها من خلال العمل نحو التّطبيق الصّحيح للقانون، إرساءً لروح العدالة وبذل كلّ الجهد استجابة لخصوصيّة المسائل النّزاعيّة المختلفة المعروضة عليه، حرصًا على مصالح العملاء وتحقيقًا لاستدامة رضا المتعاملين معه

مبارك بن عبدالله السليطي

المؤسس والرئيس لمكتب السّليطيّ للمحاماة والاستشارات القانونيّة

رئيس مجلس إدارة جمعية المحامين القطريّة

محامٍ خاض التحديات وصنع علامة نجاح فارقة للمحاماة في قطر

استطاع المحامي مبارك بن عبد الله السّليطيّ أن يحقّق نجاحًا كبيرًا في عالم المحاماة، إذ حقّق جملة من المكتسبات لمهنة المحاماة، وذلك من خلال موقعه رئيسًا لجمعيّة المحامين القطريين، وكان أبرزها تدشين الثّالث من نوفمبر ليكون يومًا للمحامي القطريّ، فضلًا عن تخصيص مقرّ مستقلّ لجمعيّة المحامين القطريّة.

مسيرة حافلة بالتّحدّيات ومليئة بالعثرات الّتي تمكّن السّليطيّ من تجاوزها بعزيمة وإصرار على بلوغ الأهداف وتحقيق الطموح. الشّغف بالمحاماة كالشّرارة الّتي توقّدت بداخله، ودفعته لحضور المحاكم والتّعرف إلى النّظام القضائيّ، حتّى قبيل إنجاز الدّراسة الجامعيّة.

مضى المحامي مبارك السّليطيّ في مسيرته مزوّدًا بعزيمة وطموح وصبر، عملًا بمبدأ "مشوار الألف ميل يبدأ بخطوة"، فحصل على درجة البكالوريوس في الحقوق من جامعة بيروت العربيّة، أسّس مكتب السّليطيّ للمحاماة والاستشارات القانونيّة سنة 2002، وأصبح من أشهر المكاتب وأكثرها انتشارًا في العالم.

توّج السّليطيّ مسيرته بتبوّأ منصب رئيس جمعيّة المحامين القطريّة، فانتخب رئيسًا للجمعيّة عام 2022، وعمل على تطويرها والارتقاء بمهنة المحاماة، كما حقّق كثيرًا من الإنجازات وحاز عددًا من الجوائز، وقد خصّصت مجلة فوربس ملفاً خاصًّا عن مسيرة نجاحه، ونشرت صورته على غلاف مجلة THE LAW الفرنسيّة إحدى أبرز المجلّات القانونيّة المتخصّصة في العالم والمنطقة، وذلك اعترافًا بدوره وتقديرًا لجهوده.

مكتب السّليطيّ للمحاماة يضمّ مكاتب في 17 دولة والأكثر شهرة وانتشارا

الشّغف بالمحاماة دفعه لتحقيق نجاحات تشهد بها ساحات القضاء

التّضحية برفاهية الحياة لأجل المحاماة

كثيرة هي الجوانب الّتي يمكن تسليط الضّوء عليها للتّعرّف على مسيرة الأستاذ مبارك السّليطيّ، وَفق ما جاء على لسانه، إذ يقول:

بداية الرّحلة كان فيها من التّحدّي والإصرار الشّيء الكثير، أولى محطّاتها كانت الاعتماد على الذّات بدءًا من سِنّ الخامسة عشرة، وقد دأبت على الدّراسة المسائيّة والعمل في الفترة الصّباحيّة، ومنعت نفسي عن حضور المجالس إلّا في نهاية الأسبوع، حتّى أقوى على الدّراسة والعمل معًا خلال باقي أيّام الأسبوع.

تعدّ هذه النّقطة تضحية كبيرة لشابٍ في سن المراهقة، من المفترض أن يبحث عن المتعة، وأن يعيش أجواء الرّفاهية الاجتماعيّة، لكنّني ضحيّت بذلك كلّه في حينها لغايةٍ أسمى وطموحٍ أشمل، ألا وهو تحقيق الذّات.

مضت بي الأيّام وأنهيت المرحلة المدرسيّة بفضل الله، ومن ثَمَّ التحقت بجامعة بيروت العربيّة، وتكلّلت جهودي بالحصول على درجة ليسانس الحقوق، ولله الحمد.

لقد كان الشّغف بالمحاماة كالشّرارة الّتي توقّدت داخلي، هذه الشّرارة كانت تدفعني لحضور المحاكم والتّعرّف إلى النظام القضائيّ، حتى قبل التّخرّج في الجامعة، هو شغفٌ نما واشتعل، وقد أنارت هذه الشّعلة السّبيل في رحلتي المهنيّة.

رحلة مهنيّة ليست بالقصيرة، بدأتها في إدارة الشّؤون القانونيّة بوزارة المواصلات والاتّصالات، وتزامن معها العمل أمينًا عامًّا لمجلس إدارة مطار الدّوحة الدّوليّ.

لم يكن الطّريق سهلًا لنصل إلى ما نحن عليه اليوم، وكان لا بدّ لي أن أخطو هذه الخطوة بتأسيس مكتب السّليطيّ للمحاماة والاستشارات القانونيّة سنة 2002.

تأسيس مكتب السّليطيّ للمحاماة

ثمرة النّجاح

تأسس مكتب السّليطيّ للمحاماة والاستشارات القانونيّة عام 2002، ويعدّ أحد أكبر المكاتب القانونيّة في المنطقة، وله مكاتب في عدد 17 دولة حول العالم، جاء ذلك ثمرة جهد وعمل دؤوب، يقول مبارك السّليطيّ:

أبرز ما دفعني لتأسيس مكتب السّليطيّ للمحاماة هو الشّغف بالمهنة أوّلًا، وثانيًا الرّغبة الشّديدة في وضع بصمةٍ واضحة، وأن يكون لي سهمٌ في الدّفاع عن حقوق الفرد، والجماعة، والوطن، إن لزم الأمر أن نذود عنه، وندفع كلّ باطلٍ يمسّه.

لا أخفيكم أنّ طريق النّجاح كان طويلًا وشاقًّا، كان مليئًا بالعثرات ومنحدرات الهبوط وسلالم الصّعود، ولكنّي وجدت في كلّ تلك التّحدّيات متعةً فريدة؛ فنشوة النّجاح في كلّ مرّة كانت تمحو آثار الصّعوبات، كأنّها لم تكن!

وإذا ما تحدّثت عن النّجاح؛ فقد توجّب عليّ الانتقال من صيغة الفرد إلى صيغة الجمع، فما كنت لأحقّق هذا النّجاح وحدي، هو نجاحٌ بفضل الله أوّلًا، ثم بجهود فريق عملٍ متميّز ثانيًا، ودعم معنويّ من أسرتي في بداية المسيرة وتفهّم كبير للوقت الطّويل الّذي قضيته بالمكتب في بدايته.

خبرات وخدمات قانونيّة

لعلّ ما يميّز مكتب السّليطيّ للمحاماة أنّه يجمع الخبرات المتراكمة منذ أكثر من عَقدين، ويتحدث المحامي مبارك السّليطيّ عن طبيعة عمل المكتب قائلًا:

نحن مكتب قانونيّ واسع الشّهرة يضم كافّة الخدمات، الّتي تجمع بين المعرفة والخبرة من أجل ضمان حصول عملائنا على أفضل الحلول القانونيّة، إضافة إلى تقديم أفضل الخدمات والحلول القانونيّة لهم، سواء المحليين منهم أو الدّوليين، ونظرًا لخبرتنا الشّاملة سرعان ما أصبح مكتب السّليطيّ للمحاماة والاستشارات القانونيّة أحد أبرز المكاتب القانونيّة المرموقة في دولة قطر.

يتألّف فريقنا الّذي يتمتّع بقدرات عالية، ويضمّ مؤهّلين من دول المنطقة والغرب، يملكون معرفة موسّعة بالدّوائر الحكوميّة والقوانين المحلّيّة والأنظمة وكيفية إنفاذها، إلى جانب خبراء فنّيين وقانونيين لهم باع طويل في ممارسة المهنة، كما يحوي الفريق محامين ناطقين باللّغتين الإنجليزيّة والعربيّة، ناهيك بالفرنسيّة والإيطاليّة، يضاف هذا إلى قدرتنا على تلبية متطلّبات عملائنا كافّة.

تحدّيات واجهت التّأسيس

بشأن أبرز التّحدّيات الّتي واجهت تأسيس المكتب، يقول مبارك السّليطيّ:

أبرز التّحدّيات الّتي واجهها مكتب السّليطيّ للمحاماة في بداياته هي تعيين فريق عمل ذي خبرة، وبناء السّمعة المرموقة، الّتي تأتي نتاجًا لسنوات عمل وتقديم خدمات متميّزة. تلى ذلك الحفاظ على المستوى الّذي وصلنا له، وهو أصعب من الوصول إليه؛ فالبقاء على القمة أصعب من بلوغها، ومن التّحدّيات الأخرى استقطاب الكفاءات والحفاظ عليهم ضمن فريق عمل مكتب السّليطيّ للمحاماة.

أسرار النّجاح في مكتب السّليطيّ

لكلّ نجاح أسرار، ويتحدث المحامي مبارك السّليطيّ عن نجاح المكتب؛ فيقول:

استطعنا توجيه الدّفة إلى الأمام بما نمتلكه من استراتيجيّة صلبة وحماسة للعمل الّذي نؤدّيه. عند إعادة تعريف رؤيتنا للمستقبل أدركنا أنّنا بحاجة إلى تطبيق تغييرات معيّنة تسمح لنا بتحقيق رؤية أن نكون شركاء في خيارات لعملائنا، . وهكذا أصبحنا من بين المكاتب القانونيّة المعدودة في قطر، وتتمتّع بحضور عالميّ إضافة إلى وجود محلّيّ مؤثّر.

يعود نجاحنا إلى قدرتنا على توظيف محامين مؤهّلين ومستشارين قانونيين ضمن فريقنا، وبما أنّنا مكتب قانونيّ قطريّ يتمتّع بحضور على مستوى المنطقة ورؤية عالميّة؛ فقد تبنّى المكتب سياسات فعّالة ترمي إلى التّنويع في منظور العمل، استنادًا إلى توظيف أكثر المحامين والمستشارين القانونيين موهبة، بغية التّمكّن من تقديم خدمات قانونيّة على مستوى عالميّ.

أعتقد جازمًا أنّ أيّ عمل ناجح يعود بالمنفعة، ويعمل جاهدًا على تحسين محيطه المحلّيّ. لقد أخذنا مسؤوليّتنا المجتمعيّة على محمل الجدّ في مكتب السّليطيّ للمحاماة والاستشارات القانونيّة، لهذا فإنّنا نعدّ فريقًا محلّيًّا متخصّصًا يعمل على تأسيس مسؤوليّات ومبادرة اجتماعيّة.

المواقف الإنسانيّة مبعث فخر واعتزاز

يحرص السّليطيّ على إبراز الجانب الإنسانيّ في مسيرته، ويقول:

أود تأكيد أنّ الدّور الإنسانيّ للمحامي ودوره المحوريّ في تحقيق العدالة يجب أن يرافقاه في ذهنه منذ يومه الأوّل. لذا فإنّ أكثر القضايا كانت أولى القضايا المجانيّة الّتي تولّيتها؛ فقد كنت على يقين حينها بأنّ الموكّل لم يكن لديه القدرة الماليّة لتغطية أتعاب المحاماة، وتجلّت في هذه القضيّة قناعة راسخة لديّ بأنّ المحامي يقع عليه واجب ومسؤوليّة مجتمعيّة لتولّي قضايا المعسرين؛ فهو أحد أعمدة العدالة، وإن زال هذا العمود تزعزعت موازينها. على الصّعيد المهنيّ وبصفتي رئيسًا لمجلس إدارة جمعيّة المحامين القطرية، وبجهود متضافرة مع أعضاء مجلس الإدارة الكرام، دُشِّن -بفضل الله- الثّالث من نوفمبر/تشرين الثّاني ليكون يومًا للمحامي القطريّ، مع تخصيص مقرّ مستقلّ لجمعيّة المحامين القطريّة. أمّا على الصّعيد المهنيّ وبصفة شخصيّة فأعتزّ بالاسم الّذي وصل إليه المكتب، وما يملكه هذا من ثقة عالية لدى الموكّلين.

> أسرار النّجاح استراتيجيّة طموحة وفريق عمل من ذوي الخبرة والكفاءة العالية

حضور إعلاميّ عربيّ وعالميّ

بخصوص حضور المحامي القطريّ في الإعلام العربيّ والعالميّ، يقول الأستاذ مبارك:

لدينا قائمة من المحامين الّذين برعوا في عربيًّا وإقليميًّا، وما زالت وسائل الإعلام العربيّة والأجنبيّة تتهافت لتسليط الضّوء على تجارب المحامين القطريين. أمّا على المستوى الشّخصيّ؛ فقد أجرت معي مجلة (فوربس) حوارًا شاملًا، ونشرت مجلة (THE LAW) الفرنسيّة صورتي على غلافها، تقديرا لمسيرتي القانونيّة، علمًا أنّ هذه المجلّة تعدّ إحدى أبرز المجلّات القانونيّة المتخصّصة في العالم والمنطقة. ضمن عددها الّذي أطلقته بحفل التّميّز في القيادة القانونيّة خلال فعاليّات أسبوع باريس للتّحكيم 2025، سلّطت المجلة الضّوء على محطّات بارزة من مسيرتي، بما في ذلك تأسيس مكتب السّليطيّ للمحاماة، وتولّي العديد من القضايا المحلّيّة والدّوليّة الّتي شكّلت منعطفًا مهمًّا في السّاحة القانونيّة.

فريق متخصّص بالمبادرات التزاما بنهج المسؤوليّة المجتمعيّة وخدمة المجتمع

جمعيّة المحامين القطريّة

منذ انتخابه رئيسًا لجمعية المحامين القطريّة، وضع الأستاذ مبارك رؤية طموحة للنّهوض بقطاع المحاماة، وحول هذه الرؤية يقول:

قدّمنا رؤية متكاملة للجهات المختصّة بشأن إدراج أصحاب المهن الحرّة والمهنيين ضمن نظام التّقاعد والمعاشات لضمان حياة كريمة للمحامين المتقاعدين بعد مسيرة طويلة من العطاء في العمل القانونيّ، وتشكيل لجنة لمحاربة أدعياء المهنة، والعمل على إجراء تعديلات على النّظام الأساسيّ للجمعيّة الّتي تأسّست في 2006، والحدّ من تجاوزات بعض مكاتب المحاماة الأجنبيّة في الأعمال القانونيّة للمكاتب الوطنيّة.

وتعكف الجمعيّة حاليًّا على إعادة تنظيم الجمعيّة وَفق الأطر القانونيّة المنظّمة لها، ومخاطبة جميع المحامين للانضمام للجمعيّة، ومدّ يد العون لها وتقديم مقترحات ورؤى جديدة تسهم في الارتقاء بالمهنة، وتعزيز مهنة القانون وإعلاء شأنها في المحافل المحلّيّة والعالميّة.

نجحت الجمعيّة في رسم استراتيجيّة تطويريّة للمهنة، وقائمة أعضاء مجلس الإدارة متجانسة من ذوي الخبرة القانونيّة، وجميعهم لديهم رؤى مطوّرة للمهنة، بهدف تحقيق الهدف الأسمى، وهو النّهوض بالجمعيّة محليًّا ودوليًّا، ويعمل الجميع على تسطير إنجازات يفخر بها كلّ المحامين.

كما وضعت الجمعيّة في استراتيجيّتها عزوف الشّباب عن المهنة، ويرجع ذلك لأسباب أهمّها عدم وجود نظام تقاعديّ للخرّيج عندما يخرج لسوق العمل القانونيّ؛ فيلجأ إلى أيّ وظيفة حكوميّة ليضمن راتبه ومعاشه التّقاعديّ.

زيادة أعداد المحامين- الشراكات

وحول رؤيته لمستقبل المهنة يقول السّليطيّ:

في المستقبل القريب لمهنة المحاماة في قطر ستتغيّر جملة من الملامح، منها:

- زيادة عدد الشّراكات في مكاتب المحاماة نظرًا للزّيادة المتسارعة في أعداد المحامين، مما سيدفع نحو تبنّي مفهوم الشّراكات عوضًا عن الانفراد في تأسيس مكاتب المحاماة.
- زيادة تبنّي الذّكاء الاصطناعيّ في المهنة كأداة مساعدة في تيسير عمل المحامين بشكل أكبر، ويظهر ذلك جليًّا من خلال دمج المنصّات القانونيّة ومحرّكات البحث فيها بالذّكاء الاصطناعيّ، الأمر الّذي سيساعد في اختصار وقت البحث لدى القانونيّ عن مراجع قانونيّة وسوابق قضائيّة، علاوةً على المساعدة في الشّقّ الإداريّ لعمل المحامي أو القانونيّ؛ فيمكن الانتفاع من الذّكاء الاصطناعيّ في صياغة بريد إلكترونيّ أو المساعدة في العصف الذّهنيّ للمحامي، لكنّها بلا شكّ لا تغني عنه ولن تغني، خاصّة في ظلّ الحفاظ على خصوصيّة بيانات الموكّلين، الّتي لا يمكن مشاركتها على منصّات الذّكاء الاصطناعيّ، وألفت عناية القرّاء الكرام إلى أنّه لا بدّ من تحرّي الدّقّة الشّديدة لما يوفّره الذّكاء الاصطناعيّ من مراجع وعدم الأخذ بها كمسلّمات.

نصائح للمحامين الشّباب

يقدّم المحامي مبارك السّليطيّ نصيحة غالية للمحامين الشّباب، فيقول:

التّركيز على أهدافك لا على إنجازات الآخرين، استثمر في مكتبك، واصنع مسارك بنفسك، ووثّق كلّ خطوة تخطوها؛ فهي إنجاز بحدّ ذاته، وكن على ثقة من حتميّة الوصول.

استراتيجيّة التّعامل مع الموكّلين

يختصر المحامي مبارك السّليطيّ استراتيجيّة التّعامل مع الموكّلين في ثلاث كلمات: شموليّة- دقّة- وضوح

فالشّموليّة في وضع استراتيجيّة كاملة للتّعامل مع القضيّة، ووضع سيناريوهات التّعقيد المحتمل أن تواجهها القضيّة.

الدّقّة في اختيار الاستراتيجيّة الأنسب لموضوع القضيّة.

الوضوح مع الموكّل بشأن فرصه في القضيّة والمخرجات المحتملة لها.

مزايا القوانين القطريّة في القطاعات الحيويّة

يشير السّليطيّ إلى أنّ أبرز مزايا القوانين القطريّة ما يلي:

قانون رقم (16) لسنة 2018 بشأن تنظيم تملّك غير القطريين للعقارات والانتفاع بها

فقد سمحت قطر لغير القطريين بتملّك العقارات أو الانتفاع بها في مناطق محدّدة، مع منح بعض الامتيازات المرتبطة بالإقامة، وهو توجّه متقدّم لدعم الاستثمار العقاريّ.

قانون رقم (1) لسنة 2019 بتنظيم استثمار رأس المال غير القطريّ في النّشاط الاقتصاديّ

الّذي أتاح في حالات كثيرة التّملّك الأجنبيّ بنسبة 100%، دون اشتراط وجود شريك قطريّ، وهو ما يعزّز جاذبية البيئة الاستثماريّة القطريّة مقارنة بعدد من الدّول المجاورة.

قانون رقم (2) لسنة 2017 بإصدار قانون التّحكيم في المواد المدنيّة والتّجاريّة

وهو قانون حديث ومتوافق مع قانون الأونسيترال النّموذجيّ، ما عزّز مكانة قطر كمركز إقليميّ للتّحكيم وتسوية المنازعات.

قانون رقم (14) لسنة 2014 بإصدار قانون مكافحة الجرائم الإلكترونيّة

جاء بصيغة شاملة لمواكبة التّطوّر التّكنولوجيّ وحماية الأفراد والمؤسّسات، مع تنظيم دقيق للمسؤوليّة الجنائيّة في الفضاء الرّقميّ.

> السّليطيّ صاحب رؤية مستقبليّة لتطوير العمل القانونيّ بما يتماشى مع رؤية قطر 2030

دور مكاتب المحاماة في ازدهار الاقتصاد والاستثمار

دور محوريّ لا غنى عنه، فالمحامي يسهم في دورة حياة أيّ مشروع اقتصاديّ بدءًا من المشورة قبل التّأسيس، استمرارًا إلى تأسيس الشّركة، ووصولًا إلى صياغة العقود الّتي تحمي مصالح الشّركة، انتهاءً بالتّمثيل القانونيّ إن لزم بما يحفظ حقوق الشّركة.

> تخصيص الثّالث من نوفمبر يومًا للمحامي القطريّ إنجاز تعتزّ به جمعيّة المحامين

خدمات قانونيّة تغطي مختلف القضايا

مكتب السّليطيّ للمحاماة مكتب خدمات قانونيّة متكاملة، تشمل: قسم قضايا الأسرة والتّركات، قسم التّحكيم والسّبل البديلة لتسوية المنازعات، قسم التّقاضي المدنيّ، وقسم التّقاضي الجنائيّ بما يندرج تحتها القضايا الإلكترونيّة، وقسم الضّرائب، والقسم التّجاريّ والشّركات، وغيرها من الأقسام.

مجالات العمل

يقدّم السّليطيّ للمحاماة مجموعة كاملة من الخدمات القانونيّة عبر العديد من التّخصّصات القضائيّة في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الشّركات والقضايا التّجاريّة	التّقاضي والتّحكيم
فضّ المنازعات	الإنشاءات
القضايا العماليّة	الطّاقة
الضّرائب	التّشريع والامتثال
البنوك والماليّة	التّنفيذ واسترداد الأصول
الملكيّة الفكريّة	الاتّصالات وتكنولوجيا المعلومات

الجوائز والاستحقاقات

- أفضل مكتب محاماة في قطر «ضمن جوائز منتدى قطر لقانون الأعمال للأعوام 2018-2019-2023-2025.
- أفضل مكتب محاماة إقليميّ «ضمن جوائز منتدى قطر لقانون الأعمال لعام 2020.
- جائزة فريق العام 2021 في قطاع «الملكيّة الفكريّة والتّكنولوجيا والميديا والاتّصالات «ضمن جوائز منتدى قطر لقانون الأعمال».
- التّرشيح الشّرفيّ لجائزة فريق العام 2024 في مجال التّحكيم ضمن جوائز منتدى قطر الدّوليّ.
- جائزة فريق العام 2024 في قطاع «تسوية منازعات الإنشاءات» ضمن جوائز منتدى القانون والأعمال القطريّ.
- جائزة فريق العام 2025 في قطاع «التّقاضي» ضمن جوائز منتدى قطر الدّولي لقانون الأعمال القطري.
- جائزة فريق العام 2025 في قطاع «الملكيّة الفكريّة» ضمن جوائز منتدى القانون والأعمال القطري.
- صنّف مكتب السّليطيّ للمحاماة ضمن الفئات الأولى في تسوية المنازعات من مؤسّسة (legal500) للأعوام 2020-2021-2022-2023-2024.
- صنّف مكتب السّليطيّ للمحاماة ضمن نخبة مكاتب المحاماة من مؤسّسة (chambers and partners) للأعوام 2020-2021-2022-2023-2024 في مجال تسوية النّزاعات
- حصد السّليطيّ للمحاماة ثلاث جوائز مرموقة في حفل جوائز التّميّز القانونيّ لعام 2025 الّذي نظّمته مجلة THE LAW وهذه الجوائز هي:

  - أفضل مكتب محاماة للعام. | - جائزة التّميّز القانونيّ
  - أفضل استخدام للتّكنولوجيا.

إبراهيم بن محمد الحسن المهندي

محامٍ بالتّمييز

مؤسّس ورئيس مكتب أركان للمحاماة والاستشارات القانونيّة

يعد مكتب المحامي إبراهيم بن محمد الحسن المهنّديّ من أبرز مكاتب المحاماة في دولة قطر المتخصّصة في قضايا الهندسة والمقاولات، حيث تنشأ العديد من الإشكالات أثناء تنفيذ عقود المقاولات، والتي غالبًا ما تتجاوز نطاق الفهم القانوني المجرّد، نظرًا لتداخلها الوثيق مع الجوانب الفنية والهندسية، بما يستلزم الإحاطة الدقيقة بكافة التفاصيل الفنية لملف النزاع قبل الشروع في اتخاذ الإجراءات القانونية ورفع الدعوى أمام المحكمة المختصة. ويستند هذا التخصص النوعي لمكتب أركان للمحاماة إلى المسار العلمي والمهني للمحامي إبراهيم المهندي، إذ جمع بين الدراسة الأكاديمية والممارسة العملية في مجال الهندسة، ثم انتقل إلى دراسة القانون والتخرج من إحدى جامعاته، وممارسة العمل القانوني، فتمكّن من أدوات التخصصين معًا، الأمر الذي أتاح له فهمًا معمقًا لطبيعة قضايا الهندسة والمقاولات، والتعامل معها بكفاءة مهنية عالية تستند إلى وعي قانوني وفني متكامل.

من الهندسة الى المحاماة

إن الخلفية المعرفية للمحامي إبراهيم بن محمد الحسن المهنّديّ، التي جمعت بين القانون والهندسة، قد أثرت بشكل واضح في حياته العملية والعلمية؛ إذ درس الهندسة، ثم التحق بكلية الحقوق جامعة الإسكندرية، وحصل منها على درجة الليسانس في الحقوق، كما التحق بالعمل كمحامي بقضايا الدولة لمدة من الزمن. مكتسبًا من خلالها خبرة قانونيّة وإداريّة مكّنته من تحديد أهدافه ورسم استراتيجيّة واضحة لمسيرته المهنيّة.

واستقرّ به الحال في المجال التجاري، حيث أسّس أربع شركات، هي: شركة هندسة الخليج للنقليّات والمقاولات، ومصنع الوسط للبيوت الجاهزة، وشركة الفارس للمعدات الثقيلة متخصّصة في تأجير المعدّات والآليّات، إلى جانب شركة لوب موبيليتي. وقد خلص المهندي إلى أن سوق المحاماة في دولة قطر يفتقر إلى مكاتب متخصصة تجمع بين الدراية القانونية العميقة والخبرة الهندسية المتقدمة، وهي ميزة تتوافر لديه بحكم تكوينه العلمي والعملي، سواء في تحليل وقراءة البرامج والمخططات الهندسية، أو في استيعاب الأخطاء الفنية، وأعمال البنية التحتية، والمنشآت الصناعية. كما تبيّن له غياب كيان قانوني متكامل يضطلع بهذا النوع من القضايا، رغم ما تتسم به من تعقيد بالغ على مستوى الفهم الفني والتكييف القانوني.

وتأتي منازعات الهندسة والمقاولات في صدارة النزاعات الأكثر انتشارًا في ظل الطفرة العمرانية، والنمو الاقتصادي المتسارع، وتنفيذ المشاريع الكبرى، ولا سيما مشاريع البنية التحتية، الأمر الذي يبرز الحاجة الملحّة إلى التخصص الدقيق داخل مكاتب المحاماة، على النحو المعمول به في النظم القانونية المقارنة، وخاصة في الدول المتقدمة، بما يكفل مستوى أعلى من الكفاءة المهنية والتميّز المؤسسي.

يُصنَّف مكتب أركان للمحاماة ضمن المكاتب القانونية المتخصصة في قضايا الهندسة والمقاولات، مع تقديمه حزمة شاملة من الخدمات القانونية المتكاملة في مختلف فروع القانون. وقد أُسِّس المكتب عام 2017 استنادًا إلى رصيد مهني متين وخبرات قانونية متراكمة للمحامي إبراهيم المهندي، تمتد لأكثر من خمسةٍ وعشرين عامًا من الممارسة الفعلية في مجال التقاضي أمام المحاكم وتقديم الاستشارات القانونية المتخصصة. ويعتمد المكتب في أدائه على فريق عمل مؤهَّل يتمتع بقدرات عالية في الفحص القانوني الدقيق وتحليل الوقائع وتكييفها قانونيًا، وتقديم المشورة المتخصصة، وإرشاد العملاء إلى حقوقهم والتزاماتهم، وذلك في إطار التزام صارم بأعلى معايير السرية والمهنية والنزاهة في تقديم الخدمات القانونية.

يقدم المكتب خدمات استثنائيّة ومبتكرة في المجالات القانونيّة كافّة

- القانون المدنيّ
- القانون الأسريّ
- قانون الشّركات
- القانون العقاريّ
- القانون الجنائيّ
- التّحكيم

مكاتب المحاماة ركيزة للتّنمية والازدهار الاقتصاديّ والاستثماريّ

أصبحت مكاتب المحاماة تؤدّي دورًا حيويًّا وأساسيًّا في المجتمع، إذ يرتبط عملها ارتباطًا وثيقًا بانتظام العدالة، التي تُعدّ ركيزة المجتمع وأساس التنمية. ومع ما تشهده الدولة من ازدهار اقتصادي، تتضاعف الحاجة إلى وجود مكاتب محاماة فاعلة، ويغدو المحامي ضمانة ضروريّة لحفظ الحقوق وصونها.

ويؤكّد المهنّديّ أنّه يتعيّن على مكتب المحاماة، عند تولّيه أيّ قضيّة، التواصل مع الطرف الخصم والتفاوض معه قبل الشروع في إجراءات التقاضي واللجوء إلى المحاكم.

وقد جرى تطبيق هذا النهج في مكتب أركان للمحاماة، حيث أمكن في العديد من القضايا إقناع الخصم والوصول إلى تسوية وديّة دون الحاجة إلى التقاضي.

تطوّر التّشريعات والقوانين

يرى المهنّديّ أنّ العقدين الأخيرين شهدا تطوّرًا ملحوظًا في القوانين والتشريعات، أسهم في تسهيل أعمال التقاضي وتذليل كثير من العقبات والصعوبات التي كانت تواجه المحامين، حيث تُعدّ إجراءات المجلس الأعلى للقضاء نوعيّة ومهمّة للغاية.

ويُعدّ تأسيس محكمة الاستئناف خطوةً نوعيّة أسهمت في تعزيز كفاءة التقاضي، من خلال اختصاصها النوعي وتسريع الفصل في الدعاوى.

المنافسة والتكامل

يتبنّى المهنّديّ وجهة نظر ناقدة لعمل مكاتب المحاماة الأجنبية الخاضعة لمظلّة مركز قطر للمال، إذ يرى أنّها ، تتمتّع بقدرة تنافسيّة عالية من حيث الخبرة والكفاءة، بما يجعلها أكثر جذبًا .

ويرى أنّ من الأنسب إلزام هذه المكاتب بإقامة شراكات عمليّة مع مكاتب محاماة قطريّة في مختلف القضايا، ولا سيّما قضايا التحكيم، بنسبة لا تقلّ عن 25%، بما يحقّق استثمارًا قانونيًا متوازنًا يخدم المصلحة الوطنيّة.

وبناءً على ذلك، يُستحسن أن يُنظَّم عمل مكاتب المحاماة الأجنبية في دولة قطر ضمن إطار شراكات مؤسّسية مع مكاتب وطنيّة، ولا سيّما في قضايا التحكيم وقضايا محكمة قطر الدوليّة، ووفق نسب محدّدة تضمن نقل الخبرة وتعزيز الكفاءات الوطنيّة.

التّحالف مع مكاتب أجنبيّة

يواصل المهندي مسيرته المهنية برؤية طموحة تهدف إلى ترسيخ مكانة مكتب أركان للمحاماة بوصفه كيانًا قانونيًا متميزًا ومؤثرًا في المشهد القانوني، وقد أرسى لهذا الغرض استراتيجية واضحة للتوسع على الصعيد المحلي، تقوم على بناء شراكات وتحالفات مهنية مع مكاتب محاماة خارجية وداخلية.

صياغة العقود والاتفاقات القانونيّة

يولي المهندي أهمية قصوى لتوعية رجال الأعمال والمستثمرين بمدى خطورة وأهمية صياغة العقود عند تأسيس الشركات، إذ إن أي قصور أو ثغرة في صياغة البنود التعاقدية قد يترتب عليه آثار قانونية جسيمة، من شأنها تعريض أحد الشركاء للمساءلة أو الإضرار بمصالحه نتيجة عدم الإلمام الكافي بالقوانين والأنظمة النافذة.

وانطلاقًا من هذه القناعة، يؤكد المهندي ضرورة لجوء المستثمر إلى مكتب محاماة قطري مختص لتولي صياغة عقود تأسيس الشركات، ولا سيما أن الواقع العملي يثبت أن نسبة كبيرة من الدعاوى القضائية تنشأ بسبب خلافات تعاقدية بين الشركاء تتحول لاحقًا إلى نزاعات قضائية معقدة.

كما يبيّن أن الاستعانة بمكتب قانوني متخصص في إعداد العقود وصياغة بنودها تمثل وسيلة وقائية فعّالة لتجنب الدخول في مسارات التقاضي، حيث يضطلع المكتب القانوني بوضع حلول قانونية متوازنة تكفل حماية حقوق جميع الشركاء وتحقق الاستقرار القانوني للعلاقة التعاقدية.

اللّجوء إلى مكاتب المحاماة ضمانة وحماية للحقوق

إلزامية التّحكيم داخل قطر

يقترح المهنّديّ، فيما يتعلّق بعقود المقاولات والإنشاءات التي تتضمّن شرط تحكيم، ضرورة مراعاة مدى ملاءمة هذا الشرط لطبيعة النزاع من عدمه، مع التأكيد على انعقاد الاختصاص للتحكيم المحلي قدر الإمكان، أو أن يُجرى التحكيم داخل دولة قطر. ويهدف ذلك إلى تيسير جمع البيانات وإجراء المعاينات اللازمة للفصل في الدعوى، وبما يوفّر حماية فعّالة للشركات الصغيرة والمتوسّطة من الأعباء المالية المترتبة على الدعاوى القانونية وتكاليفها الباهظة التي تتولاها بعض مكاتب المحاماة الأجنبية، والتي قد تصل في بعض الأحيان إلى قيمة النزاع المالي ذاته أو تتجاوزها.

ويرى أنّ اعتماد هذا التوجّه من شأنه حماية الشركات الصغيرة والمتوسّطة من الإرهاق المالي، إلى جانب تشجيع مكاتب المحاماة المحليّة والمحكّمين الوطنيين على التطوّر والنمو، وتمكينهم من تلبية الاحتياجات المتزايدة في قضايا الاستثمار والتحكيم.

ويشير المهنّديّ إلى أنّ بعض الشركات اتّجهوا إلى إدراج شرط التحكيم خارج دولة قطر، ولا سيّما بعد إطلاق محكمة الاستثمار التي أسهمت في تسريع إجراءات التقاضي، حيث أصبحت القضايا تُفصل خلال فترة وجيزة قد لا تتجاوز شهرين، بعدما كانت تستغرق أكثر من سنتين في المحاكم سابقًا، وهو ما يُعدّ، برأيه، محاولة للهروب من سرعة وكفاءة التقاضي التي حقّقتها محكمة الاستثمار.

نصيحة للمحامين الجدد

يوجه المهنّديّ نصيحة جوهرية للشباب المقبلين على مهنة المحاماة، مؤداها أن التميّز المهني لا يتحقق إلا بتراكم الخبرة والاحتراف، إذ لا غنى للمحامي عن الخبرة القانونية المقترنة بخبرة الحياة معًا، ويؤكد في هذا السياق وجود فارق جوهري بين المعرفة والخبرة؛ فالأخيرة لا تتكوّن إلا من تفاعل العقل والوجدان والممارسة العملية، لتتكامل عناصرها، في حين أن المعلومة بات الحصول عليها متاحًا بيسر في ظل التطور المتسارع لأدوات الذكاء الاصطناعي.

ويضيف أنّ الجيل الحالي يمتلك طاقة ذهنيّة أعلى من الأجيال السابقة، غير أنّه لا يوظّف هذه الطاقات بالشكل الأمثل، مشدّدًا على أهميّة الصبر وعدم التسرّع، وضرورة ترسيخ الخبرة بصورة مستمرة من خلال العمل الجاد وبذل الجهد.

كما يؤكّد المهنّديّ على أهميّة التحاق المحامين الشباب بمكاتب محاماة في بداياتهم المهنيّة، بما يتيح لهم تكوين ممارسة قويّة، وبناء شبكة علاقات مهنيّة جيّدة، واكتساب سمعة طيّبة، إذ إنّ سمعة المحامي تُعدّ العامل الحاسم في رسم مستقبله ومسيرته المهنيّة.

> أولويّتنا حلّ المشكلة وإيجاد تسوية قبل الدّخول إلى ساحات القضاء

للمحـــامـــاة والاستشـــارات القانونيـــة
المـحامـي/ إبراهـيـم الحسـن المهنـدي
For Law and Legal Consultations
lawyer/ Ibrahim Al-Hassan Al-Muhannadi

عبد الرحمن بن إبراهيم آل محمود

محامٍ تّمييز

مؤسس ورئيس مكتب آل محمود للمحاماة والاستشارات القانونيّة

أمين سرّ مجلس إدارة جمعيّة المحامين القطريّة

محكّم معتمد لدى مركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم

نموذج للمحاميّ القطريّ النّاجح الّذي سعى بدأب وثبات لمزاولة مهنة المحاماة باحتراف وجدارة، مستندا إلى كفاءة عالية مكّنته من تحقيق نجاحات مشهود لها في المحاكم وساحات القضاء. أسهمت مسيرته المهنيّة في السّلك العسكريّ والتّحقيقات الجنائيّة بتراكم الخبرات القانونيّة، الّتي أهّلته لخوض تجربة المحاماة بثقة وجدارة، حيث يشهد له الجميع بنزاهته وخبرته.

ومنذ انطلاقة مكتبه عام 2016 تمكّن من تحقيق النّجاحات المتتالية، وأصبح اسمه من الأسماء البارزة في قطر، قدّم خدمات قانونيّة شاملة لمختلف التّخصّصات حتّى يلبي جميع احتياجات الموكّلين، مستعينا بفريق عمل من 20 محاميًّا تمّ اختيارهم من ذوي الخبرة والمؤهّلات العلميّة الرّفيعة. يندر أن يأتي موكّل إلى مكتبه، ولم يحصل على حقوقه حتّى أصبح مكتبه وجهة لمختلف فئات المجتمع من مستثمرين ورجال أعمال إلى أصحاب شركات وأفراد.

مسيرة حافلة على درب المهنة

تخرج من أكاديمية شرطة دبي عام 2002. درس القانون وتشكّلت فكرة المحاماة لديه من السّنة الأولى، وكان الأول على الدفعة والثالث على الطّلبة القطريين.

- عمل ضابطا بالتّحقيق الجنائيّ بالجهات المختصّة، وكان عضوا في لجنة التّأديب الاستئنافيّ العسكريّ، إلى أن تولّى رئاسة المجلس التّأديبيّ الابتدائيّ العسكريّ عام 2015، الأمر الّذي أكسبه خبرة ميدانيّة واسعة في مجالات التّحقيقات والإجراءات التّأديبيّة والانضباط القانونيّ.
- شغل منصب خبير قانونيّ بوزارة المواصلات والاتّصالات واضطلع بمهامّ قانونيّة منها:
- المشاركة في إعداد مشروع قانون النّقل البريّ، وتطوير وتحديث قواعد تسجيل السّفن ومتابعة مدى امتثالها لمتطلبات السّلامة.
- اقتراح مشروعات القوانين واللّوائح ذات الصّلة بأنشطة الوزارة فضلا عن رصد وتحديث المتطلّبات القانونيّة المؤثّرة على قطاعي النّقل والمواصلات.

مكتب آل محمود للمحاماة والاستشارات القانونيّة

أسّس المحامي عبد الرحمن آل محمود المكتب عام 2016 بعد حصوله على قيد محامٍ لدى الدّولة وتخطّيه العديد من التّحديات الّتي واجهته آنذاك، يقول: تخطّيت بعزيمة وإصرار خيبات الأمل الّتي واجهتني في تلك الفترة حتّى حقّقت نجاحا في عالم القانون، بدءًا من إدارة المكتب واختيار كفاءات قانونيّة متميّزة. وفي غضون ثلاث سنوات تمكّنت من تذليل العقبات وترسيخ العمل على أسس سليمة ومعايير مهنيّة رفيعة، وانطلقت عام 2019 انطلاقة كبيرة متصدّيا لتحدّيات المرحلة.

خدمات تلبي جميع الاحتياجات

تأسس «مكتب آل محمود للمحاماة والاستشارات القانونيّة» عام 2016، وهو مكتب متخصّص في تقديم خدمات قانونية بمختلف المجالات، أبرزها الاتّصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومجموعة واسعة من الخدمات القانونيّة الأخرى. يتكوّن فريق المكتب من أكثر من 20 محاميًّا ولدى المكتب مختصّون بثلاث لغات؛ العربيّة والإنجليزيّة والفرنسيّة.

أنواع الخدمات القانونيّة

يقدّم المكتب العديد من الخدمات القانونية ،منها :

التقاضي وحل النزاعات: وتشمل الدعاوى المدنية والتجارية وخدمات التحكيم والوساطة وتنفيذ الأحكام الأجنبية.

قانون الشركات التجارية: وتشمل تأسيس كافة انواع الشركات وصياغة مراجعة عقود التأسيس وعمليات الدمج والاستحواذ وإعادة هيكلة الشركات والاتفاقيات التجارية.

قانون العمل: وتشمل صياغة عقود العمل والسياسات، وحل النزاعات، والتعامل مع متطلبات الفصل التعسفي.

قانون الأسرة: وتشمل قضايا الحضانة وإجراءات حصر التركات ومسائل الحجر والوصاية وحل النزاعات العائلية وغيرها.

القانون الإداري: وتشمل الخدمات تقديم الاستشارات ،والطعون القضائية، وتسوية المنازعات .

القانون الجنائي: وتشمل التمثيل أثناء التحقيقات الجنائية وإعداد وتقديم المذكرات الكتابية والمرافعات الشفوية والطعن على الأحكام أمام محكمة الاستئناف والتمييز .

الاتّصالات وتكنولوجيا المعلومات: السّياسات واللّوائح، وحماية البيانات، والتّجارة الإلكترونيّة، والجرائم السّيبرانيّة.

المعاملات المصرفيّة والماليّة: اتّفاقيات القروض، وتحليل المخاطر على الاستثمار، والأوراق الإسلاميّة، وتمويل المشاريع.

الاستشارات القانونيّة: استشارات قانونيّة للأفراد والشّركات في مختلف المسائل المدنيّة، وإعداد البحوث القانونيّة باللّغتين العربيّة والإنجليزيّة

الملكيّة الفكريّة: تقديم خدمات حماية وتسجيل حقوق الملكيّة الفكريّة، بما في ذلك العلامات وبراءات الاختراع.

المناقصات وحماية البيانات: تقديم حلول في مجال المشتريات الحكوميّة، بما في ذلك مراجعة وثائق المناقصات، وتقديم المساعدة في المسائل التّنظيميّة.

النّقل البحريّ: تقديم استشارات قانونيّة في مجالات التّجارة الدّوليّة، والتّأمين البحريّ.

قانون الضرائب: استشارات لضمان الامتثال للأنظمة الضريبيّة، والجمركيّة، وتوفير محامين ومساعدين قانونيين للعمل لدى الهيئات والمؤسّسات.

تطور مهنة المحاماة

يتحدث آل محمود بكثير من الفخر عن مسيرة تطوّر المهنة قائلا: تاريخ مهنة المحاماة في قطر بدأ في 1980 بتدشين أوّل قانون يتعلّق بالمهنة، وكان وقتها قلّة من الطلاب يلتحقون بكلية القانون، ثم تطوّرت تدريجيّا وشهدت في العَقد الأخير تحوّلا جذريّا تزامن مع النّهضة الاقتصاديّة والتّنمية الّتي تعمّ البلاد، ومع تطوير التّشريعات الخاصّة بمزاولة مهنة المحاماة.

بدأت المهنة تجذب الشّباب لدراسة القانون، واليوم نرى ارتفاعا كبيرا وقياسيّا في عدد المسجّلين بقيد المهنة، وأشير هنا إلى أن رقم قيدي عندما دخلت المهنة 210، بينما اليوم فاق العدد 500 محامٍ في قيد جدول المهنة، وهذا مؤشّر على نمو وازدهار قطاع المحاماة.

ولدينا كفاءات وكوادر وطنيّة شابّة دخلت المجال القانونيّ وأسهمت في تطوير وإثراء العمل في مهنة المحاماة، ولا بدّ من التّنويه إلى دور وزارة العدل الّتي ساعدت كثيرا في تطوير المهنة وإزالة العقبات الّتي كانت تعترض عمل المحامين، حيث تحرص وزارة العدل على الاستماع إلى آراء المحامين وإجراء مشاورات معهم، واستخلاص مقترحاتهم، ثم تدرسها وتتّخذ الإجراءات المناسبة لتسهيل عمل المحامين.

سرعة قياسية في التّقاضي

يؤكد آل محمود أنّ دولة قطر شهدت في السّنوات الأخيرة نقلة نوعيّة في التّشريعات، وربّما يصحّ القول إنّها شهدت ثورة في تطوير التّشريعات في كلّ المجالات والقطاعات ولا تقتصر على مهنة المحاماة.

ويضيف: هناك تطوّر كبير في تشريعات القضاء ومحكمة الاستثمار، وهذا كان له الأثر الإيجابيّ والكبير على طبيعة التّقاضي في الدّولة، حيث قلّت الفترة الزّمنيّة للتّقاضي الّتي كانت في وقت مضى تطول سنوات، بينما أصبحت القضايا تنجز بسرعة قياسيّة. وقد أسهم ذلك في جذب رؤوس الأموال الأجنبيّة والمستثمرين الّذين وجدوا في قطر ملاذا آمنا للاستثمار وتأسيس المشاريع في ظلّ القوانين والتّشريعات الّتي واكبت العصر والازدهار الاقتصاديّ. في السّابق، لجأت شركات أجنبيّة كثيرة للتّحكيم بوصفه الطّريق الأسرع للتّقاضي، وبعد صدور قانون محكمة الاستثمار بتنا نرى الشّركات الكبيرة والأجنبيّة تلجأ في كتابة بنود عقودها لمحكمة الاستثمار لسرعة الإجراءات فيها، ولأنّها تتكوّن من درجات للتّقاضي، بينما يقتصر التّحكيم على درجة تقاضٍ واحدة، ولا توجد فيه درجات استئناف وتمييز.

تطوّر المحاكم والقضاء

وحول تطوّر المحاكم يقول: لقد وصل التّطوّر درجة كبيرة من النّوعيّة، ولمسنا ذلك في محاكم الأسرة والجنايات والجنح والمدنيّة، وتفرّعت منها لجان الإيجاريّة والضّريبيّة والعمّاليّة الّتي جرى تفعيلها بشكل ناجح وكبير جدّا.

وأشير هنا إلى محكمة قطر الدّوليّة، وهي المتخصّصة في النّزاعات الّتي تنشأ بين الشّركات المسجّلة في مركز قطر للمال -أو إحداها- يكون مسجّلا في مركز قطر للمال، ويمكن الاتّفاق على أيّ قانون، ولديها قضاة وإدارة خاصّة منفصلة عن إدارة المجلس الأعلى للقضاء.

إن المكاتب القطريّة اثبتت كفاءتها أمام المحاكم، وفي إجراءات التّقاضي وهيّأت للمراجعين خدمات قانونيّة ميسّرة.

خدمات قانونيّة شاملة لجميع التّخصّصات لتلبية احتياجات الموكّلين

الشّراكات والتّحالفات

لقد حرص مكتب عبد الرحمن آل محمود على عقد تحالفات مع مكاتب عالميّة عديدة في أمريكا وأوروبا ومصر والأردن ولبنان وباقي الوطن العربيّ أيضا، ولكن لا تدخل تلك المكاتب في اختصاصات المحاكم القطريّة، ويكون هناك تعاون وتنسيق من أجل مصلحة الموكلين. وهناك تعاون فيما يخص المشاريع الدّوليّة الّتي تديرها تلك الشّركات داخل الدّولة في ظلّ الثّقة الّتي تمنحها مكاتب المحاماة الأجنبيّة للمكاتب القطريّة.

دور التّقاضي المرئيّ

التّقاضي المرئيّ من وجهة نظر المحامي آل محمود يخفّف عن المحاميّ الوقت والجهد وتكبّد مشقّة الحضور إلى المحكمة، ويقول: ان انتقال الدّولة إلى استخدام وسائل التّكنولوجيا الحديثة نقلة نوعيّة، وخطوة ضروريّة لمواكبة التّطوّر العالميّ، وقد طرحت محكمة الاستشمار بعض الدّعاوى عبر الاتّصال المرئيّ، وقبلها محكمة الجنايات في فترة كورونا «كوفيد- 19»، وكانت التّجربة ناجحة وسهّلت علينا كثيرًا من الأمور، ولكنّي أميل إلى التّرافع المباشر، وأرى فيه المتعة الحقيقيّة.

كما يرى أنّ استخدام الذّكاء الاصطناعيّ في المحاماة والعمل القانونيّ غير محبّذ، إذ لا يمكن استبدال الذّكاء الاصطناعيّ بعمل المحامي؛ إذ إنّ الذّكاء الاصطناعيّ جامد لا روح فيه، والقانون روح وعاطفة، ولهذا وجب تقنين استخدامه بحكمة وتروٍّ بما يخدم المحامي.

عضويّات ومناصب

توّج الأستاذ عبد الرحمن آل محمود مسيرته في المحاماة بعدد من العضويّات، أبرزها:

- عضو مجلس إدارة جمعيّة المحامين وأمين السّرّ
- عضو في المنظّمة العالميّة للمحامين IBA
- عضو في اتّحاد المحامين العرب
- محكّم معتمد لدى مركز قطر الدّولي للتّوفيق والتّحكيم

المسؤوليّة المجتمعيّة

قدّم مكتب آل محمود للمحاماة العديد من المبادرات والبرامج التّدريبيّة في مجال القانون، انطلاقًا من شعوره بالواجب والمسؤوليّة، وحرصه على تقديم المنفعة العامّة وزيادة الوعي القانونيّ لدى كلّ فئات المجتمع، ومن هذه المبادرات:

- التّعاون مع جهات عدّة في الدّولة منها اللّجنة الوطنيّة لحقوق الإنسان، حرصًا على تقديم الدّعم القانونيّ للجميع، بما يحقّق العدالة خاصة في القضايا المعقّدة.
- التّعاون مع جامعات قطريّة مثل جامعة قطر، وجامعة لوسيل، لتدريب الطّلبة الخرّيجين، إذ يطرح المكتب برنامجًا تدريبيًّا سنويًّا للطّلبة مدّته 11 أسبوعًا يتعلّمون خلالها جميع الإجراءات الإداريّة والقانونيّة وأعمال متابعة القضايا المتنوّعة، وصولًا إلى المحاكم، وقد حصل المكتب على تصنيف أفضل مكتب تدريب طلبة قبل سنتين.
- يطلق المكتب برنامج العيادة القانونيّة بالتّعاون مع جامعة قطر، ويقدّم استشارات قانونيّة وخدمات بدون مقابل، التزامًا بمبدأ المسؤوليّة المجتمعيّة.
- يشارك المكتب في البرامج والورش التّوعويّة والتّدريبيّة الّتي تطلقها جمعيّة المحامين القطريّة، كما ينظّم ورشات قانونيّة تهمّ الإنسان العاديّ وتلامس واقع المشاكل الحياتيّة.

الفصل الثالث

الرواد الأوائل في المحاماة

جمعيّة المحامين القطريّة تنهض بالمهنة وترفع مستوى المحاماة

تأسّست جمعيّة المحامين القطريّة في 14 يونيو/حَزيران 2006، بقرار وزاري رقم 8 لسنة 2006، بهدف رفع مستوى مهنة المحاماة في دولة قطر بما يتماشى مع أفضل الممارسات والمعايير الأخلاقيّة الدّوليّة، ونشر الوعي المهنيّ والقانونيّ. تقع الجمعيّة في مدينة الدّوحة، وتعمل كممثّل مهنيّ للمحامين في القضايا الاجتماعيّة والمهنيّة. حدّدت مهمّتها الأساسيّة في دعم مصالح أعضائها الاجتماعيّة والمهنيّة، وفي الوقت ذاته تعمل كمنظّمة مجتمع مدنيّ لتعزيز سيادة القانون والعدالة الاجتماعيّة. وتطمح الجمعيّة إلى أن تكون مهنة المحاماة في قطر نموذجاً عالمياً للاحترافية، والالتزام بالقانون، ودعم العدالة، مع تمكين الكوادر القانونيّة الوطنيّة وتعزيز مكانتها محلّيًّا ودوليًّا.

عضويّة الجمعيّة متاحة أمام المحامين القطريين

استطاعت الجمعيّة خلال مسيرتها الممتدّة عَقدين من الزّمن أن تحقّق كثيرًا من الإنجازات، إذ أسهمت في التّعديل التّشريعيّ لقانون المحاماة القطريّ، تحديدًا قانون رقم 19 لسنة 2025، ونجحت في إقرار وتدشين يوم المحامي القطريّ الّذي يصادف في 03 نوفمبر/تشرين الثّاني من كلّ عام، وتخصيص مقرّ مستقلّ لجمعيّة المحامين القطريّة. تمكّنت أيضًا من تفعيل دور اللّجان الفرعيّة لتعزيز الدّور الخدماتيّ والمجتمعيّ لجمعيّة المحامين القطريّة.

مجلس إدارة جمعيّة المحامين القطريّة

يتكون مجلس إدارة الجمعيّة من 9 أعضاء ينتخبهم الأعضاء كلّ ثلاث سنوات، ويمثّلها من النّاحية القانونيّة رئيس مجلس إدارتها أو من ينوب عنه، ويمتاز مجلس الإدارة بالكفاءة والتّناغم.

أسماء أعضاء مجلس إدارة الجمعيّة

1. **المحامي مبارك بن عبدالله السّليطي**
   رئيس مجلس الإدارة
2. **المحامية منى يوسف المطوّع**
   نائب رئيس مجلس الإدارة
3. **المحامي عبدالرّحمن بن إبراهيم آل محمود**
   أمين السّرّ
4. **المحامية أسماء مفتاح الغانم**
   أمين الصّندوق ورئيسة لجنة شؤون المرأة والطّفل
5. **المحامي الشّيخ الدّكتور ثاني بن علي آل ثاني**
   عضو مجلس الإدارة
6. **المحامي الدّكتور جذنان بن محمد الهاجريّ**
   عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة شؤون المهنة
7. **المحامي محمد بن لحدان المهنّديّ**
   عضو مجلس الإدارة ورئيس اللّجنة التّشريعيّة
8. **المحامي عيسى بن محمد السّليطيّ**
   عضو مجلس الإدارة
9. **المحامي حسن بن عبدالعزيز العبيدليّ**- عضو
   مجلس الإدارة ورئيس لجنة محاربة أدعياء المهنة

أهداف الجمعيّة

الجمعيّة غير ربحيّة تشمل أهدافها كثيرًا من البنود الحيويّة الّتي تحقّق تطلّعات الأعضاء وتنهض بمهنة المحاماة. تضمّ نخبة من المحامين القطريين المرخّص لهم بمزاولة مهنة المحاماة في قطر، ويخدمون أهداف الجمعيّة.

الجمعية تعمل كممثّل للمحامين في القضايا المهنيّة والاجتماعيّة

1 الارتقاء بمستوى مهنة المحاماة

العمل على تطوير مهنة المحاماة في قطر والارتقاء بمعاييرها المهنيّة والأخلاقيّة بما يواكب التّطوّرات القانونيّة الحديثة.

2 إعداد الدّراسات والأبحاث القانونيّة

تشجيع البحث العلميّ القانونيّ وإصدار الدّراسات المتخصّصة الّتي تسهم في تطوير الفكر القانونيّ ودعم التّشريعات الوطنيّة.

3 تطوير المستوى العلميّ للأعضاء

توفير البرامج التّدريبيّة وورش العمل القانونيّة لرفع كفاءة المحامين وصقل مهاراتهم المهنيّة والعلميّة.

4 تعزيز الخدمات الاجتماعيّة والثّقافيّة

تقديم أنشطة وبرامج اجتماعيّة وثقافيّة تهدف إلى دعم الأعضاء وتعزيز روح التّواصل والتّكافل بينهم.

4 ترسيخ أخلاقيّات المهنة

نشر الوعي المهنيّ وترسيخ قيم النّزاهة والمسؤوليّة والالتزام بقواعد ممارسة مهنة المحاماة.

4 توطيد التّعاون المهنيّ الدّوليّ

تعزيز الرّوابط والتّعاون مع الجمعيّات والمنظّمات القانونيّة الإقليميّة والدّوليّة لتبادل الخبرات وتوسيع آفاق العمل المشترك.

شروط العضويّة في الجمعيّة

1. أن يكون قطريّ الجنسيّة.
2. ألا يقل سنّه عن ثماني عشرة سنة ميلاديّة.
3. ألّا يكون قد صدر ضدّه حكم نهائيّ في جريمة مخلّة بالشّرف أو الأمانة، ما لم يكن قد ردّ إليه اعتباره.
4. أن يكون حسن السّمعة محمود السّيرة.
5. أن يكون مقيّدًا بجدول قيد المحامين المشتغلين.

قواعد سلوك مهنة المحاماة

جاء في الفصل الأوّل من قواعد السّلوك المتعلّق بالمحامين أنّه «يجب على المحامي الحفاظ طوال الوقت على قدر من الوقار والمهنيّة فيما يتعلّق بعمله ويتناسب مع عراقة وأصالة مهنة المحاماة، بالإضافة إلى وقاره ومهنيّته بصفته محاميًا مدرجًا ضمن قائمة المحامين المقبولين أمام لجنة قَبول المحامين وعضوًا في جمعيّة المحامين القطريّة».

وجاء في المادّة الخامسة من الفصل الأوّل أنّه «يجب ألّا تؤثّر عَلاقة المتقاضين على عَلاقة المحامين وسلوكهم تجاه بعضهم بعضا، ويجب تجنّب المنازعات الشّخصيّة كافّة بين المحامين، ويجب على المحامين الامتناع عن عرض أيّ خلاف شخصيّ أو اختلاف بينهم أمام القضاء أثناء تناولهم قضايا خاصّة بموكّليهم».

وتناول الفصل الثّاني السّلوك المتعلّق بالعملاء، وجاء فيه أنّه «لا يجوز لأيّ محامٍ أن يضرّ بموكّله لتحقيق منفعة خاصّة له. كما لا يجوز للمحامي الإضرار بأيّ موكّل سابق في أيّ قضيّة قد تعرض عليه يكون الموكّل السّابق طرفًا فيها».

كما لا يجوز للمحامي القيام بنفسه أو بوكيلٍ عنه بشراء أيّ عقارات مسجّلة بوصيّة أو مرهونة أو معروضة للبيع قضائيًّا في المزاد العلنيّ، تكون متعلّقة بالقضيّة الّتي يترافع فيها أو يمثّل أحد أطرافها.

مساهمة بارزة في التّعديل التّشريعيّ لقانون المحاماة القطريّ 2025

واجبات والتزامات المحامي

أكّد الفصل الأوّل من الباب الثّاني أنّ التزام المحامي المهنيّ هو التزام بوسيلة ببذل الجهد اللّازم في عمله، ولا يلتزم المحامي بتحقيق نتيجة معيّنة، كما يلتزم المحامي ببذل الجهد اللّازم والمصداقيّة أثناء التّرافع أو كتابة المذكّرات دون الإساءة لأحد الأطراف أو المحامي الخصم.

ونصّت المادّة 26 أنّه يجب على المحامي أن يدرج على أوراقه أو مطبوعاته أو دليل الهاتف المعلومات التّالية: اسمه كاملًا، عنوان المكتب، درجة قيده (ابتدائيّ- استئناف- تمييز)، رقم هاتف المكتب، الجوّال، الفاكس، صندوق البريد، بيانات الموقع الإلكترونيّ والبريد الإلكترونيّ.

كما يجب على المحامي الّذي يفتح مكتبًا جديدًا أو عند تغيير عنوانه، أن يخطر لجنة قَبول المحامين وجمعيّة المحامين القطريّة بذلك.

الجمعيّة مظلّة جامعة للمحامين وإطار للشّراكة مع القضاء لترسيخ العدالة

التزامات المحامي تجاه موكّله

نصّت المادة 28 بوجوب التزام المحامي بالمحافظة على أسرار وقضايا موكّليه وعدم إفشائها. ولا يجوز للمحامي التّحدّث عن قضايا موكّليه وأسرارهم وطبيعة عَلاقاتهم ومشاكلهم العائليّة الّتي يطّلع عليها بحكم مهنته لأيّ شخص أو موكّل آخر، إلّا إذا تطلّب الأمر ذلك وبإذن صريح من الموكّل وبعلمه.

كما يلتزم المحامي بمعاملة جميع موكّليه معاملة حسنة عادلة وبنفس الدّرجة من العناية والإخلاص دون تمييز بين القضايا والموكّلين. ويجب عليه أن يضع باعتباره أنّ جميع القضايا الّتي توكل له تكون بنفس الدّرجة من الأهمّيّة. يجب على المحامي تحرير عَقد أتعاب بينه وبين موكّليه، موضّحًا فيه بيانات القضيّة وقيمة الأتعاب وكيفيّة السّداد، ولا يمنع ذلك أن يُوكَّل المحامي في قضايا بدون أتعاب على أن يُوضّح ذلك في العَقد.

واجبات والتزامات المحامين اتجاه بعضهم

تناول في الفصل المتعلّق بالتزامات وواجبات المحامين تجاه بعضهم أنّه:

يجب أن تسود في عَلاقات المحامين ببعضهم بعضا روح الزّمالة والاحترام والتّوقير والتّعامل والثّقة والتّضامن، ويتحتّم عليهم أن يتعاونوا على توفير الوفاق الأخويّ بينهم، مع سعيهم جميعًا إلى تحقيق أهداف المهنة ومثلها العليا».

يجب على المحامي عدم تحريض موظفي محامٍ آخر على فسخ عَقد العمل المعقود بينهم وبينه، وفي حالة ترك أيّ من هؤلاء الموظفين العمل لدى أيّ محامٍ، فيتعيّن على من يريد استخدامه إعلام زميله المحامي الّذي كان يعمل لديه، حتّى إذا ظهر له اعتراض مشروع امتنع عن توظيفه إلى أن تنتهي أسباب الاعتراض.

كما يلتزم المحامون المقيّدون بتدريب المحامين الجدد تحت التّدريب بمكاتبهم، ومعاملتهم كزملاء ورعايتهم وتقديم النّصيحة لهم وتعليمهم تقاليد المهنة وأصولها، ويجب على المحامين المتدرّبين بالمثل معاملة المحامين الّذين يتدرّبون لديهم بالاحترام الواجب، سواء في مرحلة التّدريب أو بعد القيد أمام لجنة قَبول المحامين، والحفاظ على الأسرار المهنيّة الّتي يطلعون عليها بالمكاتب الّتي تدرّبهم.

راشد بن ناصر جبر المهنا النعيمي

مؤسّس ورئيس مكتب

راشد بن ناصر النّعيميّ للمحاماة والاستشارات القانونيّة

أبرز الرّوّاد الأوائل لمهنة المحاماة في قطر

راشد بن ناصر جبر المهنا النّعيميّ اسمٌ مرادفٌ لتاريخ مهنة المحاماة في دولة قطر، فمسيرته المهنيّة لم تقتصر على نجاحه في قاعات المحاكم وأروقة النّيابة العامّة وما يبديه من استشارات قانونيّة وتوصيات مهنيّة، بل امتدّت لتكون جزءًا لا يتجزّأ من الإطار المؤسّسيّ والتّشريعيّ الّذي صقل هذه المهنة، ونقلها من مرحلة البدايات إلى مرحلة الاحترافيّة والانضباط.

إنّه يمثّل جيل الرّوّاد الّذي أسّس القواعد والتّقاليد الّتي يحافظ عليها المحامون القطريّون اليوم، محقّقًا بذلك إرثًا قانونيًّا وقياديًّا يمتدّ عقودا. من خلال دوره الرّياديّ والقياديّ وخبرته الواسعة كانت له بصمة كبرى في تأسيس جمعيّة المحامين، ومشاركته في صياغة التّشريعات.

ويعدّ المحامي راشد بن ناصر النّعيميّ من أوائل المحامين القطريين الّذين انخرطوا في هذه المهنة الشّريفة، وتزامن صعوده المهنيّ مع مراحل التّطوّر الرّئيسيّة للمنظومة القضائيّة في قطر.

على طريق أوّل محامٍ قطريّ

يعدّ مثالًا ملهمًا لكلّ من يرغب في معرفة الطّريق الصّحيح لمهنة المحاماة وآدابها، ودورها في تنمية المجتمع المدنيّ ومساهمتها في تحقيق العدالة المنشودة، وكيفيّة أن يكون ركيزة قانونيّة يُحتذى بها اقتداءً بالكبار.

ظهر اسم المحاميّ راشد النّعيميّ ضمن كوكبة المحامين الّذين تبعوا الجيل المؤسّس (الّذي ضمّ أوّل محامٍ قطريّ؛ الأستاذ علي بن ناصر النّعيميّ).

كان التّوقيت حرجًا وحيويًّا، إذ الدّولة في طور الانتقال من الاعتماد على المحامين الأجانب المقيّدين في «الجدول المؤقّت» إلى بناء كوادر وطنيّة قادرة على تحمّل مسؤوليّة «القضاء الواقف» والدّفاع عن الحقوق وَفق القوانين الوطنيّة، والمساهمة في التّوعية القانونيّة لعملائه بشكل خاصّ وللمواطنين بشكل عامّ، بما يتماشى مع رؤية دولة قطر في تطوّرها وقوتها النّاعمة المسموعة.

مدرسة في الخبرات القانونيّة والتّجارب المهنيّة تلهم الشّباب

لائحة مهنية مضيئة

- محامٍ مقيّد بجدول المحامين المشتغلين في دولة قطر منذ عام 1994
- مقيّد لدى محكمة التّمييز القطريّة
- عضو لجنة المحامين القطريّة (سابقًا) لمدة خمسة وعشرون عاماً.
- عضو مؤسّس للهيئة الإسلاميّة العالميّة للمحامين المسلمين التّابعة لرابطة العالم الإسلاميّ بمكّة المكرمة
- عضو مؤسّس لاتّحاد المحامين الخليجيين
- شارك في العديد من المؤتمرات والنّدوات المحلّيّة والعالميّة العاملة علي إثراء الثّقافة القانونيّة
- عضو مشارك في لقاءات مركز التّحكيم التّجاريّ لدول مجلس التّعاون لدول الخليج العربيّة
- شارك في المؤتمرات الخاصّة بجمعيّات المحامين في دول مجلس التّعاون الخليجيّ.

يعدّ تأسيس مكتب راشد بن ناصر النّعيميّ للمحاماة والاستشارات القانونيّة عام 1994 علامة فارقة في مسيرته وتاريخ المحاماة القطريّة. جاء التّأسيس قبل صدور قانون المحاماة الجديد (رقم 10 لسنة 1996)، مما يدلّ على عمق انخراطه وريادته في المهنة قبل اكتمال الإطار التّنظيميّ الحديث لها.

تطوّر المكتب سريعًا ليصبح أحد أقدم مكاتب المحاماة في الدّولة وأكبرها، مقدِّمًا خدماته للعديد من القيادات، والشّركات الكبرى، والمؤسّسات الماليّة والبنوك.

استراتيجيّة عمل المكتب

تقوم استراتيجيّة عمل المكتب على المداولة والمشاورة والمناقشة بشأن القضية المطروحة بين فريق العمل المهنيّ ليدلي كلّ منهم بعلمه وثقافته في الدّعوى ذاتها، حيث تصبح صحف الدّعاوى ومذكّرات الدّفاع مشاريع قانونيّة مكتملة البناء يشترك فيها أفراد فريق العمل، ثم تبدأ خطوات التّقاضي المدروسة لتحقيق أفضل النّتائج لمصلحة الموكّل.

البصمة التّاريخيّة في تأسيس جمعية المحامين القطريّة:

يعدّ النّعيميّ هو المرحلة التّاريخيّة الفاصلة في مهنة المحاماة بدولة قطر، وذلك حال تقدّمه وسيلة من المحامين الأوّلين بالطّلب الأوّل لإنشاء الجمعيّات والمؤسّسات الخاصّة، ليصبح هو المؤسّس التّاريخيّ لجمعيّة المحامين القطريّة، وقد كان طلب إنشاء جمعيّة المحامين القطرية على أوراق مكتبه، وتكلّف منفردا بمصروفات تأجير وتأسيس مقرّ جمعيّة المحامين القطريّة.

أوّل رئيس منتخب لجمعيّة المحامين عشرين عاماً

أوّل رئيس منتخب لجمعيّة

مع صدور القانون رقم (12) لسنة 2004 بشأن الجمعيّات والمؤسّسات الخاصّة، تأسّست جمعيّة المحامين القطريّة، ونال ثقة زملائه المطلقة ليكون أوّل رئيس منتخب لجمعيّة المحامين، بل ولمدّة أربعة دورات انتخابيّة متعاقبة امتدت عشرين عامًا رئيسًا منتخبًا لها باجماع زملائه المحامين ، وبعد أن أرسي دعائمها وأقام أساس بنيانها ومبناه أضحت الجمعيّة بيتا لجميع المحامين، تنقل فيها الخبرات القانونيّة وميثاق شرف المهنة جيلا بعد جيل، ثم نزل عن جواده مختارًا يسلّم الرّاية لشباب المحامين بعد أن مهّد لهم الطّريق لرفعة المهنة وكمالها، وكان مكتبه لسنوات عدّة مقراً لجمعية المحامين، وما زال مكتبه منارة قانونيّة يهتدي بها جموع المحامين -خاصّة حديثي العهد منهم- بالمهنة تعليمًا وتثقيفًا وإعدادًا بالمهنة وضروبها.

تطوير تشريعات مهنة المحاماة

لم يقتصر دور المحامي راشد النّعيمي على القضايا الفرديّة والعامّة، بل كان لاعبًا أساسيًّا في الدّفع نحو تطوير التّشريعات المتعلّقة بمهنة المحاماة بوجه عامّ، وباقي التّشريعات حال عرضها على جمعيّة المحامين للإدلاء برأيه فيها.

دافع بشدة عن استقلالية المحامين وحمايتهم من المنافسة الأجنبية

عمل دؤوب للارتقاء مهنة المحاماة

المحامي راشد النّعيمي كان من أبرز السّاعين نحو الارتقاء بأخلاقيّات المهنة وآدابها وقيمها الرّفيعة، والمحافظة على تقاليدها، فعقد اجتماعات بالسّادة أعضاء الجمعيّة وجميع المحامين المشتركين بها، وكان مقرّ مكتبه هو البيئة القانونيّة الّتي عقد فيها الاجتماعات ومناقشة القوانين ومراجعتها بشان ما يدعم المحامي القطريّ في تسيير أعماله المهنيّة وإتاحة الفرصة لمباشرة مهنته في بيئة مثاليّة، ومن دون أيّ عوائق تحدّ من قيمة المحاميّ وقيمة المهنة على حدٍّ سواء، وهو ما يشهد به جميع المحامين الّذين شاركوا بتلك الاجتماعات تلبية لدعوته، الّتي أثمرت وهذا ما نراه الآن من جيل واعٍ ذي كفاءة عالية في مهنة المحاماة.

قضايا دافع عنها بشدّة

ارتكزت وجهة نظر جمعيّة المحامين على حماية استقلاليّة المهنة وضمان فاعليّتها، ومن أبرز النّقاط الّتي دافع عنها بشدّة:

- مواجهة المنافسة الأجنبية من خلال المطالبة بوضع ضوابط صارمة لعمل المكاتب الأجنبيّة، وخاصّة تلك العاملة تحت مظلّة مراكز ماليّة معينة كانت تستحوذ على نسبة كبيرة من العمل القانونيّ في الدّولة، ممّا هدّد نمو مكاتب المحامين القطريين وتطورها، فقد تم الغاء الجدول المؤقت لوكلاء الشركات وحال دون إدراجه ضمن مشروع قانون المحاماه الجديد ، وكان ذلك بموجب كتاب صادر منه مؤرخ في 2004/3/8 إلى سعادة السيد وزير العدل.

- صيانة استقلاليّة المحامين عبر المطالبة بأن يتمتّع المحاميّ بالحماية المنصوص عليها لرجال القضاء، وأخذ رأي الجمعيّة في كلّ أمر يتعلّق بمهنة المحاماة، مع الرّفض القاطع للموادّ الّتي قد تمنح وزارة العدل صلاحيّات واسعة بشكل يهدّد استقلال الجمعيّة.

- الوقوف ضدّ الممارسات غير القانونيّة: حذر مرارًا من ظاهرة ممارسة المحاماة والاستشارات القانونيّة من أشخاص غير مرخّصين بمزاولة المهنة، بما يضرّ بالمهنة والجمهور على حدٍّ سواء.

- إحترامه لحقوق الانسان ، فقد اعترض على المادة 3 من مشروع قانون المحاماه والتي تنصّ على عرض المتهم على النيابة خلال 48 ساعة لتصبح 24 ساعة فقط ضمانا لحريته وعدم شعوره بالضعف .

- من الإجازة إلى الوجوب بتوقيع محامي مقبول أمام محكمة الاستئناف على صحيفة الطعون والا عدت باطلة غير مقبولة وهو ما ينعكس على أهمية دور المحامي في مرحلة الاستئناف وعدم إهدار وقت محكمة الاستئناف لنظر طعون غير جدية.

- الحفاظ على مبدأ سلطان الإدارة في إبرام العقود بين المحامين والموكلين ، واعطى للمحامي الحق في الحفاظ على جهده المبذول بأي إتفاق يرتضى به الموكل في الحدود المقررة في قانون المحاماه.

- أدرك النّعيميّ مبكّرًا أهمّيّة مواكبة التّشريعات للتّطوّر التّكنولوجيّ، مؤكّدًا أنّ «المنظومة القانونيّة أساس التّحديث الرّقميّ في القطاعات كافّة»، وشدّد على ضرورة تحديث القوانين لمواجهة التّحدّيات العالميّة المتعلّقة بالأمن السّيبرانيّ والثّغرات والاختراقات في الأنظمة الإلكترونيّة، بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنيّة 2030. هذا الموقف يُظهر نظرته الاستشرافيّة لدور القانون كأداة للتّنمية والنّموّ الاقتصاديّ وليس مجرّد حلٍّ للمنازعات.

- الاستقرار المهنيّ، إذ أسهمت مدّة رئاسته المستمرة في إضفاء استقرار على الإدارة المؤسّسيّة للمهنة، مما سمح بتركيز الجهود على قضايا التّطوير بدلًا من الخلافات الدّاخليّة.

دور بارز في نشر الوعيّ القانونيّ

أدّى راشد النّعيميّ دورًا بارزًا في نشر الثّقافة القانونيّة والتّوعية بها، من خلال تنظيم النّدوات والمحاضرات الثّقافيّة المرتبطة بالشّأن القانونيّ لرفع المستوى العلميّ لأعضاء الجمعيّة وزيادة الوعي القانونيّ للجمهور، وأجرى كثيرًا من اللّقاءات وشارك في النّدوات وألقى كلمات، رغبةً منه في نقل خبراته لجميع المحامين القطريّين المشتغلين.

عمل دؤوب لدعم المحامي القطري في تسيير أعماله المهنية

صوت المحامين في لجنة القبول

لم يتأخر يوما عن تمثيل المحامين في اللّجان الرّسميّة، وعلى رأسها لجنة قبول المحامين بوزارة العدل، لضمان أن يكون لصوت المحامين تأثير في تحديد معايير القَبول وممارسة المهنة.

راشد بن ناصر النعيمي
للمحاماة و الاستشارات القانونية
RASHID BIN NASSER AL NA'IMI
Law Office and Legal Consultations

الدّعم الاجتماعيّ للمحامين

اهتمّ راشد النّعيميّ اهتمامًا كبيرًا بالجانب الاجتماعيّ للمحامين، مع تقديم الخدمات لهم، وكان مكتبه البداية والخطوة الأولى لمن يرغب في احتراف مهنة المحاماة، ليتدرّب على أصول المهنة وكيفية الحضور والكتابة والصّياغة، حتّى يخرج إلى المجتمع ملمًّا بأمور مهنة المحاماة وآدابها الأخلاقيّة، سواء كان مع الهيئات القضائيّة أو مع الجمهور، لتقديم الخدمات القانونيّة.

اقتراحات مقبولة

اقترح النعيمي أن يكون لكل مكتب إجازة لأحد موظفي مكتبه ممن تتوافر فيهم الخبرة القانونية في حضور قضايا المكتب الذي يعملون فيه ، وكان لهذا المقترح دور كبير في تيسير الاعمال القضائية بدولة قطر.

المشاركات الإقليميّة والعربيّة

تجاوز تأثير المحاميّ راشد النّعيميّ الحدود المحلّيّة ليترك بصمته على المستوى الإقليميّ والدّوليّ، إذ شارك في:

- **مركز التّحكيم الخليجيّ:** يعدّ النعيمي عضوًا نشطًا ومشاركًا في اجتماعات مركز التّحكيم لدول مجلس التّعاون لدول الخليج العربيّة، مما يبرز خبرته في حلّ المنازعات التّجاريّة عبر الوسائل البديلة للقضاء.

- **الهيئة الإسلاميّة العالميّة للمحامين:** فهو عضو مؤسّس في الهيئة الإسلاميّة العالميّة للمحامين، مما يؤكّد اهتمامه بالثّقافة القانونيّة الإسلاميّة ودوره في إثرائها من خلال المشاركات في المؤتمرات والنّدوات الدّوليّة.

السّمعة الطّيّبة والأخلاق الرّفيعة

إلى جانب خبرته المهنيّة العريقة، يمتاز المحاميّ راشد النّعيميّ بسمعته الطّيّبة وأخلاقه الرّفيعة. يحظى بإشادة جميع من تعامل معه عن قرب، كما ينفرد بحنكته في التّعامل مع التّحدّيات الإداريّة، مثل نجاحه «بحكمة واقتدار في العبور بالاجتماع إلى برّ الأمان»، خلال المناوشات الّتي شهدتها بعض اجتماعات الجمعيّة العموميّة للمحامين. أسهمت هذه الصّفات القياديّة في تعزيز دور المحاميّ كجزء أصيل من منظومة العدالة في قطر.

يمثّل راشد النّعيميّ نموذجًا للقانونيّ الملتزم والمؤسّس، الّذي لم يكتفِ بمهامّ المحاماة التّقليديّة، بل حمل على عاتقه مسؤوليّة تنظيم وتطوير مهنة المحاماة على مدى عقود، منذ تأسيس مكتبه الخاصّ عام 1994، إلى قيادة جمعيّة المحامين قرابة العَقدين، وصولًا إلى الدّفاع عن استقلاليّة المهنة في مواجهة التّحدّيات التّشريعيّة والأجنبيّة. كان قوّة دافعة وراء نضج وتأصيل مهنة المحاماة في دولة قطر، ليظلّ اسمه مرتبطًا بتاريخ العدالة والقانون.

التّسامي في أدبيّات مهنة المحاماة

بمتابعة سياسات راشد النّعيميّ في إدارة مكتبه، يعدّ رائدًا للسّموّ بأدبيّات المهنة عن مقابلها الماديّ، فقد وضع ميثاق شرف المحاماة الّذي يتجلّى في تعامله مع قضايا الأسرة، وهو ميثاق ينبع من تراثنا العربيّ الأصيل، إيمانًا منه بأنّ الأسرة نواة رئيسيّة للأمّة العربيّة والمجتمع القطريّ، وهو مجتمع يتميّز بالأصالة يُحتذى به في الأخلاق والتّديّن والعروبة. هذه الرّيادة دفعته إلى التّعامل مع قضايا الأسرة بشكل شديد الخصوصيّة، لا سيّما أنّ المجتمع القطريّ بميّزاته الأخلاقيّة والطّيّبة السّجيّة في قياداته ومواطنيه. انفتح على العالم ورأى أنّ اصطدام المجتمع بالمؤثّرات الخارجيّة قد يتسبّب في تصدّع بعض جدران الأسرة المترابطة، وهو ما جعله يضع سياسات شديدة وصارمة في التّعامل مع ملفّات محكمة الأسرة، وذلك بسماع موكّليه، ومعرفة أساس الخلاف والنّزاع الحاصل.

التّعامل مع قضايا الأسرة

يعتمد راشد النّعيميّ أسلوبًا مميّزًا في التّعامل مع قضايا الأسرة، يقوم على تهدئة روع موكّله والشّرح المبسّط لقوانين دولة قطر، وبعدها يحثّ موكّله على الصّلح والتّغاضي عن الأخطاء البسيطة، حفاظًا على الأبناء أو الأسرة بأكملها، محذّرًا من أنّ الانفصال أمر جلل في عالمنا الحديث للانفتاح الحاصل على العالم.

بعد النّصح والتّوجيه يطرح الصّلح على درجاته، على أن يكون صلحًا عامًّا بالرّجوع إلى الحياة الزّوجيّة كاملة واستمرارها بين الطّرفين، مع مراعاة كلّ طرف ملاحظات الطّرف الآخر، ثم يعرض الصّلح الخاصّ، وهو الصّلح بالتّوافق على شروط، دون اللّجوء إلى المحاكم تفاديًا لإحداث أيّ فجوة أدبيّة بين الطّرفين، ثم يكون الحلّ الأخير بالتّوجّه للمحكمة حفاظًا على حقوق الموكّل في حالة فشل الصّلح على درجتيْه العامّة والخاصّة.

علي بن ناصر النعيمي (رحمه الله)

أوّل محامٍ قطري وأحد مؤسّسي النهج المهني المنظم للمحاماة

سيرة ومسيرة حافلة بالعطاء القانونيّ

صدر القانون رقم (20) الخاصّ بمهنة المحاماة، عام 1980، وجاء أكثر تنظيمًا ووضوحًا، حيث أنشأ جدولَيْن: أحدهما للمحامين القطريين، والآخر للمحامين المؤقّتين، وبهذا القانون، كُتب اسم الأستاذ علي بن ناصر النّعيميّ -رحمه الله- كأوّل محامٍ قطريّ يُقيّد رسميًّا، حاملا الرّقم (1) في سجل المحامين القطريين، وليكون بذلك الرّائد الّذي مهّد الطّريق أمام غيره.

يعدّ المحامي علي بن ناصر النّعيميّ أبرز مؤسّسي النّهج المهنيّ العادل والمنظّم للمحاماة في قطر، وأرسى قواعد الانطلاقة المهنيّة لعمل المحامين القطريين، الّتي فتحت الطّريق أمام المحامين للانخراط في هذه المهنة الّتي أصبحت ركيزة أساسيّة للعدالة في قطر.

مؤلّفاته أسهمت في إثراء المكتب ونشر الوعي القانونيّ في المجتمع

كانت مسيرته حافلة بالعطاء، بدأها في القضاء إذ عمل قاضيًا بالمحاكم العدليّة وتدرّج في المناصب القانونيّة، وكان أبرزها عمله مديرًا للدّراسات القانونيّة في الدّيوان الأميريّ وصولًا إلى منصب وكيل وزارة العدل، وعام 1995 افتتح مكتب المحاماة وزاول المهنة حتّى وفاته عام 2009.

أثرى علي بن ناصر النّعيميّ (رحمه الله) المكتبة القانونيّة بإصدارين مهمّين هما: «التّحكيم في القانون القطريّ»، و» دور المحامي في ترسيخ العدالة وتسوية المنازعات»، وكان لهذين الإصدارين أثرهما الكبير على العاملين في المحاماة والقطاع القانونيّ، كما أسهم في نشر الوعي القانونيّ لدى المجتمع.

وأكد في كتابه الأخير أهمّيّة دور المحاماة في بناء مجتمع متين جهودًا حاسمة لضمان عدالة المجتمع واستقراره، وتعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد مع التّنويه على أهمّيّة الجهود المشتركة من المحامين والمجتمع بأسره.

سيرة ومسيرة حافلة بالعطاء

سيرة ومسيرة المحامي علي بن ناصر النّعيميّ (رحمه الله) حافلة بالعطاء وغنيّة بالمؤهّلات والمناصب:

- مواليد 1951م.
- حاصل على بكالوريوس حقوق من كلّيّة الحقوق، جامعة القاهرة، عام 1975.
- حاصل على شهادة من المعهد الوطنيّ للقضاء التّابع لوزارة العدل بفرنسا عام 1979.
- عمل قاضيا بالمحاكم العدليّة سنة 1979.
- مدير منتدب لإدارة الأراضي وباحث قانونيّ بالدّيوان الأميريّ (1979-1981).
- عمل محاميًا ومستشارًا قانونيًّا (1981-1986).
- مدير الدّراسات القانونيّة في الدّيوان الأميريّ (1986-1989).
- مدير منتدب لإدارة الشّؤون القانونيّة بوزارة العدل (1989-1990).
- وكيل وزارة العدل ورئيس اللّجنة الدّائمة للشّؤون التّشريعيّة بوزارة العدل (1990-1994).
- عضو الاتّحاد الدّوليّ للمحامين.
- عضو اتّحاد المحامين العرب.
- لديه عدد من البحوث في التّحكيم والمحاماة والإدارة والتّاريخ.
- عاد ليزاول مهنة المحاماة عام 1995 حتّى انتقل إلى رحمة الله تعالى في سبتمبر/أيلول 2009.

صدر له

- **التّحكيم في القانون القطريّ.**
- **دور المحامي في ترسيخ العدالة وتسوية المنازعات.**

بهزاد يوسف محمد بهزاد

مؤسس مكتب بهزاد يوسف بهزاد للمحاماة..
محامون ومستشارون قانونيّون

ثاني المحامين قيدًا في دولة قطر..
خبرة نصف قرن في المحاماة

المحامي بهزاد يوسف محمد بهزاد ثاني المحامين قيدًا في دولة قطر، ومؤسّس مكتب بهزاد يوسف بهزاد للمحاماة، يتمتّع بخبرة تزيد عن 45 عامًا، استطاع خلالها أن يصنع مسيرة عطاء ملهمة للأجيال وتجربة غنيّة بعِبَرها ودروسها ومحطّاتها. له بصمة في مسيرة عمل مهنة المحاماة وتطوّرها، ويعدّ شاهدًا على أبرز المحطّات القانونيّة وذاكرة تذخر بالمعلومات المفيدة في عملية توثيق تطوّر مهنة المحاماة في قطر.

من الجامعة إلى العمل القانونيّ

بدأت مسيرته بحصوله على ليسانس الحقوق عام 1974 من جامعة بيروت العربيّة. قبل ممارسة مهنة المحاماة عمل باحثًا قانونيًّا في إدارة الشّؤون القانونيّة بوزارة العدل (1974-1976)، ورئيسًا للشّؤون القانونيّة بوزارة المالية والبترول (1980-1982)، ومثّل دولة قطر في العديد من المؤتمرات الدّوليّة (1976-1981).

ذاكرة غنيّة بالتّجارب والمحطّات الّتي توثّق مسيرة مهنة المحاماة

ثاني المحامين القطريين في قيد المحامين

قدّم استقالته من رئاسة الشّؤون القانونيّة بوزارة الماليّة عام 1982، ليتفرّغ للعمل في مجال المحاماة، وقيّد بلجنة قَبول المحامين القطريّة بوزارة العدل بموجب القيد رقم 2 وهو ثاني المحامين القطريين قيدًا. في العام نفسه دشّن مؤسّسته القانونيّة (بهزاد يوسف بهزاد للمحاماة).

المسيرة المهنيّة في المحاماة

عام 1982، بدأ المحامي بهزاد مؤسّسته القانونيّة، وهي «مكتب بهزاد يوسف بهزاد.. محامون ومستشارون قانونيّون»، ومنذ تأسيسها حافظت على سمعتها كواحدة من المؤسسات القانونيّة الرّائدة في دولة قطر والدّول المجاورة. يغطّي المكتب مجالات قانونيّة عدّة، ويتعامل مع مكاتب دوليّة معروفة لصالح موكّليه سواء داخل الإقليم أو خارجه. المكتب عضو في خبراء الخليج الاستشاريين، وأحد أكبر المشاركين في عمليّة حماية الملكيّة الفكريّة والعلامات التّجاريّة وبراءات الاختراع وحقوق التّأليف والنّشر.

ظلّت المؤسّسة (مكتب بهزاد يوسف بهزاد للمحاماة) -بوصفها المؤسّسة القطريّة الثّانية في الدّولة من حيث النّشأة- تمارس مهنة القانون وتمثيل الشّركات والأفراد بمختلف المجالات وأمام المحاكم المدنيّة والجنائيّة والاستثمار والتّجارة والأسرة والتّركات واللّجان المتخصّصة؛ كالعمّاليّة والإيجاريّة والعقاريّة وغيرها حتّى محكمة التّمييز، فضلًا عن الدّور البارز في فضّ النّزاعات خارج الأطر التّقليديّة المعروفة، وذلك عن طريق الوساطة والتّوفيق والتّحكيم، وللمكتب قسم خاصّ بذلك، إذ يعمل على حلّ كثير من النّزاعات دون اللّجوء إلى القضاء، وقد وفّر على عملائه كثيرًا من الوقت والجهد والمال. ومنذ إطلاقها، ما زالت المؤسّسة تحافظ على سمعتها بصفتها واحدة من المؤسّسات القانونيّة في قطر والخليج العربيّ.

لا تدخّل في القضاء

كثيرة هي المحطّات الّتي يحفظها السّيّد بهزاد في ذاكرته، وأبرزها مسيرة تطوّر القضاء، يقول:

تاريخيًّا لم يتدخّل أيّ حاكم لدولة قطر في القضاء، وهي نقطة مهمّة، فمن تاريخ بدء القضاء في الدّولة لا يوجد أيّ حاكم أو فرد من العائلة الحاكمة تدخّل في القضاء، سواء على مستوى القضاء الشّرعيّ أو على مستوى القضاء المدنيّ، لأنّ هناك قضايا متنوّعة على أراضٍ أو شركات أو غيرها من القضايا، وكانت لدينا محكمة مدنيّة ومحكمة جنائيّة، وكان القضاة يصدرون أحكامهم في القضايا المدنيّة والجنائيّة، ويحكمون في جميع أنواع القضايا.

القضاة الشّرعيّون

يقول مؤسّس مكتب بهزاد للمحاماة: وممّا يميّز القضاء في قطر احتفاظه -على مدار التّاريخ- بالاحترام والوقار، وخاصّة للقضاة الشّرعيين القدامى، مثل القاضي ابن محمود، والقاضي ابن حجر، وهما قاضيان قطريّان، وكان هناك أيضًا قضاة شرعيّون يأتون من المملكة العربيّة السّعوديّة.

هكذا تحوّل القانون من القيد المؤقّت إلى القيد الدّائم

قيد المحامين

يقول الأستاذ بهزاد عن ولادة قيد المحامين:

في البداية، المحامون لم يكن بينهم قطريون، كانوا من إخواننا المحامين العرب، ولما انطلقت مسيرة المحاماة وضِع نوعان من القيد؛ الأوّل قيد مؤقّت لغير القطريين، والثّاني قيد دائم.

القيد المؤقّت لم يكن فيه أكثر من عدد محدود من المحامين، لذلك طالبنا مجلس الشّورى والمسؤولين بقيد إخواننا من محاميي دول الخليج، فعمل المسؤولون على تغيير القانون ليتحوّل القيد المؤقّت إلى قيد دائم. بعد ذلك صدر قانون 1980، بتعديل بعض موادّ القانون القديم الخاصّة عليه.. وأنا شخصيًّا سجّلت على هذا القانون الحديث الّذي صدر من الدّولة.

مسيرة غنيّة في التّشريعات

حول تطوّر التّشريعات، يقول المحامي بهزاد:

مسيرة التّطوّر التّشريعيّ للقضاء والمحاماة في دولة قطر غنيّة وتدريجيّة، بالطّبع هناك دول سبقتنا في هذا المجال، وبخاصّة دولة الكويت؛ فلديهم محاكم متخصّصة، ولكنّ التّجربة القضائيّة تطوّرت، وأصبح لدينا قضاء متخصّص مثل محكمة الاستثمار.

والتّدرّج والتّطوّر ميّزا التّجربة القطريّة، فكان القضاء على درجتين، ولم تكن لدينا محكمة التمييز، كان فقط درجة ابتدائيّ ودرجة استئناف، وبعد ذلك أضيفت محكمة التمييز، وتستطيع أن تقول إنّ التّدرّج جاء بحسب حاجة البلاد، واليوم عدِّلت التّشريعات وشهد القضاء تطوّرًا كبيرًا.

القضايا بين الزّمن الماضي والحاليّ

وحول تطوّر الدّعاوى والقضايا القانونيّة قال: كانت القضايا في الزّمن الماضي محدودة، فعلى سبيل المثال وجدنا القضايا الجنائيّة قليلة، وقضايا الميراث والطّلاق، والقضايا المدنيّة والشّركات والقروض، ثم تطوّرت القصّة، لكنّها كثرت مع النّهضة، وبالتّالي كثر عدد القضاة والمحامين.

وكان هناك قضاة عرب يعملون في قطر من مصر والسّودان والمغرب وموريتانيا ولبنان وَفق نظام الإعارة القديم، وقد استفدنا كثيرًا من خبراتهم، فضلًا عن قضاة ومحامين قطريين، لكنّهم لم يكونوا بالعدد الكافي، وبعد التّطوّر أصبح هناك إقبال على مهنتي القضاء والمحاماة داخل المجتمع القطريّ.

> القضاء في قطر يتمتّع باستقلاليّة وتاريخيّا لم يتدخل أيّ حاكم في القضاء

تطوير القضاء

وبشأن السّرعة في التّقاضي يقول: ما نشهده حاليًّا من تسريع الإنجاز في التّقاضي مهمّ جدًّا؛ فالسّرعة والإنجاز مطلوبان، لكن ليس على حساب الدّقّة والعدل، فيجب أن يدقّق القاضي ويبحث، وأرى أنّ هناك توازنًا في هذا الاتّجاه.

مستقبل المحاماة

بخصوص نظرته إلى مستقبل المحاماة، يقول:

أرى أنّ مستقبل المحاماة في قطر متطوّر، أصبحت هناك جمعيّة للمحامين، أصبح هناك كيان يضمّ المحامين، وأطمح إلى أن ترتقي الجمعيّة وتتحوّل إلى كيان نقابيّ يناقش كلّ شيء حتّى مشاريع القوانين ويصدر رأيه فيها، وتطوّر الجمعيّة نفسها، وأن يكون هناك مثياق عمل للمحامين، يشمل وضع ضوابط معيّنة لسلوك المهنة ، ومحاسبة المحامين في الجمعية .

> مستقبل المحاماة في قطر متطوّر.. ويجب عمل مثياق للمحامين

خلاصة التّجربة

الخلاصة من كلّ سنوات الخبرة الّتي اكتسبتها في مهنة المحاماة، يمكنك أن تقول إنّ العمل بالمحاماة بمنزلة العمل في مهنة راقية، والعدالة رسالة إنسانيّة. نعم هناك العديد من التّحدّيات، لكن في النّهاية التّجربة تستحق.

نصائح للشّباب

من خلال تجاربه، يقدّم نصيحة للمقبلين على المهنة، يُجملها بهذه الكلمات:

كإنسان عشت المهنة بكلّ مراحلها من الشّباب حتّى الآن، أقول للمحامين والقضاة الشّباب عليكم بالجدّ في الدّراسة، ودراسة الحقوق تحديدًا، ومن ثَمَّ التّدرّج بمراكمة الخبرات، والاهتمام باللّغات الأجنبيّة، صحيح أنّ لغة المحاكم هي اللّغة العربيّة، لكنّ ضرورة التّفاهم مع الموكّلين والمتقاضين الأجانب ومكاتب التّرجمة وسجل الخبراء ، وأن يكون المترجمون والخبراء محلّفين والخبراء محترفين وتابعين إلى سجل وزارة العدل.

هيفاء بنت عبداللّه بن أحمد الباكر

مؤسس مكتب الباكر للمحاماة والاستشارات القانونيّة

رائدة العمل القانونيّ والمحامية الأولى في قطر والمنطقة

المحامية هيفاء بنت عبد الله الباكر من أبرز روّاد مهنة المحاماة في منطقة الخليج والمحامية القطريّة الأولى الّتي استطاعت على مدى أكثر من أربعة عقود أن تصنع علامة فارقة في ساحات القضاء والعمل القانونيّ والتّشريعيّ بوزارة العدل والدّيوان الأميريّ.

تمكّنت عبر مكتبها أن تتصدّر مهنة المحاماة وتحقّق نجاحات ملهمة للعاملين في هذا القطاع.

شغلت العديد من المناصب القانونيّة في الدّولة وأجهزتها القانونيّة بوزارة العدل في المدّة (1983-2000)، ومن ثَمَّ تفرّغت لمزاولة مهنة المحاماة بقرار أميريّ باستثناء خاصّ من سموّ الأمير الوالد، لتحظى بهذا الوسام المشرّف وتكون المحامية القطريّة الأولى الّتي تزاول مهنة المحاماة في دولة قطر.

نالت عضويّة لجان قانونيّة عدّة في الدّولة، منها اللّجنة التّشريعيّة الدّائمة في الدّيوان الأميريّ ورئيسة اللّجنة التّشريعيّة المؤقّتة في وزارة العدل، عضو في اللّجنة العامّة لهيئة الشّباب والرّياضة آنذاك ولجنة الجنسيّات وغيرها من اللّجان الأخرى.

أسهمت في تنقيح القوانين والتّشريعات في الدّولة بصفتها عضوا في اللّجنة التّنفيذيّة والتّشريعيّة ولجنة التّنقيح، وذلك لإعادة تنقيح القوانين كمشرّع قانونيّ في القانون المدنيّ، الجنائيّ، التّجاريّ وغيرها من القوانين الأخرى في المدّة (1996-2000).

اشتهرت المحامية هيفاء الباكر بحضورها البارز في المؤتمرات القانونيّة المحلّيّة والعالميّة، مما جعلها موضع اهتمام الصّحف ووسائل الإعلام القطريّة والعالميّة، وكتبت عنها الصّحف الأمريكيّة قبل عَقدين أنّها المحامية القطريّة الأولى، وصاحبة مكتب محاماة واستشارات قانونيّة وأسهمت في تأسيس تشريعات وقوانين منتدى سيدات الأعمال القطريّات.

كرّمت في محافل عدّة تقديرًا لمشاركتها في تقديم المشورة القانونيّة بشأن المرأة وحقوقها الشّرعيّة بشكل خاصّ، والقانونيّة بشكل عامّ.

مسيرة عريقة وبداية مميّزة

تخرّجت الأستاذة هيفاء في جامعة الكويت عام 1982 وتجاوزت خبرتها القانونيّة أربعين عامًا من العمل القانونيّ والتّشريعيّ في وزارة العدل والدّيوان الأميريّ والتّشريعات القانونيّة، إذ عملت رئيس قسم التّشريع في وزارة العدل آنذاك.

وشغلت سابقًا العديد من المناصب القانونيّة في الدّولة وأجهزتها القانونيّة بوزارة العدل في المدّة (1983-2000)، ومن ثَمَّ افتتاح مكتبها عام 2000، بعد أن تفرّغت للعمل الحرّ ومزاولة مهنة المحاماة بقرار أميريّ باستثناء خاصّ من سموّ الأمير الوالد، لتحظى بهذا الوسام المشرّف وتكون المحامية القطريّة الأولى الّتي تزاول مهنة المحاماة في دولة قطر.

أدرجت عضويّتها في لجان قانونيّة عدّة بالدّولة، منها اللّجنة التّشريعيّة الدّائمة في الدّيوان الأميريّ، ورئيسة اللّجنة التّشريعيّة المؤقّتة في وزارة العدل، وعضو اللّجنة العامّة لهيئة الشّباب والرّياضة آنذاك، ولجنة الجنسيّات وغيرها من اللّجان الأخرى.

أسهمت في تنقيح القوانين والتّشريعات بالدّولة، كعضو في اللّجنة التّنفيذيّة والتّشريعيّة ولجنة التّنقيح، وذلك لإعادة تنقيح القوانين كمشرّع قانونيّ في القانون المدنيّ، الجنائيّ، التّجاريّ وغيرها من القوانين الأخرى منذ خلال المدّة (1996-2000).

للأستاذة هيفاء أيادٍ بيضاء في جميع المحاكم بشكل عامّ، والمحاكم الأسريّة بشكل خاصّ، تتمثّل في تقديم الوعي القانونيّ، وكذلك تعريف المرأة بحقوقها.

صاحبة بصمة في ساحات القضاء ومحاكم الأسرة

مميّزات ومزايا

- المحامية القطريّة الأولى الّتي تزاول مهنة المحاماة في دولة قطر.
- محامية بالتّمييز في المحاكم القطريّة.
- محكّم دوليّ منذ عام 2000.
- رئيس قسم التّشريع في وزارة العدل.
- عضو اللّجنة التّشريعيّة الدّائمة في الدّيوان الأميريّ.
- رئيس اللّجنة التّشريعيّة المؤقّتة في وزارة العدل.
- عضو في اللّجنة العامّة لهيئة الشّباب والرّياضة.

مكتب الباكر للمحاماة والاستشارات القانونية

يعدّ مكتب الباكر من أوائل المكاتب القانونيّة في دولة قطر، ومن روّاد المهنة في المنطقة العربيّة بشكل عامّ وفي دول الخليج بشكل خاصّ.

يرجع تأسيس مكتب الباكر للمحاماة والاستشارات القانونيّة في دولة قطر إلى أكثر من ربع قرن، إذ تأسّس عام 2000، ويضمّ مجموعة مختارة من المحامين والمستشارين القانونيين المتميّزين وذوي الكفاءة والخبرة.

حفل المكتب بتاريخ لامع نتيجة جهود القائمين على هذا الصّرح القانونيّ، الّذي تصدّر مجال مهنة المحاماة ببصمات واضحة وبارزة. ويعمل المكتب وكيلًا قانونيًّا لشركات كبرى وتجاريّة عدّة داخل دولة قطر وخارجها، ويتعاون مع مكاتب كبرى خارج الدّولة لأيّ قضايا لها فروع خارج قطر ومرتبطة بقضايا أخرى على مستوى الخليج والدّول العربيّة.

يضمّ المكتب قسم ترجمة العقود باللّغة الإنجليزيّة، لا سيّما أنّ المكتب طوال مدّة تأسيسه قدّم خدمات واستشارات فيما يتعلّق بالمرأة والطّفل، ومساعدات قانونيّة لحقوق الإنسان والمؤسّسات الأسريّة والخيريّة وخاصّة فيما يتعلّق بالعنف ضدّ المرأة والطّفل.

حضور بارز في المؤتمرات القانونيّة استقطب اهتمام الصّحف العالميّة

مصالح الموكّلين

يعمل مكتب الباكر على تحقيق مصالح الموكّلين من خلال التّواصل معهم والمتابعة الدّقيقة لجميع الدّعاوى المتعلّقة بهم، ومدّهم بآخر التّطوّرات ومراحل سير الدّعوى عن طريق الاتّصال وإرسال البريد الإلكترونيّ لكلّ موكّل على حدة، مما يجعل الموكّل على دراية كاملة بمستجدّات الدّعوى وتطوّراتها.

تخصّصات قانونيّة متعدّدة

يتخصّص مكتب الباكر في جميع أنواع القضايا، مثل:

- القضايا التّجاريّة
- القضايا المدنيّة
- قضايا الأحوال الشّخصيّة
- القضايا الجنائيّة
- القضايا العماليّة
- القضايا الإداريّة
- الاستشارة
- ترجمة وصياغة العقود

تأسيس الشّركات

محامية بالتّمييز في المحاكم القطريّة ومحكّم دوليّ منذ عام 2008

بصمة مميّزة في ساحات القضاء

صنعت الأستاذة هيفاء الباكر بصمات ثابتة محفورة في جميع المحاكم بشكل عامّ والمحاكم الأسريّة بشكل خاصّ، تتمثّل في تقديم الوعي القانونيّ، وكذلك تعريف المرأة بحقوقها، وتولي اهتمامًا خاصًّا بالأمور المتعلّقة بالأسرة والكيان الأسريّ.

المحامية سارة عبد الحميد الصّرّاف

اختارت الأستاذة هيفاء الباكر التعاون مع ابنتها مؤسس مكتب المحامية / سارة عبد الحميد الصراف للمحاماه و الإستشارات القانونية، في جميع القضايا و الأعمال، إذ تعتبر متعاوناً وعضوًّا فعّالاً في مكتب (الباكر للمحاماة و الإستشارات القانونية)، كما أنها محامية بالتّمييز في دولة قطر ومحامية بالتّمييز والمحكمة الدستورية العليا في دولة الكويت، ولها حضور مباشر في المحاكم القطريّة والكويتيّة. و خبرة تقارب العقدين في العمل القانونيّ ،جامعةً بين العمل الجنائيّ، التّجاريّ، المدنيّ، الأسرة وغير ذلك من الأعمال القانونية.

فوزية صالح العبيدلي

محاميّة في جميع المراحل الابتدائيّ والاستئناف والتّمييز

مؤسّسة مكتب فوزيّة صالح العبيدلي للمحاماة والاستشارات القانونيّة والتّحكيم

مسيرة نجاح صنعت حضوراً تاريخيّاً للمرأة في المحاماة

المحاميّة فوزيّة العبيدلي صاحبة تجربة ثرية في مهنة المحاماة؛ فهي من الرّائدات الأوائل والمحاميّة الثّانية في جدول قيد المحامين، وهي أيضا المرأة الأولى برتبة ضابط في الشّرطة، وكانت تعمل في الادّعاء العامّ القطريّ،النّيابة العامّة حاليًّا، ولها خبرات كثيرة في مجال القانون بفروعه كافّة. والتحقت بالمهنة قبل 26 عامًا، وترافعت قضايا عدّة، وحقّقت نجاحًا منقطع النّظير، وقد أسّست مكتبها الحاليّ الّذي يضمّ صفوة المحامين من جميع التّخصّصات القانونيّة.

من الشّرطة إلى المحاماة

درست في مدرسة قطر الثّانوية للبنات، وبعد إنجاز مرحلة الثّانوية العامّة التحقت بوزارة التّربية والتّعليم، وذلك بوظيفة سكرتيرة في مدرسة صفيّة بنت عبد المطّلب الابتدائيّة، ثم انتقلت بعد ذلك وعملت ضابطا بمدرسة أسماء الابتدائيّة.

تخرّجت في الجامعة 1991، وحصلت على بكالوريوس الحقوق، نقلت بعدها إلى وزارة التّربية والتّعليم مفتّشة إداريّة وماليّة، لكنّها استقالت لاحقًا وتقدّمت للعمل في الشّرطة، ثم التحقت بها فعليًّا بتاريخ 13 مارس/آذار 1995.

المحاميّة قطريّة

تروي المحاميّة فوزيّة العبيدلي كيف اختارت مهنة المحاماة، تقول: في الثّانويّة، كنت راغبة في دراسة علم النّفس والعمل فيه، إلّا أنّ تأثير أحد أفراد أسرتي جعلني أتوجّه إلى دراسة القانون والعمل في مجال المحاماة، وهي مهنة سامية تحقّق العدالة والدّفاع عن الحقوق، تجمع بين العلم والمسؤوليّة الإنسانيّة.

لم تكن بدايتي في المهنة سهلة، وقد واجهت بعض الصّعوبات، وكنت المحاميّة الثّانية في قطر، أي أنّ العنصر النّسائيّ نادر. بذلت جهدًا كبيرًا لأستطيع كسب ثقة الرّجال والنّساء من المتقاضين، ومما ساعدني في هذا المجال أنّني قبل المحاماة عملت في مجال الشّرطة كأوّل ضابط نسائيّ بالدّولة.

مسيرة المحاماة والعمل القانون

وحول مسيرتها المهنية تقول: انطلقت مسيرتي المهنيّة بفضل من الله سبحانه وتعالى أولًا، وبفضل توجيه ودعم أساتذتي المحامين القدامى. لن أنسى وقوفهم بجانبي وتزويدي بالنّصائح القانونيّة، منهم الأساتذة الأفاضل الأستاذ وليد الشّرباتيّ، والأستاذ راشد بن ناصر النّعيميّ، والأستاذ عيسى عبد الله الأنصاريّ، وغيرهم، ثم بالتّدرّج الوظيفي،اكتسبت الخبرة العمليّة وحرصت على التّعلّم المستمر والإطلاع على السّوابق القضائيّة والتّشريعات. ومع مرور الوقت أسهم الالتزام والدّقّة وبناء عَلاقات مهنيّة قائمة على الثّقة في تعزيز حضورى بهذا المجال.

تحديات مهنية وأسرية

إنّ أوّل التّحدّيات الّتي واجهتها فوزيّة العبيدلي كانت أنها محامية امرأة، حيث إنّ متابعة القضايا يستغرق وقتًا طويلًا، وهذا يكون على حساب الوقت المخصّص لأسرتها، وتمثّل التّحدي في كيفيّة التّوفيق بين العمل والأسرة.

وقد واجهت العديد من التّحدّيات المهنيّة، في مقدّمتها تعدّد القوانين والمصادر التّشريعيّة، حيث يجمع النّظام القانونيّ في قطر بين الشّريعة الإسلاميّة والقوانين الوضعيّة، مما يتطلّب من المحامي جهدًا كبيرًا ومضاعف في البحث والتّأصيل القانونيّ.

ومن التّحدّيات أيضًا مواكبة التّطوّرات التّشريعيّة المستمرّة، إذ تشهد الدّولة تحديثًا دائمًا في القوانين بما يتماشى مع التّطوّر الاقتصاديّ والاستثماريّ، وهو ما يفرض على المحامي الاطّلاع المستمرّ والتّدريب الدّائم.

إضافة إلى ذلك، واجهت تحدّيات تتعلق بضغط العمل وتعدّد القضايا، خاصّة في القضايا الّتي تتطلّب سرعة إنجاز ودقّة عالية، والتّعامل مع توقّعات الموكّلين، وضرورة تحقيق التّوازن بين مصلحتهم والالتزام بأخلاقيّات المهنة.

ولا يمكن إغفال تحدّي بناء الثّقة والسّمعة المهنيّة في بداية المشوار، وهو ما لا يتحقّق إلا بالالتزام والاجتهاد، وتحقيق نتائج إيجابيّة تعكس كفاءة المحاميّ ومهنيّته.

إنصاف المظلوم وإعادة الحقوق

هناك العديد من القضايا الّتي أعتزّ بها، خاصّة تلك الّتي تمكّنت فيها من إنصاف مظلوم أو حفظ حقّ كان مهدّدًا بالضّياع.الشّعور بالفخر لا يرتبط فقط بقيمة القضيّة، بل بتأثيرها الإنسانيّ والقانونيّ، وبقدرتي على تقديم عمل مهنيّ يعكس رسالة المحاماة الحقيقيّة، إلّا أنّني أعتزّ على وجه التّحديد بتلك الدّعوى التي استرجعت من خلالها مبلغا كبيرا تبرّعت به موكلتي لإحدى الجهات الخيريّة بهدف إقامة مشروع خيريّ في إحدى الدّول الفقيرة، إلّا أنّ الجهة الخيريّة لم تنفّذ المشروع أو أيًّا من بنود عقد التّبرّع ممّا فوّت على المحتاجين فرصة حقيقيّة كانت ستسهم في رفع المعاناة عنهم، وتمكّنت من استعادة مبلغ التّبرّع بفضل الله، ما يعني المساهمة في إنجاز مشروع خيريّ آخر، فضلًا عن رفع المعاناة عن الفقراء بدلًا من هضم حقوقهم.

> فوزيّة العبيدلي المحاميّة القطريّة الثّانية وأوّل ضابط قطريّ من العنصر النّسائيّ

مستقبل مهنة المحاماة في قطر

تعرب المحاميّة فوزيّة العبيدلي عن رضاها عمّا وصلت إليه المهنة، حيث تقول: شهدت مهنة المحاماة في قطر تطوّرًا ملحوظًا من حيث التّنظيم والتّشريعات، واستخدام التّقنيات الحديثة، وازدياد التّخصّصات القانونيّة. يعكس هذا التّطوّر حرص الدّولة على تعزيز منظومة العدالة ورفع كفاءة الممارسة القانونيّة.

وترى أنّ مستقبل مهنة المحاماة في قطر واعد، في ظلّ التّطوّر التّشريعيّ والاقتصاديّ الحاليّ، وزيادة الوعي القانونيّ لدى الأفراد والمؤسّسات، كما أنّ التّوجّه نحو التّحكيم والاستثمار والمشروعات الكبرى يفتح آفاقًا جديدة للمحامين المتخصّصين.

نصائح للمحامين الشباب

تنصح الأستاذة فوزيّة العبيدلي المحامين الشّباب بالصّبر والاجتهاد، وعدم التّسرّع في البحث عن النّتائج، والاهتمام بالتّدريب العمليّ إلى جانب الدّراسة النّظريّة. كذلك فإنّ الالتزام بأخلاقيّات المهنة، وبناء السّمعة الطّيّبة، والحرص على التّعلّم المستمرّ من مفاتيح النّجاح الحقيقيّ في هذه المهنة.

تطوّر مهنة المحاماة

شهدت مهنة المحاماة في قطر تطوّرًا ملحوظًا من حيث التّنظيم والتّشريعات، واستخدام التّقنيات الحديثة، وازدياد التّخصّصات القانونيّة. هذا التّطوّر يعكس حرص الدّولة على تعزيز منظومة العدالة ورفع كفاءة الممارسة القانونيّة.

التّشريعات القضائيّة

تؤكّد الأستاذة فوزية أن التّشريعات القضائيّة تؤدّي دورًا أساسيًّا في تنظيم عمل المحامين وتسهيل إجراءات التّقاضي، من خلال وضوح القوانين، وتحديثها بما يواكب المستجدّات، ممّا يساعد المحامي على أداء مهمّته بكفاءة وسرعة ويعزّز ثقة المتقاضين بالنّظام القضائيّ.

> احتراف مهنيّ ركيزته الالتزام مع الموكّلين والدّقّة في التّقاضي

دور مكاتب المحاماة في النّهضة الاقتصاديّة

مكاتب المحاماة شريك أساسيّ في دعم الاقتصاد والاستثمار، من خلال تقديم الاستشارات القانونيّة، وتنظيم العقود، وحماية حقوق المستثمرين، والمساهمة في خلق بيئة قانونيّة آمنة تشجّع على الاستثمار المحلّيّ والأجنبيّ.

مكتب فورزيّة صالح العبيدلي للمحاماة

يتخصّص مكتب فوزيّة العبيدلي في مجالات قانونيّة عدّة، تشمل القضايا الأسريّة، والجنائيّة، والتّجاريّة، حيث نحرص على تقديم خدمات قانونيّة متكاملة وَفق أعلى المعايير المهنيّة، مع توزيع القضايا حسب التّخصّص لضمان الجودة والدّقّة، مع تخصّص المكتب المشهور به في القضايا الأسريّة، لما لها من بعد إنسانيّ، ويتخصّص كذلك في كتابة العقود وإنشاء الشّركات وتسجيلها، وتقديم أنواع الاستشارات القانونيّة كافّة. ويمتاز المكتب بالحضور ومتابعة الدّعاوي الخاصّة به من خلال كادر المكتب.

أهمية سرعة التقاضي

تجزم الأستاذة فوزية العبيدلي بأهمية سرعة التّقاضي وتعدّها عنصرا أساسيّا في تحقيق العدالة، فهي تقلّل من الأعباء النّفسيّة والماديّة على المتقاضين، وتسهم في استقرار المعاملات القانونيّة والاقتصاديّة، مع التّأكيد على أنّ السّرعة يجب أن تكون دون الإخلال بجودة الأحكام ودقّتها.

لكنّها تستدرك أن سرعة التّقاضي مهمّة في معظم القضايا، وقد لا تكون كذلك في قضايا الأسرة، فترى أن البتّ السّريع في الدّعاوى الأسرية يؤدّي إلى هدم الأسرة، إذ إنّ مسائل الأسرة -وخاصّة الطّلاق- تحتاج إلى تمهّل، وأن يعطى الزّوجان فرصا للتّراجع عن الطّلاق، وذلك عن طريق تباعد الجلسات.

في السّابق، كانت البتّ في قضية الطّلاق خلال الجلسة الأولى، وفي الثّانية التّعقيب على التّقرير ثم الحجز للحكم. ينهدم البيت أقل من شهر، وفي جلسة الاستئناف الأولى يطلب المستأنَف ضدّه أجل للرّدّ ثم تحجز للحكم، وبهذا تنتهي الأسرة بكاملها! وتوجد قضايا تكون سرعة التّقاضيّ أساسيّة في تحقيق العدالة؛ فهي تسهم في استقرار المعاملات القانونيّة والاقتصاديّة، مع التّأكّد أنّ السّرعة يجب أن تكون دون الإخلال بجودة الأحكام ودقّتها.

يوسف أحمد الزمان

محامي تمييز

مؤسس ورئيس مكتب الزمان للمحاماة والخدمات القانونية

عضو جمعية المحامين القطريين

حصل على الشّهادة الثّانويّة العامّة، سنة 1970، ثم التحق بالدّراسة الجامعيّة في جمهورية مصر العربيّة.
درس الحقوق بجامعة عين شمس، ولم يكن ذلك عن رغبة أو تخطيط مسبق، إنّما بطريق الصّدفة، إذ كان يخطّط لدراسة الإعلام، ولعدم وجود شاغر في كلّيّة الإعلام آنذاك وخوفًا من ضياع عام دراسيّ؛ اضطرّ إلى التّسجيل بكلّيّة الحقوق.
في السّنة الأولى، حقّق نجاحًا دراسيًّا لافتًا، وأزداد شغفه بدراسة القانون بأقسامه كافّة، إلى أن حصل على شهادة اللّيسانس في الحقوق، عام 1975، والتحق بالعمل في القضاء القطريّ، تدرّج في المناصب القضائيّة، ثمّ افتتح مكتبًا للمحاماة، عام 2003، ليمارس المهنة حتّى الآن.
خلال رحلته العمليّة، اكتسبت خبرات ومعارف وعلوم قضائيّة وقانونيّة تقليديّة ومتطوّرة، فضلًا عن ثمرات دخول التّقنيات الرّقميّة والتّكنولوجيا ساحة القانون، وقد حازت أهمّيّة ملموسة في الأبحاث القانونيّة والإجراءات القضائيّة في معظم الدّول.

المحامي يوسف أحمد الزمان
YOUSEF AHMAD AL ZAMAN

يقدم المكتب أعلى مستوى من الخدمات القانونية مواكبا التقدم والتطور الذي تشهده دولة قطر على جميع الأصعدة.
ويقود الزمان المكتب بخبرة تراكمية تتجاوز 20 عاماً، دعمهما بخبرة في ميدان المحاماة وخبرة في التأليف والنشر القانوني.
يضم المكتب كوكبة منتقاة من المستشارين ومعاونيهم على مستوى عالي من المهنية والاحترافية.

الخدمات القانونية

- الدعاوى المدنية
- الدعاوى القضائية المختلفة
- دعاوى الاسرة
- لجان فض النزاعات
- القضايا الجنائية
- الاستشارات القانونية
- التحكيم

النّزعة الشّريفة للدّفاع عن أصحاب الحقوق والمظلومين هي الباعث الأساسيّ على احتراف مهنة المحاماة

قضايا يفتخر بها

من وجهة نظره، المحامي الواثق من عمله ونفسه لا يتكلّم عن إنجازاته لاكتساب الشّهرة وتحصيل الإطراء من الآخرين، إنّما ميدانه ممارسة المهنة وساحات الدّفاع، حيث يثبت كفاءته وجدارته، ويتعاون صادقًا مع القضاء في إرساء قواعد العدالة، ويدافع عن حماية الحقوق والحرّيّات، وينشر الثّقافة القانونيّة في المجتمع، ويبدي الآراء ويبحث ويجتهد في المجال القانونيّ.

وعندما ينسجم جهد المحامي مع الحقّ والعدل والقانون، وعندما يرى أثر دفاعه على مصلحة موكّله وحياته؛ عندها فقط يتذوّق المحامي الرّضا، والفخر النّبيل الّذي لا يرتبط باسمه فقط، وإنّما بقدر ما قدمه للعدالة من مساهمة، وللمجتمع من حماية، وللقانون من احترام.

لم يعتدْ الزّمان الحديث عن إنجازاته المهنيّة، ولا يرى المحاماة ميدانًا للتّفاخر، بل رسالة ينهض بها من جعل ضميره دليله. وحين يستعيد مسيرته يشعر بالاعتزاز بكلّ قضيّة دافع فيها عن حقّ، وبكلّ خطوة وضع فيها جهده وإخلاصه بحثًا عن عدالة تُنصف صاحبها.

يفتخر بما حقّقه ليس لأنه كان المميّزًا فيه، بل لأنّه كان جزءًا من طريق يعيد لإنسان حقّه، أو يرفع عنه ظلمًا، أو يرسّخ مبدأ يؤمن به ويتساوق مع القانون؛ فالنّجاح الحقيقيّ ليس ما يُقال عن المحامي، بل ما يتركه وراءه من أثر، وما يشعر به من راحة ضمير وطمأنينة قلب.

نصائح للمحامين الشباب

ينبّه الزّمان إلى أنّ النّزعة الشّريفة للدّفاع عن أصحاب الحقوق والمظلومين هي الباعث الأساسي على احتراف مهنة المحاماة، مؤكّدًا أنّ رأس مال المحامي يتمثّل في الثّقة والأمانة والصّدق أولاً، إذْ إنّ لسلوكه الشّخصيّ تأثيرًا كبيرًا على مهنته، والمحامي -كالقاضي- أولى النّاس بالتّحلّي بمكارم الأخلاق والأمانة والنّزاهة والصّدق، والعمل الجادّ ومتابعة قضاياه.

ويلفت إلى أنّ السّمعة المهنيّة لا تأتي من فراغ، لكنّها نتاج سنوات من العمل الجادّ والمثابرة والاجتهاد المتواصل، مضيفًا أنّ المحامي النّاجح يحرص على سمعته المهنيّة، ويقضي في المحاكم عادةً وقتًا طويلًا من يومه، ويتعلّق قلبه بالمحكمة.

وعلى المحامي أن يواظب على الحضور، ويترافع بنفسه أمام المحاكم لأنّ ساحاتها تمثّل الميدان الّذي يتبارى فيه المحامون، ومن خلاله يكتسبون فنون الدّفاع وطلاقة اللّسان في المرافعات الشّفويّة ومخاطبة القضاة، وكلّما واظب المحامي على حضوره ومتابعة قضاياه انعكس ذلك على شخصيّته ومهنته وعطائه القانونيّ والقضائيّ، وأضاف لنفسه رصيدًا هائلًا من خبرات المهنة، بما يصقل كفاءته المهنيّة.

ويرى الزّمان أنّ أهمّ قضيّة لدى المحامي تلك الّتي بين يديه الآن، وعليه أن يفتح ملفّها ويتمعّن في وقائعها، ويفحص مستنداتها، ويكيّف أحداثها ووقائعها التّكييف الصّحيح المطابق للقانون. ويؤكّد في الوقت ذاته أنّه لا توجد لدى المحامي قضية سهلة وأخرى صعبة، بل هناك قضية تحتاج إلى جهد يقدّر بما تفرضه طبيعتها، فالقضيّة البسيطة قد تضيع بالإهمال وعدم الاهتمام، والقضية المعقّدة يفتح بابها البحث والاجتهاد وحسن التّكييف.

لذلك فإن الحديث عن صعوبة القضايا لا يتّفق مع طبيعة العمل الحقيقيّ للمحامي، لأنّه لا يقيس قيمة القضيّة بحجمها أو ضجيجها، بل بقدر ما تستدعيه من إخلاص، وما تفرضه من واجب الدّفاع عن الحقّ وصوت العدالة.

ويؤكّد أنّ المحامي الّذي لا يقسّم القضايا إلى سهلة وصعبة، ويتعامل مع كلّ قضيّة بما تفرضه من جهد ومسؤوليّة، يجسّد أنصع صورة لرسالة المحاماة.

يتـذوّق المحامـي طعـم الرّضـا والفخـر النّبيـل عندما ينسـجم جهـده مع الحقّ والعـدل والقانون

مستقبل المحاماة في قطر

يـرى الزّمـان أنّ المحامـاة في قطـر تطـوّرت خلال الأربعـة عقـود الماضيـة، منـذ صـدور أوّل قانـون ينظّـم المهنة، عـام 1980، وأهمّ مـا تحقّـق هـو التّفاعـل الجـادّ والصّـادق والتّرابـط مـع القضـاء، مـن أجـل إقامـة العـدل وحمايـة حقـوق وحرّيّـات الأفـراد. ويؤكـد أنّ المحـامين القطـريّين اكتسـبوا ثقـة المجتمـع واحترامـه، تأسيسًـا على نبـل رسـالة المحامـاة وخطـورة مسـؤوليّتها.

وينظـر الزّمـان بـعين واعـدة إلى مسـتقبل المحامـاة، لا سـيّما مـع التّقـدّم الكـبير في المجـال الاقتصـاديّ والاسـتثماريّ والاجتماعـيّ الّـذي حقّقتـه الدّولـة، مما يتطلّـب جـيلًا مـن المحـامين ذوي الكفـاءة والقـدرة على معالجـة القضايـا الّتـي يحتاجهـا المجتمـع القطـريّ في الحـاضر والمسـتقبل.

> المرافعـات الشّـفويّة ومخاطبـة القضـاة فـي سـاحات المحاكـم تصقل شـخصيّة المحامـي وتعـزّز كفاءتـه المهنيّـة

القوانين القطريّة المتميّزة

في العَقديـن الأخيريـن اسـتحدثت الدّولـة كـثيرًا مـن التّشريعات، وأدخلـت على التّشريعـات المعمـول بهـا تعـديلات جذريّـة؛ لتواكـب تطـوّر الحيـاة الاقتصاديّـة والاجتماعيّـة والتّوسّـع العمـرانيّ والبنيـة التّحتيّـة وتنـوّع الاسـتثمارات الأجنبيّـة، وممّا تتميّـز بـه تشريعـات دولـة قطـر عـن غيرهـا مـن الـدّول التّشريعـات والقـوانين الخاصـة بالاسـتثمار الأجنبـيّ.

التّقاضي في عصر التّكنولوجيا

يقـول الزّمـان إنّـه لا خيـار للعدالـة في جميـع الأنظمـة القضائيّة إلا أن ترتـدي ثوبًـا جديـدًا عصريًّـا مـن التكنولوجيـا، فـضلًا عـن التّحـوّل الرّقمـيّ لجميـع إجـراءات التّقـاضي، مـع تسـخير التّكنولوجيـا الحديثـة والعـالم الرّقمـي لتسـهيل وصـول المتقاضين لاقتضـاء حقوقهـم، وضمان حمايـة حقـوق الأفـراد في الدّفـاع، واتّخـاذ الإجـراءات في مواجهـة الخصـوم، وحـقّ الادعـاء العـامّ أمـام القضـاء وحرّيّتـه، وشـفويّة المرافعـات وعلانيّـة الجلسـات والتّقـاضيّ على درجـتين، وذلـك بعـد أن أصبحـت التّكنولوجيـا مكوّنًـا رئيسـيًّا لمعظـم المعـاملات اليوميّـة للـبشر في شـتّى أرجـاء المعمـورة، وأصبحـت الهواتـف الذّكيّـة بمنزلـة وسـيلة إثبـات لكـثير مـن المعـاملات، بمـا فيهـا المعـاملات والتّحـويلات الماليّـة. وينظـر بإكبـار إلى التّحـوّل الرّقمـيّ والتّكنولوجـيّ في المجلـس الأعلى للقضـاء، واسـتخدام التّقنيـات الحديثـة للمسـاعدة في علاج ظاهـرة بـطء التّقـاضي، وذلـك مـن حيـث إعلان الدّعـاوى وقيدهـا وتسـجيلها عـن بعـد، وإيـداع المسـتندات، واسـتحداث طـرق جديـدة لتنفيـذ الأحـكام، وهـذا التّحـوّل يدعـو للتّفـاؤل.

ويـرى أنّ مـن أبـرز إجـراءات المجلـس الأعلى للقضـاء -في السّـنوات الأخيرة- إطلاق البوّابـة الإلكترونيّـة وتطويـر الأنظمـة الإلكترونيّـة بالمحاكـم، بمـا يتيـح للسّـادة القضـاة وأعـوان القضـاة اسـتخدامها، وإمكانيّـة وصـول المحـامين لافتتـاح صحف الدّعـاوى إلكترونيًّـا مـع تـوفير خاصيّـة سـداد الرّسـوم إلكترونيًّـا ونشر الإحصائيّـات الدّوريّـة عـن معـدّلات التّقـاضي، ونشر المبـادئ والأحـكام القانونيّـة على الموقـع الإلـكترونيّ للمجلـس، وإطلاق خدمـات إلكترونيّـة للجمهـور، وتجربـة "نظـام إدارة الدّعـوى" والرّبـط الإلـكترونيّ مـع الجهـات الحكوميّـة.

إنّ المحاماة واحدة من أبرز الدّعائم والأركان لنهضة الاقتصاد والتّجارة والاستثمار للدّول المتقدّمة في العالم، وبناء اقتصاد حديث في بيئة قانونيّة مستقرّة تطمئن المستثمرين بالنّظر إلى دور المحامين المحوريّ في صياغة القوانين الاقتصادية والمالية وإعدادها، وصياغة العقود التّجاريّة الكبرى وتأسيس الشّركات العملاقة الكبرى الّتي وقفت خلفها فرق من المحامين المتخصّصين الّذين يُعدّون مهندسي الأطر القانونيّة لتلك الشّركات.

نصائح للراغبين في الاستثمار

يقول الزّمان إنّ مهنة المحاماة في الدّول المتقدّمة -الّتي عرفت المحاماة من مئات السّنين- تجاوز دورها قاعات المحاكم؛ ليصل إلى الاقتصاد والتّجارة والاستثمار والحوكمة وسيادة القانون.

وعليه فإنّ الاقتصاد والتّجارة والاستثمار في أيّ دولة عصريّة تحتاج إلى المحاماة والمحامين ذوي الخبرة للمشاركة باقتراح التّشريعات الضّامنة للمسائل الاقتصاديّة والتّجاريّة والحامية للاستثمارات والأعمال الماليّة بأنواعها كافّة وصياغة العقود المحلّيّة والتّجارة العالميّة.

وينصح أيّ شخص يرغب في إنشاء مشروع تجاريّ -شركة أو محلّ- باتّباع خطّة مدروسة قائمة على أسس واضحة من الدّراسة الاقتصاديّة والأساس القانونيّ والإداريّ (دراسة جدوى)، ويتعين عليه دراسة السّوق والمنافسين والخطّة الماليّة، لأنّ فرص النّجاح والاستثمار وزيادة الدخل لا تكون عشوائيّة.

ومن واقع خبرته، يقول الزّمان إنّ الخطّة القانونيّة والتّنظيميّة تحتاج إلى اختيار الشّكل القانونيّ للمشروع، بما يتطابق مع التّشريعات السّارية الّتي يتأسّس المشروع في ضوئها، من حيث كونه مؤسّسة فردية أو شركة ذات الشّخص الواحد محدود المسؤوليّة، أو شركة ذات مسؤوليّة محدودة، أو شركة مساهمة خاصّة مقفلة أو الدّخول في شراكة مع آخرين (شركة تضامن).

وينضاف إلى ذلك ما يتطلّبه النّشاط من استخراج السّجلات والتّراخيص، وصياغة العقود الأساسيّة والعقود الأخرى للإيجار والموظّفين والتّأمين المطلوب، وما تستلزمه العقود من بيان نسب الحصص، ورأس المال، وتوزيع الأرباح والخسائر، وتقييم الحصص عند الخروج من المشروع، وحل المنازعات سواء عن طريق القضاء أو التّحكيم والتّسجيل الضّريبيّ.

وهذه المسائل وغيرها يتعيّن على المحامي أن يبيّنها بوضوح لكلّ من يقدّم له طلب استشارة قانونيّة لإنشاء أو مباشرة أيّ نشاط تجاريّ أو استثماريّ.

المحامي يوسف أحمد الزمان

YOUSEF AHMAD AL ZAMAN

سلطان العبداللّه

رئيس مكتب سلطان العبداللّه ومشاركوه للمحاماة والاستشارات القانونيّة

رائد مهنة المحاماة وصاحب مسيرة حافلة بالعطاء والنّجاح

سلطان العبدالله ومشاركوه
Sultan Al-Abdulla & Partners

الأستاذ سلطان العبدالله من الرّعيل الأوّل الّذين أرسوا قواعد النّجاح في مهنة المحاماة، صاحب مسيرة طويلة حافلة بالإنجازات والتّميّز المبهر، وملهمة لأجيال طويلة من المحامين الجدد. يعمل محاميًا متخصّصًا في التّقاضي ويمثّل موكليه أمام جميع مستويات المحاكم في قطر، وصولًا إلى محكمة التّمييز. مصنّف ضمن الفئة الأولى والمستوى الأوّل في أهمّ الأدلّة القانونيّة. أدرج في الفئة الأولى لقائمة «The legal 500»، وحصل على لقب «ممارس بارز» من Chambers &Partners، وهم محكّم معتمد لدى هيئة المحكّمين التّابعة للمركز الدّوليّ لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)، وشغل عضويّة محكمة التّحكيم الدّوليّة التّابعة لغرفة التّجارة الدّوليّة بين يوليو/تموز 2021 ويونيو/حَزيران 2024.

مؤهلات العلم والعمل

يحمل سلطان العبدالله شهادة بكالوريوس في القانون من جامعة بيروت العربيّة في لبنان، وشهادة ماجستير في القانون الدّوليّ والمقارن من جامعة ساوثرن ميثوديست في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، ويُتقن اللّغتين العربيّة والإنجليزيّة.

عمل العبدالله لدى شركة قطر للبترول (قطر للطّاقة حاليًا) 22 عامًا، وخلال السّنوات الثّلاث الأخيرة من مسيرته المهْنيّة في قطر للبترول، شغل منصب المستشار القانونيّ الإداريّ، ومثّل في هذا المنصب حكومة دولة قطر وشركة قطر للبترول وشركاتها التّابعة في صفقات كبرى بصفته مفاوضًا رئيسيًّا.

مهارات شخصيّة فريدة

يتمتّع سلطان العبدالله بسمات شخصيّة فريدة ومميّزة؛ فهو شخص واسع المعرفة والاطّلاع، لديه ملكات فريدة في دعم وتقديم المشورة والنّصيحة بأسلوب دقيق وواضح.

وعلى الجانب المهنيّ يتمتّع العبدالله بقدرات هائلة في التّقاضي بكلّ مستوياته والتّعامل مع الأمور المعقّدة بطريقة مبهرة وذكيّة ومعرفة عميقة بالسّوق، كما يملك خبرة تجاريّة وقانونيّة هائلة نظرًا لرحلة طويلة من العمل الإداريّ والقانونيّ.

وتكمن قوّة شركته في معرفتها بالسّوق المحلّيّة وعَلاقات جيّدة مع السّلطات وقدرتها على تنفيذ الهياكل المعقّدة بسهولة.

مكتب سلطان العبدالله مشاركوه للمحاماة والاستشارات

أسّس سلطان العبداللّه عام 1999 شركة سلطان العبدالله ومشاركوه، وهي شركة محاماة متكاملة الخدمات مقرّها في قطر، تقدّم استشارات قانونيّة للقطاع الخاصّ والجهات الحكوميّة وشبه الحكوميّة في مجالات رئيسيّة مثل النّفط والغاز، والإنشاءات، وتسوية النّزاعات، وجميع جوانب أعمال الشّركات والعقارات التّجاريّة والتّوظيف والخدمات المصرفيّة والماليّة، وتمكّن من أن يصبح أحد أبرز مكاتب المحاماة وأعرقها في قطر.

فريق احترافي بكفاءة عالية

حرص الأستاذ سلطان العبدالله على اختيار فريق من المحامين ذوي الخبرة والكفاءة العالية والاحترافيّة، استطاع على مرّ السّنين أن يبني سمعة طيّبة بفضل تفكيره الإبداعيّ المبتكر، وإبرام هياكل تعاقديّة متعدّدة الأطراف وترتيبات ماليّة وأمنيّة متطوّرة. يتميّز الفريق كذلك بالفعاليّة والاستجابة السّريعة وإيجاز فترة التّقاضي بما يوجز التّكاليف القضائيّة.

خدمات عالية الجودة

تقدّم الشّركة جملة من الخدمات القانونيّة العالية تشكّل قانون الشّركات والقانون التّجاريّ وقانون الملكيّة الفكريّة والتّحكيم والتّقاضي، وتلتزم الشّركة بتقديم أعلى مستويات الجودة في الخدمات القانونيّة لموكّليها، وتشتهر بنهجها الّذي يضع مصلحة الموكّل في المقام الأوّل.

سجل حافل بالإنجازات

تتمتّع الشّركة بسجل حافل من الإنجازات في قطاع الطّاقة، فضلًا عن عمليّات الاستحواذ والعقارات والتّدقيق النّافي للجهالة والرّياضة، والضّرائب، وتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، وتمويل الشّركات، بما في ذلك الاكتتابات الخاصّة والاكتتابات العامّة الأوّليّة، والخدمات المصرفيّة.

محكم دوليّ

يمثّل العبدالله بصفته محاميًا متخصّصًا في التّقاضي والتّحكيم العديد من الجهات الحكوميّة وشبه الحكوميّة والخاصّة في قضايا تحكيم محلّيّة ودوليّة. يشارك بانتظام محكّمًا منفردًا أو ضمن هيئة تحكيم، ويُستعان به باستمرار كمستشار قانونيّ قطريّ أمام هيئات التّحكيم الدّوليّة.

جوائز وتصنيفات

تمكن الأستاذ سلطان العبدالله من تحقيق نجاحات كثيرة في مختلف المجالات، وحصد عددًا من الجوائز والتّصنيفات المحلّيّة والعالميّة، ومن أبرزها:

- تصنف الشّركة ضمن الفئة الأولى وَفق Chambers &Partners.
- الفئة الأولى وَفق The legal 500.
- أفضل شركة محاماة في قطر للأعوام 2017، 2020، 2021، 2022، في منتدى قطر السّنويّ لقانون الأعمال الّذي تستضيفه LexisNexis.
- أفضل شركة محاماة في قطر للأعوام 2019، 2023، 2024.
- أفضل فريق في قطاع التّكنولوجيا والإعلام والاتّصالات للأعوام 2019، 2023، 2024.
- جائزة Advocates المرموقة لعام 2024.
- جائزة محامو العام- قطر 2024 في جوائز Lexology Index s (المعروفة سابقا باسم Who's Who Legal Awards) في لندن، وأفضل فريق دوليّ لعام 2024 في جوائز LexisNexis Middle East Legal Awards.
- أفضل شركة محاماة محلّيّة في قطر لعام 2025 في جوائز Chambers Middle East Awards.
- يتمتّع شركاء مكتب سلطان العبدالله ومشاركوه للمحاماة والاستشارات القانونيّة بتصنيف عالي بشكل فرديّ في أعمالهم المتعلّقة بالشّركات والتّجارة والطّاقة والمشاريع والنّزاعات.

مجالات العمل القانونيّ

الوكالة والامتياز	الخدمات المصرفيّة والماليّة
الشّركات والتّجارة والمعاملات	التّحكيم
التّقاضي	التّظيم والامتثال
الإنشاءات والهندسة	التّوظيف والهجرة
الطّاقة والموارد الطّبيعيّة	الفعاليّات والرّياضة

الملكيّة الفكريّة

قسم الشّركات والتّجارة

يستند الفريق المتخصّص في شؤون الشّركات والتّجارة إلى خبرة واسعة لتقديم المشورة بشأن جميع جوانب الشّؤون والمعاملات المحلّيّة والعابرة للحدود. مع استمرار تطور بيئة الأعمال والتّجارة يحرص الفريق على مواكبة أحدث التّطوّرات وتخصيص الوقت الكافي لفهم احتياجات الموكّلين.

فريق عمل التّحكيم

يمثّل فريق التّحكيم في قضايا التّحكيم المحلّيّة والدّوليّة، سواءً بموجب القواعد المؤسّسيّة الرّئيسيّة أو التّحكيم المخصّص، ويتمتّع بخبرة واسعة في التّحكيم التّجاريّ، بما في ذلك تلك المتعلّقة بالمشاريع المشتركة والشّراكات والنّزاعات النّاشئة عن المعاملات المصرفيّة والماليّة. يقدّم الاستشارات بشأن المسائل القضائيّة ذات الصّلة، مثل إنفاذ قرارات التّحكيم. وانطلاقًا من النّطاق الدّوليّ لممارسته، يتعاون فريق التّحكيم بشكل دوريّ مع محامين في أنظمة قانونيّة مدنيّة وأخرى.

قسم تسوية المنازعات

يتمتّع قسم تسوية المنازعات بسجل حافل بالإنجازات في المنازعات المعقّدة وذات الأهمّيّة البالغة في مختلف القطاعات، بما في ذلك الإنشاءات والهندسة، والنّفط والغاز، والطّاقة، والخدمات المصرفيّة والماليّة. تشمل ممارسات الشّركة في مجال الإنشاءات المنازعات المتعلّقة بالأعمال المنجزة، وأوامر التّغيير والتّعديلات، والدّفع، وفترات السّماح، وسندات الأداء والضمانات، والغرامات والتّعويضات المتّفق عليها، والقوّة القاهرة، وغيرها.

الفصل الرابع

القضاء والتحكيم

محكمة الاستثمار والتّجارة

بوابة التّقاضي السّريع والعدالة النّاجزة

محكمة الاستثمار والتجارة
Investment and Trade Court

رئيس محكمة الاستثمار

استطاعت محكمة الاستثمار والتّجارة أن تحدث نقلة نوعيّة ونقطة تحوّل في مسيرة التّقاضي لجهة سرعة الفصل في القضايا وترسيخ العدالة. يشهد المحامون أن المحكمة شكّلت نقطة تحوّل في مسيرة عملهم، إذ وفّرت عليهم الجهد والوقت وبات بإمكانهم الحصول على الأحكام بالسّرعة المطلوبة. أسهمت في جذب المستثمرين وبنهضة المشاريع الاستثماريّة والتّجاريّة انطلاقا من نجاحها ببناء مناخ الثّقة مع جميع الجهات.

رؤية اقتصاديّة وقضائيّة متقدّمة

أنشأت محكمة الاستثمار والتّجارة بموجب القانون رقم (21) لسنة 2021، في إطار استراتيجيّة وطنيّة شاملة تهدف إلى تطوير بيئة الأعمال، وتحسين كفاءة التّقاضي التّجاريّ، ومواءمة النّظام القضائيّ مع أفضل الممارسات العالميّة. وجاء تأسيسها استجابةً لحاجة متزايدة إلى جهة قضائيّة متخصّصة قادرة على التّعامل مع تعقيدات المعاملات التّجاريّة والاستثماريّة، وتسريع الفصل في المنازعات بما يحقّق العدالة النّاجزة.

وتنص المادّة 2 من قانون تأسيس المحكمة بإنشاء محكمة تُسمّى «محكمة الاستثمار والتّجارة»، يُندب لرئاستها قاضٍ لا تقلّ درجته عن نائب رئيس بمحكمة الاستئناف بقرار من المجلس، بناءً على اقتراح رئيس المجلس، ويكون عضوًا بالمجلس.

ويكون لرئيس المحكمة نائب أو أكثر، يُندب بقرار من المجلس، بناءً على اقتراح رئيس المحكمة، لا تقلّ درجته عن نائب رئيس بمحكمة الاستئناف، ويحلّ محلّ الرّئيس عند غيابه أو خلوّ منصبه، ويكلّف بالأعمال الّتي يحدّدها رئيس المحكمة.

ويكون للمحكمة مدير إداريّ يصدر بتعيينه قرار من رئيس المجلس، ويُلحق بالمحكمة عدد كافٍ من الموظّفين الإداريين والكتبة والمترجمين، يصدر بتوزيع الأعمال فيما بينهم قرار من رئيس المحكمة.

اختصاصات شاملة تخدم الاقتصاد الوطنيّ

تتمتّع المحكمة باختصاص نوعيّ واسع يشمل:

- الفصل في النّزاعات التّجاريّة بين الشّركات والمؤسّسات بمختلف أشكالها.
- النّظر في المعاملات المصرفيّة والماليّة وما ينشأ عنها من منازعات.
- البتّ في قضايا الاستثمار الأجنبيّ وحماية حقوق المستثمرين، بما يعزّز ثقة رؤوس الأموال الأجنبيّة.
- الفصل في قضايا الملكيّة الفكريّة، بما في ذلك العلامات التّجاريّة وبراءات الاختراع، دعمًا للاقتصاد المعرفيّ والابتكار.
- النّظر في منازعات الشّراكات والعقود، بما يشمل عقود المقاولات والخدمات والمشروعات الكبرى.
- تنفيذ أوامر الأداء والأحكام ذات الطّابع التّجاريّ، بما يضمن سرعة استيفاء الحقوق واستقرار المعاملات، ويمثّل هذا الاختصاص المتكامل عنصرًا أساسيًّا في دعم استقرار السّوق، وتقليل المخاطر القانونيّة الّتي قد تواجه المستثمرين.

منظومة متكاملة تقوم على التّقاضي الإلكترونيّ وتبسيط الإجراءات

المحكمة ركيزة أساسيّة لتطوير بيئة الأعمال وترسيخ العدالة الاقتصاديّة

أنواع المنازعات في محكمة الاستثمار

تختصّ الدّائرة الابتدائيّة المشكّلة من ثلاثة قضاة، بالحكم ابتدائيًّا في الدّعاوى والمنازعات التّجاريّة التّالية:

1. المنازعات المتعلّقة بالعقود التّجاريّة، بما في ذلك عقود التّمثيل التّجاريّ والوكالات التّجاريّة.
2. الدّعاوى النّاشئة بين التّجار المتعلّقة بأعمالهم التّجاريّة.
3. المنازعات النّاشئة بين الشّركاء أو المساهمين، أو بين أيّ منهم والشّركة بحسب الأحوال، في الشّركات التّجاريّة، بما فيها شركات المساهمة العامّة المدرجة أسهمها للتّداول.
4. المنازعات المتعلّقة بالأصول التّجاريّة.
5. المنازعات المتعلّقة باستثمار رأس المال غير القطريّ في النّشاط الاقتصاديّ.
6. المنازعات المتعلّقة بالبيوع البحريّة.
7. المنازعات المتعلّقة بعمليات البنوك والأوراق التّجاريّة وشركات التّأمين وشركات التّمويل والاستثمار.
8. المنازعات المتعلّقة بالإفلاس والصّلح الواقي من الإفلاس.

خطوات متقدّمة في مسار التّحوّل الرّقميّ والإلكترونيّ

9. المنازعات المتعلّقة ببراءات الاختراع، والعلامات التّجاريّة والنّماذج الصّناعيّة، والأسرار التّجاريّة، وغيرها من حقوق الملكيّة الفكريّة.
10. المنازعات المتعلّقة بحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكاريّة، ومكافحة الممارسات الضّارة بالمنتجات الوطنيّة في التّجارة الدّوليّة.
11. المنازعات المتعلّقة بالتّجارة الإلكترونيّة ومعاملاتها.
12. المنازعات المتعلّقة بعقود الشّراكة بين القطاعين الحكوميّ والخاصّ.

إدارات محكمة الاستثمار

تتكّون محكمة الاستثمار من إدارات عدّة أبرزها مكتب إدارة الدّعوى الّذي ينشأ للمرّة الأولى بدولة قطر، ويعدّ نموذجًا فريدًا في محاكم الدّولة يهدف إلى تقليص الإجراءات القضائيّة، والإسراع في فصل المنازعات بكفاءة وجودة لضمان حقوق المتقاضين، وتسهيل جمع أطراف النّزاع، مما يحقّق العدالة النّاجزة وتقليص فترة التّقاضي.

وتتكّون المحكمة من دوائر قضائيّة تجاريّة متخصّصة، ابتدائيّة واستئناف بالإضافة إلى دوائر في محكمة التّمييز ستختصّ بالنّظر في الطّعون.

وانطلاقًا من المهام والمسؤوليّات المنوطة بها، تتميز محكمة الاستثمار والتّجارة بنظامها الإلكترونيّ، حيث يتضمّن الآليّات الإلكترونيّة لقيد الدّعاوى وطلبات استصدار الأوامر على عرائض والأوامر الوقتيّة وأوامر الأداء وغيرها من الطّلبات الأخرى، في الأمور الّتي تختصّ بها المحكمة، وجميع الطّعون على الأحكام والتّظلّمات من الأوامر الصّادرة عنها.

آليّات عمل حديثة تعزّز الكفاءة والشّفافية

تعتمد محكمة الاستثمار والتّجارة منظومة عمل متطوّرة ترتكز على:

- التّقاضي الإلكترونيّ عبر منصات رقميّة متكاملة تتيح قيد القضايا ومتابعتها بسهولة.
- إجراءات مبسّطة وسريعة تسهم في تقليص أمد التّقاضي.
- تخصّص قضائيّ دقيق من خلال قضاة ذوي خبرة عميقة في الشّأن التّجاريّ والاستثماريّ.
- الشّفافية القضائيّة عبر نشر الأحكام والمبادئ القانونيّة، ما يعزّز اليقين القانونيّ ويكرّس ثقة المستثمرين.

منصة تقاضي الإلكترونيّة

تُعدّ منصّة تقاضي الإلكترونيّة منظومة متكاملة لتقديم خدمات التّقاضي القضائيّ عن بُعد، والمتعلّقة بالدّعاوى والطّلبات الّتي تندرج ضمن اختصاص محكمة الاستثمار والتّجارة في دولة قطر.

أطلقت المنصة في 29 مايو/أيار 2024، في إطار جهود المجلس الأعلى للقضاء لتطوير آليّات التّقاضي وتحسين الإجراءات من خلال التّحوّل الرّقميّ، بما يسهم في تسريع سير الدّعاوى وتحقيق العدالة النّاجزة بكفاءة أعلى، وتمكين المحامين والأفراد والشّركات من إدارة قضاياهم إلكترونيًّا دون الحاجة للحضور الشّخصيّ في مختلف مراحل التّقاضي.

منظومة تقاضي إلكترونيّة متكاملة

وفي هذا السّياق، يؤكد سعادة القاضي خالد بن عليّ العبيدليّ، رئيس محكمة الاستثمار والتّجارة أنّ المحكمة تبنّت منظومة متكاملة تقوم على التّقاضي الإلكترونيّ، وتبسيط الإجراءات، والتّخصّص القضائيّ، بما يسهم في سرعة الفصل في القضايا، ورفع جودة وكفاءة الأداء القضائيّ ودعم بيئة الأعمال في دولة قطر.

ويقول القاضي العبيدليّ: خطت محكمة الاستثمار والتّجارة خطوات متقدّمة في مسار التّحوّل الرّقميّ، من خلال تدشين موقعها الإلكترونيّ الجديد كمنصّة متكاملة لخدمة المتقاضين، وعقد الجلسات الافتراضيّة، بما يواكب أحدث الممارسات القضائيّة العالميّة، ويعزّز الشّفافية وسهولة الوصول إلى المعلومات والإجراءات.

تحرص المحكمة إلى جانب دورها القضائيّ، على تعزيز التّواصل وتبادل الخبرات محليًّا وإقليميًّا.

ويؤكد القاضي العبيدليّ أن محكمة الاستثمار والتّجارة ستواصل أداء رسالتها في إرساء العدالة النّاجزة، وحماية الحقوق، وتعزيز الثّقة في القضاء التّجاريّ، بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنيّة 2030، ويدعم مكانة دولة قطر كمركز إقليميّ رائد وجاذب للاستثمار.

أداء قياسيّ وإنجازات نوعيّة

واصلت المحكمة أداءها المتميّز، محقّقة نسبة فصل قياسيّة بلغت 98% من إجمالي القضايا المعروضة، وهو إنجاز يعكس كفاءة الأداء، وفعالية الإجراءات، والقدرة على مواكبة متطلّبات المتقاضين وقطاع الأعمال.

كما أطلقت المحكمة حزمة من الخدمات الإلكترونيّة المتقدّمة، ودشّنت موقعها الإلكترونيّ الجديد كمنصّة شاملة لخدمة المتقاضين توفّر المعلومات والإجراءات بكلّ وضوح وسهولة، وتعزّز مبدأ الشّفافية.

وفي إطار التّحوّل الرّقميّ، عقدت المحكمة جلساتها الافتراضيّة، في خطوة نوعيّة تواكب أحدث الممارسات القضائيّة العالميّة، وتسهم في تسريع إجراءات التّقاضي وخفض التّكاليف.

رسالة المحكمة وأثرها الاستثماريّ

تسهم محكمة الاستثمار والتّجارة في تعزيز الأمن القانونيّ، وتقليل النّزاعات، ورفع مستوى الثّقة في النّظام القضائيّ، وهو ما يشكّل عاملًا حاسمًا في جذب الاستثمارات ودعم تنافسيّة الاقتصاد الوطنيّ. كما تمثّل المحكمة نموذجًا عمليًّا للعدالة المتخصّصة الّتي تخدم التّنمية الاقتصاديّة، وتنسجم مع رؤية قطر الوطنيّة 2030.

مركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم..
ملاذ آمن لحلّ المنازعات التّجاريّة في قطر

غرفة قطر
QATAR CHAMBER
مركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم
QATAR INTERNATIONAL CENTER
FOR CONCILIATION AND ARBITRATION

تأسّس مركز قطر الدّوليّ للتّوفيق والتّحكيم (QICCA) عام 2006 بقرار من مجلس إدارة غرفة قطر، بهدف إنشاء آلية فعّالة وسريعة لتسوية المنازعات بين الشّركات التّجاريّة القطرية، أو بين الشّركات الوطنيّة ونظيراتها الأجنبيّة.

وبصفته المركز الوحيد المخصّص في قطر لتسوية النّزاعات التّجاريّة، فإنّه يوفر الإدارة المؤسّسيّة لإجراءات التّحكيم والوساطة والتّوفيق، تحت إشراف مجلس إدارة المركز برئاسة سعادة الشّيخ خليفة بن جاسم بن محمد آل ثاني رئيس مجلس الادارة، وسعادة الشّيخ الدّكتور ثاني بن علي آل ثاني نائب رئيس مجلس الإدارة. والسّيّد إبراهيم محمد شهبيك أمينًا عامًّا للمركز.

المركز وجهة لحلّ النّزاعات عبر التّحكيم والتّوفيق والوساطة

خدمات المركز

يقدّم المركز خدمات حلّ النّزاعات عبر الوسائل البديلة مثل التّحكيم والتّوفيق والوساطة، وَفق المادة رقم 4 (الفقرة 9) من القانون رقم 11 لسنة 1990 الخاص بإنشاء غرفة قطر. وسعيًا للارتقاء بخدماته إلى المستوى الدّوليّ وتعزيز ثقافة التّحكيم محليًّا وعالميًّا، يتابع المركز ويطبق أحدث الاتّجاهات في إجراءات التّوفيق والتّحكيم، مع ضمان الحياد والاستقلال والسّرّيّة التّامّة، من خلال اعتماد المبادئ الأساسيّة لقواعد التّحكيم للأونسيترال بصيغتها المنقّحة لعام 2010.

ويحتفظ المركز بقائمة من المحكّمين والموفّقين والخبراء ذوي السّمعة الطّيّبة من جنسيّات مختلفة، ممن يتمتّعون بخبرة واسعة في مجالات وتخصّصات متنوّعة، بحيث يمكن للأطراف المتنازعة الاختيار من بينهم.

ويتمتّع مركز قطر الدّوليّ للتّوفيق والتّحكيم بعضويّة كاملة في الاتّحاد الدّوليّ لمؤسّسات التّحكيم التّجاريّ IFCAI.

مؤتمرات وندوات وورش

وبالإضافة إلى دوره الرّائد في التّحكيم، ينظّم المركز العديد من المؤتمرات والندوات والبرامج التّدريبيّة والورش، لإعداد وتأهيل كادر وطنيّ من المحكّمين والخبراء في التّحكيم التّجاريّ الدّوليّ، مع تعزيز استخدام الأساليب البديلة لتسوية المنازعات.

ينظم بشكل دوريّ «المؤتمر العالميّ للتّحكيم الدّوليّ»، الّذي يجذب أكثر من 1000 مشارك، بما في ذلك المسؤولين الحكوميين والمحكّمين والموفّقين والخبراء القانونيين وشركات المحاماة والممارسين من جميع أنحاء العالم.

ويدير مجموعة واسعة من نزاعات التّحكيم، مع التّركيز بشكل خاصّ على عقود البناء والتّمويل والاستثمار والطّاقة والشّركات والخدمات العامّة.

وبالإضافة إلى التّحكيم والوساطة والتّوفيق، يوفّر المركز خدمات تعيين الخبراء لبعض النّزاعات المتخصّصة، لضمان تقديم الحلول الدّقيقة والمتخصّصة للأطراف المعنيّة.

تطبيق أحدث اتّجاهات التّوفيق والتّحكيم مع ضمان الحياد والسّرّيّة

رسالة المركز

تتمثّل رسالة المركز في تقديم خدمات عالميّة المستوى في مجال التّسوية البديلة للنّزاعات التّجاريّة لأعضاء مجتمع الأعمال القطريّ والدّوليّ، وتوفير إطار موثوق وفعّال وملزم لتسوية النّزاعات خارج المحاكم الوطنيّة، مع الالتزام بالحلّ العادل والفوريّ للنّزاعات التّجاريّة والاستثماريّة، مما يسهم في تعزيز التّجارة والاستثمار في دولة قطر.

أهداف طموحة

يهدف المركز إلى تقديم خدمات تسوية المنازعات التّجاريّة المحلّيّة والدّوليّة من خلال وسائل التّسوية البديلة مثل التّحكيم والوساطة والتّوفيق، وَفق قواعد المركز المعتمدة للتّحكيم والوساطة والتّوفيق، وتوفير الاستشارات والخدمات اللّازمة لإجراءات تسوية النّزاعات التّجاريّة لأعضاء غرفة قطر وشركاء المركز، بالإضافة إلى رفع الوعي بأساليب التّسوية البديلة للنّزاعات.

ويسعى المركز إلى تطوير التّعاون مع المؤسسات والمراكز المتخصّصة في التّحكيم على المستويين الإقليميّ والدّوليّ، وينظّم المؤتمرات والنّدوات وورش العمل والدّورات التّدريبيّة الدّوليّة، ونشر البحوث والدّراسات المتخصّصة في مجال التّحكيم والتّوفيق.

ويهدف إلى إنشاء وتطوير قوائم متخصّصة للمحكّمين والموفّقين والخبراء المؤهّلين، والمتقنين لمتطلّبات وإجراءات التّحكيم والتّوفيق، وممارسة أيّ سلطات أو مهامّ أخرى ضروريّة لتحقيق أهداف المركز.

قواعد تحكيم المركز

منذ تأسيسه، حافظ المركز على قواعد تحكيم متوافقة تمامًا مع إطار عمل لجنة الأمم المتّحدة للقانون التّجاريّ الدّوليّ الأونسيترال (UNCITRAL). وفي عام 2021، شرع المركز في مراجعة شاملة لتحديث قواعده، بالتّشاور مع خبراء دوليين ومحكمين، وتم الانتهاء من القواعد الجديدة في 2024.

تهدف القواعد المحدّثة إلى زيادة الكفاءة والمرونة والوضوح الإجرائيّ وتقليل التّعقيد في النّزاعات المعقّدة، ودخلت حيز التّنفيذ في 1 يناير/كانون الثاني 2025. بالرّغم من اعتماد إطار الأونسيترال أساسًا، جرى تعزيز القواعد لتطبيق أفضل الممارسات الحديثة والمبادئ المستجدّة في التّحكيم الدّوليّ.

علامة فارقة في التّحكيم

شكّل عام 2024 علامة فارقة لمركز التّحكيم، إذ عالج 86 قضية تحكيم بقيمة إجماليّة تجاوزت ملياريْ ريال قطريّ، بالإضافة إلى 6 قضايا للوساطة والتّوفيق، حُلّت معظمها بنجاح.

المميّزات الرّئيسيّة للمركز

الموقع الاستراتيجيّ: يقع المركز في قلب الخليج، مما يوفر مكانًا مثاليًا محايدًا جغرافيًا وسهل الوصول للأطراف الدّوليّة، مما يعزّز دور قطر كوسيط موثوق في النّزاعات العالميّة.

قواعد التّحكيم الحديثة: تتوافق قواعد التّحكيم الخاصّة بالمركز لعام 2024 تمامًا مع إطار الأونسيترال وأفضل الممارسات الدّوليّة. تضمن هذه القواعد الوضوح والكفاءة واحترام استقلاليّة الأطراف، وتوّفر إجراءات قويّة للنّزاعات المعقّدة، بما فيها تعيين محكّمين للطّوارئ والإجراءات السّريعة عند الحاجة.

بيئة قانونيّة داعمة: توّفر دولة قطر إطارًا قانونيًا موثوقًا فيه للتّحكيم. يستند قانون التّحكيم القطريّ (القانون رقم 2 لسنة 2017) إلى قانون الأونسيترال النّموذجيّ، وتُعرف المحاكم القطريّة بموقفها المؤيّد للتّحكيم، بما في ذلك تنفيذ الأحكام الدّوليّة وَفق اتفاقيّة نيويورك لعام 1958.

قائمة خبراء متميّزة: يتيح المركز للأطراف الوصول إلى مجموعة متنوّعة من المحكّمين والوسطاء والخبراء ذوي الخبرة من مختلف الأنظمة القانونيّة والولايات القضائيّة.

دعم التّحكيم الحرّ: يقدّم المركز خدمات إداريّة لقضايا التّحكيم الحرّ، مع إجراءات وإرشادات رسوم معترف بها رسميًّا من محاكم الدّولة القطريّة لإدارة هذه الإجراءات.

التّمثيل الدّوليّ: تسمح قواعد المركز بمشاركة المحامين الدّوليين، مما يضمن قدرة الأطراف على الاستعانة بمحكّمين من اختيارهم.

الرّسوم التّنافسيّة: يقدّم المركز رسومًا تحكيميّة وإداريّة تعدّ من بين الأكثر تنافسيّة في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا.

المعايير العالميّة: إمكانية تطبيق أفضل الممارسات الدّوليّة، مثل قواعد IBA بشأن أخذ الأدلّة وكذلك المبادئ التّوجيهيّة لـIBA بشأن تضارب المصالح في التّحكيم الدّوليّ، ضمن الإجراءات الّتي يستخدمها المركز.

أنشطة وفعاليّات ومؤتمرات

أولًا: تسوية المنازعات التّجارية بين الشّركات

يقدم مركز قطر الدّوليّ للتّوفيق والتّحكيم بغرفة تجارة وصناعة قطر مجموعة من الخدمات المتكاملة، الّتي تهدف إلى إرساء ثقافة التّوفيق والتّحكيم داخل دولة قطر وَفق القوانين المعمول بها والنّظم الحديثة، فيما يطلق عليه حزمة «الوسائل البديلة للقضاء لحلّ المنازعات التّجاريّة». ويهدف التّوفيق إلى إيجاد حلّ في نزاع تجاريّ يجتهد فيه الوسيط لإزالة أوجه النّزاع وبذل المساعي في تقريب وجهات النّظر، ما يسمح بتسوية النّزاع بين الأطراف مع استمرار العَلاقة التّجاريّة الطّيّبة بين الأطراف لاحقًا.

أما من حيث التّحكيم فهي وسيلة منتشرة لحسم المنازعات التّجاريّة بين الشّركات والكيانات الاقتصاديّة، ويستند التّحكيم إلى قواعد تفصيليّة وضعها المركز تؤدّي في نهايتها إلى صدور حكم نهائيّ يسمى بحكم التّحكيم، يكون قابلًا للتّنفيذ من خلال المحاكم القطريّة.

ثانيًا: تقديم المشورة

يعاون المركز أعضاء الغرفة وغير الأعضاء عن طريق تقديم النّصح والمشورة بشأن كيفيّة إدراج شرط التّحكيم في تعاقداتهم التّجاريّة، ويعمل المركز على تقديم بعض الإرشادات بشأن كيفيّة سير إجراءات التّحكيم، وكيفيّة تسجيل طلب التّحكيم، وتقدير الرّسوم المقرّرة وغيرها من المعلومات ذات الصّلة بالتّوفيق والتّحكيم.

ثالثًا: تنظيم المؤتمرات والدّورات التّحكيميّة

في سبيل نشر ثقافة التّحكيم والتّعريف بالنظم والقواعد الخاصّة بها، يعمل المركز على تنظيم العديد من المؤتمرات والدّورات التّدريبيّة وورش العمل واللّقاءات بين خبراء في التّحكيم وممارسي التّحكيم وأعضاء المهن القانونيّة.

ويطبع المركز وينشر ويوزّع كتيّبات إرشاديّة للقواعد الخاصّة بالتّوفيق والتّحكيم.

رابعًا: تعزيز التّعاون مع مراكز التّحكيم

في إطار التّأكيد على دوره الإقليميّ والدّوليّ، وقّع مركز قطر الدّوليّ للتّوفيق والتّحكيم على اتّفاقيّات تعاون مع العديد من مراكز التّحكيم العالميّة في شتى الدّول، وكذلك التّنسيق والتّعاون مع الجهات الأكاديميّة كافّة، مثل كلّيّة القانون بجامعة قطر، وكلّيّة أحمد بن محمد العسكريّة، وكلّيّة الشّرطة والعيادات القانونيّة بالمؤسّسة القطريّة للحماية والتّأهيل الاجتماعيّ.

ويتعاون كذلك مع فعاليات مركز الدّراسات القانونيّة والقضائيّة التّابع لوزارة العدل القطريّة، ويشترك في تلك الفعاليّات.

التّدريب والتّطوير

منـذ تأسيسـه عـام 2006، سـعى المركـز إلى التّركيـز على بنـاء القـدرات في مجـال التّحكيـم وتسـوية المنازعـات مـن خلال تنظيـم برنامـج «تأهيـل وإعـداد المحكّـمين»، الّـذي يُنظّـم بالتّعـاون مـع جامعـة قطـر. يسـهم البرنامـج في تأهيـل أكثر مـن 100 متخصّـص سـنويًّا، مـن محـامين ومستشـارين قانونـيين ومـحترفين في مجـال التّحكيـم ووسـائل التّسـوية البديلـة للنّزاعـات. وهـو برنامـج متكامـل يجمـع بين المعرفـة النّظريّـة المتقدّمـة والتّدريـب العـمليّ، مما يضمـن إعـداد كادر وطنـيّ مـن المحكّـمين المؤهّـلين القادريـن على التّعامـل مـع النّزاعـات التّجاريّـة المعقّـدة بكفـاءة عاليـة.

المؤتمر العالميّ للتّحكيم الدّوليّ يجذب أكثر من 1000 مشارك

مرافق مركز التّحكيم

5 قاعات مجهّزة بالكامل مع مرافق تقنية وغرف استراحة.

قاعتان للمؤتمرات بسعة 300 شخص لكلّ منهما.

مرافق للمؤتمرات عن بعد والفيديو كونفرنس.

نظام تقديم وإدارة القضايا عبر الإنترنت.

300 موقف سيارات مجانيّ.

الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني رئيس مجلس إدارة غرفة قطر خلال كلمته في المؤتمر العالمي الخامس للتحكيم الدولي

إنجازات نوعيّة

استطاع مركـز قطـر الـدّولي للتّوفيـق والتّحكيـم تعزيـز رصيـده مـن الإنجـازات في مختلـف المجـالات، ومـن ذلـك:

- تنظيم المؤتمر العالميّ السّادس للتّحكيم.
- إصـدار قواعـد التّحكيـم الجديـدة ومراقبـة تطبيقهـا وتنفيذها بكفـاءة مـن فريـق المركز.
- تصنيـف المركـز في القائمـة البيضـاء الصّـادرة عـن المجلـة العالميّـة الرّائـدة في التّحكيـم (GAR) مـن بين ثلاثـة مراكـز تحكيـم في منطقـة الشّرق الأوسـط وشمال إفريقيـا.
- صـدور أحـكام تجـاوزت 90% مـن بين القضايـا المسـجّلة في أعـوام 2023 و2024.
- صـدور أحـكام تجـاوزت 35% مـن بين القضايـا المسـجّلة خلال العام 2025.
- تلقـي المركـز العديـد مـن دعـوات المشـاركة في مؤتمـرات وفعاليّـات التّحكيـم الدّوليّـة (سـنغافورة- القاهـرة- عمان- إسـطنبول- الـصّين- لنـدن).
- ارتفاع قيمة وعدد الدّعاوى المنظورة أمام المركز.
- الانتهـاء مـن صياغـة ومراجعـة قواعـد التّوفيـق مـع لجـان مختلفـة داخـل وخـارج دولـة قطـر.

إبراهيم محمد شهبيك

عمل دؤوب لترسيخ دور التّحكيم في التّسويات وفضّ المنازعات

إبراهيم محمد شهبيك الأمين العامّ لمركز قطر الدّوليّ للتّوفيق والتّحكيم، شخصيّة طموحة يعمل بمسؤوليّة والتزام لتحقيق أهداف التّحكيم ونشر الوعي بأهمّيّة التّحكيم كسبيل آخر لتسوية الخلافات وفضّ المنازعات. يحمل درجة الماجستير في القانون التّجاريّ الدّوليّ، ويمتلك كثيراً من الخبرات والعضويّات؛ فهو عضو اللّجنة الوطنيّة في محكمة التّحكيم التّابعة لغرفة التّجارة الدّوليّة. يسهم في تطوير معايير وممارسات التّحكيم العالميّة والسّياسات والشّراكات الدّوليّة. محكّم معتمد متخصّص في القانون التّجاريّ وإدارة المخاطر.

يتولّى الأمين العامّ مهمّة الإشراف على تنفيذ الخطط الاستراتيجيّة للمركز، بغية تعزيز خدمات التّحكيم والتّوفيق، وتعزيز شراكات التّحكيم العالميّة، والإشراف على البحوث القانونيّة والاقتصاديّة المتعلّقة بالتّوفيق والتّحكيم التّجاريّ، كما يشرف على قضايا التّحكيم ومراجعة أحكام التّحكيم النّهائيّة للتّحقّق من امتثالها الشّكليّ قبل إصدارها، وحلّ النّزاعات القانونيّة المتعلّقة بقواعد وإجراءات التّحكيم، فضلًا عن تنفيذ توصيات مجلس إدارة المركز وضمان الحوكمة الفعّالة، وإعداد وتقديم الخطّة الاستراتيجيّة السّنويّة لتحقيق أهداف المركز، ومراجعة سجل المحكّمين وتعيين المحكّمين في قضايا التّحكيم.

استطاع السّيّد إبراهيم شهبيك أن يثبت حضوره المميّز في ميادين التّحكيم، وكانت له مشاركات في كثير من المؤتمرات والنّدوات المحلّيّة والخارجيّة، أبرزها:

- المؤتمر الدّوليّ الثّاني للتّحكيم التّجاريّ، فكان رئيس إحدى جلساته.
- مؤتمر المحامين والمحكّمين، تحت شعار «بيئة قانونيّة استثماريّة».
- مؤتمر التّحكيم والاستثمار بتنظيم مركز القاهرة الإقليميّ.
- المؤتمر والملتقى السّنويّ لمركز التّحكيم التّجاري لدول مجلس التّعاون الخليجيّ، حول صياغة وإبرام عقود الدّولة والاستثمار والتّحكيم التّجاريّ الدّوليّ، وذلك بمدينة صلالة في سلطنة عمان.
- دورة إعداد وتأهيل المحكّمين في التّحكيم التّجاريّ الدّوليّ.

محكمة قطر الدّولية..
ريادة قانونيّة في التّحكيم والتّقاضي الدّوليين

محكمة قطر الدولية
ومركز تسوية المنازعات
QATAR INTERNATIONAL COURT
AND DISPUTE RESOLUTION CENTRE

تبوأت محكمة قطر الدّوليّة الّتي تسمى اصطلاحا «المحكمة المدنيّة والتّجاريّة لمركز قطر للمال» مكانة رائدة على المستوى الإقليميّ، وذلك من خلال اعتمادها لأفضل الممارسات في مجال تسوية المنازعات المدنيّة والتّجاريّة. تتميز قاعة المحكمة بأنّها مجهّزة بأحدث التّقنيات الّتي تسهّل من عملية التّقاضي وتتيح للأطراف مباشرة متطلّبات الدّعاوى عن بعد ودون الحضور.

تقدّم المحكمة خدماتها القضائيّة بواسطة فريق قلم المحكمة، برئاسة رئيس القلم الّذي يكون مسؤولًا عن إدارة القضايا المرفوعة أمام المحكمة. يقدّم رئيس القلم وفريقه المؤلّف من خبراء في إدارة القضايا وطاقم تقديم الدّعم المساعدة إلى الأشخاص الّذي يلجؤون إلى المحكمة، والّذين لديهم أسئلة متعلّقة بكيفيّة رفع قضيّة ما، أو هؤلاء الّذين يطلبون المساعدة فيما يتعلّق بالممارسات والإجراءات الواجب اعتمادها أمام المحكمة.

صلاحيّات الدائرة الإبتدائية بالمحكمة

تمارس المحكمة المدنيّة والتّجاريّة صلاحياتها المخوّلة إليها بموجب قانون مركز قطر للمال الصّادر بالقانون رقم (7) لسنة 2005 وتعديلاته، حيث تختصّ الدّائرة الابتدائيّة بالمحكمة بموجب أحكام المادة (8 بند3/ج) من القانون بالفصل في الامور التالية:

- جميع المنازعات المدنيّة والتّجاريّة النّاشئة عن المعاملات أو العقود أو التّرتيبات أو الوقائع الّتي تجري في المركز بين الكيانات المؤسّسة في المركز.
- جميع المنازعات المدنيّة والتّجاريّة النّاشئة بين هيئة المركز أو هيئة التّنظيم أو أجهزة المركز من جهة، والكيانات المؤسّسة فيه من جهة أخرى.
- جميع المنازعات المدنيّة والتّجاريّة النّاشئة بين الكيانات المؤسّسة في المركز والمقاولين المتعاقدين معها وموظفيها، ما لم يتّفق الأطراف على خلاف ذلك.
- جميع المنازعات المدنيّة والتّجاريّة النّاشئة عن المعاملات أو العقود أو التّرتيبات الّتي تتمّ بين الكيانات المؤسّسة داخل المركز وأشخاص يقيمون في الدّولة، أو كيانات مؤسّسة فيها، ما لم يتّفق الأطراف على خلاف ذلك.
- المنازعات المدنيّة والتّجاريّة المتعلّقة بالجهات الأخرى الّتي تُسند إليها بقانون.

السيد فيصل راشد السحوتي
الرئيس التنفيذي لمحكمة قطر الدولية

وتختصّ المحكمة بموجب أحكام المادّة 44 من القانون رقم 34 لسنة 2005 بشأن المناطق الحرّة، بالفصل في جميع المنازعات والدّعاوى المدنيّة والتّجاريّة فيما بين الشّركات المسجّلة في المناطق الحرّة، وبين الهيئة والأفراد والشّركات المسجّلة في المناطق الحرّة، أو بين الشّركات المسجّلة في المناطق الحرّة من جهة وبين الأفراد المقيمين في الدّولة أو الشّركات أو الكِيانات المنشأة خارج المناطق الحرّة من جهة أخرى، أيًّا كانت طبيعة العَلاقة القانونيّة موضوع النّزاع، وذلك فيما لم يتّفق الأطراف على تسوية النّزاع بالطّرائق البديلة.

كذلك تمارس المحكمة الصلاحيّات المخوّلة إليها بموجب أحكام القانون رقم (2) لسنة 2017 بإصدار قانون التّحكيم في الموادّ المدنيّة والتّجاريّة، وذلك إذا ما اختارها أطراف التّحكيم لتكون المحكمة المختصّة، حيث تقدّم المعاونة والمساعدة القضائيّة للتّحكيم إلى جانب اختصاصها الرّقابيّ بنظر دعوى بطلان حكم التّحكيم.

ولقد عرّفت المادّة الأولى من القانون المحكمة المختصّة بأنّها «دائرة منازعات التّحكيم المدنيّ والتّجاريّ بمحكمة الاستئناف، أو الدّائرة الابتدائيّة بالمحكمة المدنيّة والتّجاريّة لمركز قطر للمال، بناء على اتّفاق الأطراف».

وعلى ذلك، ينعقد الاختصاص للمحكمة بنظر مسائل التّحكيم المنصوص عليها في القانون، إذا ما ذهبت إرادة طرفي التّحكيم صراحة إلى اختيار المحكمة بوصفها محكمة اختصاص في مسائل التّحكيم.

منتدى الدّوحة للقانون

من أبرز الفعاليّات الّتي دشّنتها المحكمة بالتّعاون مع وزارة العدل، ومركز تسوية المنازعات، النّسخة الأولى من منتدى الدّوحة للقانون تحت عنوان «الاتّجاهات النّاشئة والرّؤى المستقبليّة»، وشهد المنتدى مشاركة رفيعة المستوى تضمّ نخبة من وزراء العدل، وفقهاء القانون، وصنّاع السّياسات العدليّة، إلى جانب خبراء ومختصّين من مختلف دول العالم، بما يعكس المكانة المتقدّمة الّتي باتت تحتلّها دولة قطر بوصفها مركزًا إقليميًّا ودوليًّا للحوار القانونيّ وتبادل الخبرات.

وقد حرص المنتدى على إبراز خصائص البيئة التّشريعيّة في دولة قطر ودورها في دعم وجذب الاستثمار الأجنبيّ، من خلال مناقشة الأطر القانونيّة والتّنظيميّة المرتبطة بالاستثمار والتّقنيات النّاشئة، وقضايا الحوكمة، وآليّات تسوية منازعات الاستثمار في القانون القطريّ.

وشكّل منتدى الدّوحة للقانون منصّة دوليّة رائدة لتعزيز سيادة القانون واستشراف مستقبل التّشريعات والقضاء، وتسليط الضّوء على الأطر القانونيّة للقطاعات الاقتصاديّة الحيويّة، ودورها في توفير بيئة استثماريّة آمنة وجاذبة، عبر تبادل الخبرات ومناقشة أحدث المستجدّات في القانون القطريّ والقانون المقارن. ويكتسب المنتدى أهمّيّة خاصّة لكونه أكبر حدث قانونيّ يعقد في دولة قطر في توضيح الخصائص التّشريعيّة والتّنظيميّة للقطاعات الحيويّة والنّاشئة، بما يمكّن المستثمرين من فهم الأطر القانونيّة ذات الصّلة بأنشطتهم، ويعزّز الحوار بين الجهات الحكوميّة والقطاع الخاصّ والخبراء القانونيين، ويسهم في تحسين بيئة الأعمال ودعم الشّراكات بين القطاعين العامّ والخاصّ.

المحكمة منصّة دوليّة رائدة لتعزيز سيادة القانون

المنتدى الدّوليّ للمحاكم التّجاريّة

استضافت المحكمة الاجتماع الخامس للمنتدى الدّوليّ الدّائم للمحاكم التّجاريّة الّذي عقد للمرّة الأولى في مدينة بمنطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا. وصفت هذه النّسخة بـ«الاستثنائيّة»، وحقّقت إنجازًا نوعيًّا، حيث وقّع أكثر من 170 مشاركًا من رؤساء المجالس القضائيّة، كممثّلين لأكثر من 50 محكمة تجاريّة من شتى قارّات العالم، مذكرة تفاهم جماعيّة لـ«الاعتراف المتبادل بالأحكام».

وأوضح فيصل راشد السّحوتيّ -الرّئيس التّنفيذيّ لمحكمة قطر الدّوليّة ومركز تسوية المنازعات- أن «الاعتراف المتبادل بالأحكام» كان النّقطة الّتي يفتقدها قطاع القضاء في العالم، وذلك لتأسيس شراكة تصبّ في مصلحة المتقاضين ومصلحة التّجارة بشكل عامّ.

«الاعتراف المتبادل بالاحكام» إنجاز نوعيّ

شبّه السّحوتيّ «الاعتراف المتبادل بالأحكام» بجسر تواصل بين محاكم دول المنتدى الـ57 لعبور الأحكام، وتنفيذها فيما بينها من دولة إلى دولة، وذلك بسلاسة وبما يتناسب مع الأحكام والقوانين الخاصّة بكلّ دولة.

ولتوضيح أهمّيّة هذا الاعتراف، أضاف: إذا صدر حكم قضائيّ ماليّ على أحد الأشخاص في قطر لصالح شخص آخر بالسّعوديّة مثلًا، فيمكن تنفيذ هذا الحكم في السّعوديّة من خلال مصادرة ممتلكات أو أصول المدّعى عليه، والعكس صحيح، وهذا يشمل كلّ الدّول الـ57 المنضمّة للمنتدى الدّوليّ للمحاكم التّجاريّة.

الفصل الخامس

محامون صنعوا النجاح

محمد بن لحدان المهندي

مؤسّس ورئيس مكتب المجد للمحاماة والاستشارات القانونيّة

مسيرة نجاح توِّجت بجائزة أفضل مكتب محاماة في قطر

المحاميّ محمد بن لحدان المهنّديّ مؤسّس ورئيس "مكتب المجد للمحاماة"، ورئيس مجلس إدارة "جمعيّة الخبراء والمحكّمين التّوعويّة الثّقافيّة القطريّة"، صنع مسيرة نجاح في عالم المحاماة والتّقاضي توِّجت مؤخّرًا بحصول مكتبه على جائزة أفضل مكتب محاماة في قطر لعام 2025 - مرتبة الشّرف، وجائزة أفضل فريق في مجال التّكنولوجيا والإعلام والاتّصالات لعام 2025 - مرتبة الشرف، جائزة أفضل فريق في مجال الملكيّة الفكريّة لعام 2025 - مرتبة الشّرف.

رصيده حافل بكثير من الإنجازات، ولديه الكثير من المناصب والعضويّات؛ فهو محكّم معتمد في العديد من المراكز، وعضو مجلس إدارة "جمعيّة المحامين القطريّة"، وعضو لجنة قَبول المحامين في "وزارة العدل"، وعضو رابطة المحامين الدّوليين "IBA"، كما يمتلك خبرة في القانون التجاري وقوانين المال والأعمال وكذلك خبرة طويلة في قانون المناقصات والمزايدات.

رحلة العمل القانوني

ارتكزت مسيرة محمد بن لحدان المهندي على خطوات ثابتة في عالم القانون، وصولا إلى افتتاح مكتب المجد للمحاماة والاستشارات القانونيّة، يقول: بعد تخرّجي في أكاديميّة شرطة دبي عام 2009، مارست العمل ضابطا قانونيّا، وتدرّجت في الأعمال القانونيّة وصولا إلى منصب نائب مدير الإدارة القانونيّة .

كنت شغوفا بممارسة المهنة منذ دراسة القانون في الكلّيّة، وذلك نظرًا لأهمّيّة المحامي. بعد تخرّجي رسمت خريطة طريق للوصول إلى الاستقرار الماليّ والأسريّ، وفي عام 2017 خرجت من الوظيفة، وبدأت أتعمّق في المهنة أكثر، ثم أسّست مكتب المجد للمحاماة عام 2018، وعملت على تكوين قاعدة من المستشارين وفريق إداريّ. بدأت أجتهد لأخذ الدّورات التّخصّصيّة واطّلع على أحدث منصّات التّقاضي، ثم انتقلت إلى الدّراسات العليا وحصلت على الماجستير في جامعة قطر، وقُبلت بهذا المسار وهو من المسارات صعبة القبول، ثم اجتزته بنجاح، والحمد لله.

رصيد من الإنجازات

- محكّم دوليّ معتمد في مركز قطر الدّوليّ للتّوفيق والتّحكيم
- عضو رابطة المحامين الدّوليين «IBA»
- عضو مجلس إدارة جمعيّة المحامين القطريّة
- عضو لجنة قَبول المحامين في وزارة العدل

اجتياز التّحديات بالتّخطيط السّليم

تعلّم في مسيرته التّعليميّة أنّ التّحديات يتخطّاها الإنسان بالتّخطيط السّليم لأهدافه وطموحه، وكان التّحدي الأكبر أمامه أن ينتقل من القانون العامّ خلال عمله على قانونيْ العقوبات والإداريّ وجزء من القانون المدنيّ، وانصبّ التّركيز الأكبر على القانون الجنائيّ والإداريّ، فانتقل إلى القانون الخاصّ وتمكّن من تجاوز هذا التّحدّي؛ ففي الماجستير درس القانون القطريّ بعمق من جوانب عدّة تتعلّق بالمقاولات والمعاملات المصرفيّة ونظريّة العَقد والتّحكيم، وامتلك معرفة أعمق عن أحكام القانون القطريّ ذات الصّلة بهذه المسائل.

واجه تحدّيا آخر عند اختيار فريق العمل والبحث عن كفاءات في سوق العمل، وهو أمر ليس سهلًا، إذ يحرص على الظّهور بمظهر إيجابيّ وإعداد المذكّرات بجودة واحترافيّة وتمثيل موكّليه أفضل تمثيل، إلى جانب اعتماد أفضل أسلوب في التّواصل مع الموكّلين واستيعاب ملفّاتهم والمحافظة على استمراريّة المكتب برؤية واضحة لتحقيق أفضل مستويات النّجاح، وتمكّن -بفضل الله وعونه- من تجاوز هذا التّحدي، وأصبح مكتب المجد في الصّدارة وينافس على أفضل الخدمات القانونيّة، ويعدّ مؤسّسة مهنيّة قانونيّة تعمل في جميع القطاعات، ويمتدّ تمثيلها داخل قطر وخارجها.

اختصاصات وخدمات قانونيّة شاملة

من باب الحرص على تقديم أفضل الخدمات القانونيّة، يقول المهنّديّ إنّه اختار نخبة من المحامين والمستشارين القانونيين في مكتب المجد؛ لتقديم الخدمات بجميع التّخصّصات القانونيّة بأعلى المعايير وتشمل:

التّحكيم | التّقاضي وتسوية النّزاعات | البنوك والتّمويل | قانون الشّركات

الإنشاءات والمشاريع | قانون الأسرة | التّأمين | العمل والتّوظيف

الملكيّة الفكريّة | الضّرائب | النّزاعات الجنائيّة | القانون المدنيّ

وبذلك أصبح مكتب المجد قادرًا على ممارسة القانون في مجالات مختلفة، مثل القانون المدنيّ والقانون الجنائيّ وقانون الشّركات والقوانين والأنظمة الماليّة. يعتقد اعتقادًا راسخًا أنّ القانون المدنيّ يعدّ قطاعًا مهمًّا جدًّا من قطاعات القانون، حيث مهّد الطّريق لتطبيق القوانين واللّوائح الخاصّة الأخرى. ينظّم ويحمي الأشخاص الطّبيعيين أو الأشخاص الاعتباريين (مثل الشّركات)، بالإضافة إلى أنّه ينظّم العَلاقات الماليّة. يؤكّد المهنّديّ أن خبرة مكتبه في تلك المجالات المختلفة، وأنّه قادر على تقديم الخدمات القانونيّة بأعلى المعايير الّتي يتوقّعها العملاء دائمًا.

أوّل رئيس لجمعية الخبراء والمحكّمين وعضو لجنة قَبول المحامين

أسلوب خاصّ في التّعامل مع الموكّلين

يشير المهنّديّ إلى أنّ مكتب المجد ينفرد بأسلوب تعامل مميّز، من منطلق أنّه يعدّ من القياديين العاملين في المجال القانونيّ القطريّ لجهة نوعيّة الخدمة المقدّمة لزبائنه، وبالتّالي فإنّ فهمه لطبيعة المجتمع القطريّ والظّروف المحيطة به، فضلًا عن عَلاقته المتينة واتّصالاته الوثيقة مع اللّاعبين الأساسيين في السّاحة القطريّة، ينعكس إيجابًا على مصالح موكّليه؛ فيتّخذ بموجب ذلك القرارات التّجاريّة الصّحيحة والملائمة لأعمالهم ومشاريعهم، مقترنة بالدّقّة في التّعامل مع القضيّة والمتابعة الجيّدة والدّؤوبة والعمل الاحترافيّ.

المجد للمحاماة
AL MAJD LAW FIRM

العَلاقات مع العملاء والموكّلين

ترتكز علاقة مكتب المجد للمحاماة مع العملاء والموكّلين على الالتزام العميق باحتياجاتهم، والنّزاهة الّتي لا تتزعزع، من خلال فهم تعقيدات موقف كلّ عميل، وتقديم حلول قانونيّة مصمّمة خصيصًا لظروفهم الفريدة، بما يمكّننا من السّير في طريق النّجاح وصولًا إلى الحصول على الأحكام القضائيّة لمصلحتهم.

إنجازات وجوائز مرموقة

خلال مسيرة عمل مكتب المجد للمحاماة، تمكّن من تحقيق كثير من النّجاحات والإنجازات، من ضمنها الحصول على كثير من الأحكام المميّزة في القضاء الوطنيّ أو التّحكيم في نزاعات التّطوير العقاريّ والمقاولات، ويفخر محمد بن لحدان المهنّديّ بأن مكتبه من أكثر المكاتب الّتي تناولت قضايا التّطوير العقاريّ.

- **ثلاث جوائز مميّزة ضمن منتدى قطر لقانون الأعمال 2025 الّذي نظّمته شركة ليكسيس نيكسيس.**
- **جائزة أفضل مكتب محاماة في قطر لعام 2025 - مرتبة الشّرف.**
- **جائزة أفضل فريق في مجال التّكنولوجيا والإعلام والاتّصالات لعام 2025 - مرتبة الشّرف.**
- **جائزة أفضل فريق في مجال الملكيّة الفكريّة لعام 2025 - مرتبة الشّرف.**
- **جائزة أفضل مكتب صاعد للعام - قطر 2025 - ضمن فعاليات The Law›s Finest Awards.**

> **مكتب المجد الأسرع نموًّا في قطر والأكثر نجاحًا في ساحات القضاء**

شراكات إقليميّة ودوليّة

يؤكد المهنّديّ أنّ بناء الأسس النّاجحة يفتح آفاق التّوسّع والشّراكات العالميّة، لذلك استطاع مكتب المجد أن يقدّم نموذجًا للخبرة والتّميّز في المرافعات وحلّ النّزاعات وتمثيل العملاء أمام المحاكم والهيئات القضائيّة بدقّة وتفانٍ ورؤية قانونيّة معمّقة؛ فبرز حضوره كشريك موثوق في قضايا التّحكيم محليًّا ودوليًّا، من خلال اعتماد نهج فعّال وعمليّ في إدارة النّزاعات. تمكّن المكتب من بناء شراكات استراتيجيّة وتحالفات مع بعض الكِيانات الّتي تجمع مع يقارب 300 مكتب محاماة دوليّ موجود في 102 دولة، بالاضافة إلى تعامله مع مكاتب محاماة في المنطقة.

مكتب المجد الأسرع نموًّا

إنّ حصولنا على هذه الجوائز ما هو إلّا انعكاس لالتزام مكتب المجد ومثابرتنا وسعينا المستمرّ نحو التّميّز، وحرصنا الدّائم على تقديم خدمات قانونيّة رفيعة المستوى، الأمر الّذي رسّخ مكانته بين أبرز مكاتب المحاماة الرّائدة والأسرع نموًّا في قطر، ويحظى بثقة عملائه في مختلف القطاعات.

قضايا وتوكيلات وعقود استثماريّة

عمل المكتب على العديد من القضايا والخدمات في مجالات عدّة، منها على سبيل المثال: قضايا الإنشاءات، ونزاعات الشّركات، والقضايا الجنائيّة وغيرها، ولديه فريق متعدّد الجنسيّات قادر على العمل في العديد من المسائل مثل التّقاضي والتّحكيم والصّياغة القانونيّة والعقود وما إلى ذلك محليًّا ودوليًّا، ولديه كذلك قائمة موكّلين من أعرق المؤسّسات والشّركات المحلّيّة والأجنبيّة الّتي أسّست في قطر، مثل شركة (كيتا).

المساهمة في نهضة المحاماة

يحرص مكتب المجد للمحاماة دائمًا على امتلاك أحدث التّقنيات والأنظمة الّتي تساعد في تحسين مكاتب المحاماة بدولة قطر، ونتيجة لخبرة المكتب واستخدام التّقنيات فهو قادر على خدمة عملائه بأفضل طريقة ممكنة، كذلك فإنّه يمتلك القدرة على المساهمة في النّهوض بمهنة المحاماة بالدّولة لتتماشى مع أفضل المعايير الدّوليّة لتحقيق رؤية قطر 2030.

المجد

معايير مهنيّة وخدمات احترافيّة

يحرص مكتب المجد على تقديم خدمات قانونيّة متميّزة وَفق أعلى معايير الأخلاق والاحترافيّة. وعلى مرّ السّنين، توسعت تخصّصات المكتب وتعزّزت خبرات فريقه، ليواكب التّعامل مع القضايا المعقّدة في مجالات التّقاضي، وقانون الشّركات والتّجارة، والتّحكيم، والاستشارات التّنظيميّة، والإنشاءات، والخدمات المصرفيّة والماليّة، والتّأمين، والتّكنولوجيا، والإعلام، والاتّصالات، والملكيّة الفكريّة، وقانون العمل.

نصائح للمستثمرين

يرى المحاميّ محمد بن لحدان المهنّديّ أنّ هناك صماميْ أمان لأيّ مستثمر؛ أوّلهما الحاجة إلى مكتب محاماة يستوعب رؤيته التّجاريّة ويبلورها في إطار قانونيّ سليم، وثانيهما الحاجة إلى مكتب تدقيق قادر على إدارة الأمور الماليّة بطريقة سليمة، وبذلك يستشعر أيّ خطر قريب ويتّخذ الإجراء المناسب.

تطوّر التّشريعات وسرعة التّقاضي

يتحدّث المهنّديّ بسعادة كبيرة عن تطوّر التّشريعات القانونيّة الّتي أسهمت في نهضة عمل المحاماة، ويقول إنّ سرعة التّقاضي ميزة كبيرة، إنّها لغة العصر وتحقّق طموح المستثمر، وعندما يكون هناك تشريعات خاصّة في كلّ قطاع تتّضح الرّؤية أمام القاضي لاتّخاذ الأحكام المناسبة في زمن قياسيّ؛ فمثلا أنشئت لجنة فضّ المنازعات العقاريّة للتّسهيل على مشتري الوحدات العقاريّة لأخذ حقوقهم من المطوّرين، وسهّلت للمطوّر العقاريّ فسخ العقد في حال إخلال المشتري بسداد الأقساط.

النّظرة المستقبليّة للمهنة

تأسيسًا على النّهضة التّنمويّة الشّاملة الّتي تشهدها البلاد في مختلف المجالات، يرى المهنّديّ مستقبلًا زاهرًا ومزدهرًا لقطاع المحاماة، إذ أصبح ركيزة أساسيّة متلازمة مع مسيرة التّنمية، كما أنّ المحاماة أداة أساسيّة في ترسيخ العدالة، ولذا فإنّه ينصح الخرّيجين الجدد بالإقبال على مهنة المحاماة، بدلًا من التّوجّه نحو الوظيفة، ويدعوهم إلى خوض التّجربة ومراكمة الخبرات، ثم تأسيس مكتب محاماة.

الذّكاء الاصطناعيّ

لا يمكن تقديم استشارات قانونيّة من دون وجود بشر، ولا يمكن الاعتماد على الذّكاء الاصطناعيّ في ذلك، فهو يعتمد على المعلومات المخزّنة، لكنّه لا يستطيع قراءة الأحداث المستجدّة الّتي لا توجد معلومات سابقة عنها.

> خبرة مهنيّة عالية في التّعامل مع القضايا المعقّدة في قانون الشّركات والتّجارة

خلاصة الخبرة وخدمة المجتمع

يستخلص المحاميّ محمد بن لحدان المهنّديّ من خبرته المهنيّة بعض النّصائح الّتي يتوجّه بها إلى المجتمع، حتّى لا يقع النّاس ضحيّة الجهل القانونيّ؛ فالوعي القانونيّ أفضل وقاية وحماية للنّاس. هذه الوقاية تتطلّب حسن اختيار الوكيل القانونيّ الأمثل، والمؤسّسة القانونيّة القادرة على استيعاب أعماله، والمكتب المرخّص من وزارة العدل الحافظ لحقوقه.

مناصب وتجارب

خاض محمد بن لحدان المهنّديّ انتخابات جمعيّة المحامين القطريّة، وفاز بعضويّة مجلس الإدارة، وجدّد عضويّته في الجمعيّة، ويفتخر بدعم الجمعيّة له من خلال التّجديد له. وعند إشهار جمعيّة الخبراء والمحكّمين التّوعويّة الثّقافيّة، طُرحت فكرة الانضمام إلى مجلس الإدارة، وكانت الانتخابات في فبراير/شباط 2024، وفاز ليكون أوّل رئيس لجمعيّة الخبراء والمحكّمين، وكان التّحدّي القائم هو نشر ثقافة التّحكيم في دولة قطر إلى أن أصبحت واحدة من الجمعيّات النّشطة. كما يفتخر بتعيينه في مجلس الوزارة، عضوًا في لجنة كورونا.

عبدالله محمد السعدي

محام تمييز

مؤسس ورئيس مكتب عبد الله السعديّ للمحاماة

الوكيل القانونيّ لكبرى شركات التّطوير العقاريّ وقطاع المقاولات والمؤسّسات الصّحّيّة الخاصّة.	
محكّم في مركز قطر الدّوليّ للتّحكيم سابقًا.	عضو في جمعيّة المحامين القطريّة.
عضو سابق في مجلس إدارة جمعيّة المحامين القطريّة.	عضو اللّجنة المنظّمة لمنتدى قانون الشّركات في قطر.

عبد الله السّعديّ محامٍ مقيّد أمام محكمة التّمييز القطريّة، يعدّ من أبرز الوجوه القطريّة في عالم المحاماة والقانون، تمتدّ خبرته عبر عَقدين من الزّمن.

بدأ حياته العمليّة عقب الثّانويّة العامّة، إذ عمل بالتّجارة في سنّ مبكرة لمدّة من الزّمن، تعرّف خلالها على أوضاع السّوق. اكسبته سنوات العمل خبرة كبيرة في التّعامل مع الأمور التّجاريّة، وصقلت معرفته بأمور الحياة وهو في مقتبل العمر.

التحق بكلّيّة الحقوق في جامعة بيروت العربيّة، وبجانب الدّراسة عمل موظّفًا بالشّؤون الإداريّة في وزارة العدل، وقد آثر دراسة الحقوق لأنّها تتناسب مع عمله وطموحاته. بعد إنجاز دراسته الجامعيّة انتقل للعمل باحثًا قانونيًا في إدارة قضايا الدّولة، عام 2004.

تدرّج في إدارة قضايا الدّولة بوزارة العدل كمحامي أمام محكمة الابتدائيّة، ثم ومن بعدها في الاستئناف، وصولا بجدارة عمله إلى محامٍ تمييز أمام المحاكم القطريّة. ترأس عددًا من الاقسام بإدارة قضايا الدّولة، ودرّب مجموعة من المحامين في الإدارة.

> **المسؤولية والأمانة ركنان أساسيان في استراتيجية عمل المحامي الناجح**

سمات عمله

يتعامل مع كلّ قضيّة قانونيّة باهتمام وشغف ومتابعة حثيثة، حتّى يتمكّن من إنجازها بنجاح، مما أكسبه سمعة طيّبة، ومن ثَمّ يقصده المستثمرون وأصحاب القضايا من مختلف شرائح المجتمع. ويعمل بدرجة عالية من الاحترافيّة والدّقّة والسّرعة، ويلتزم في الوقت عينه بالوضوح مع الموكّلين، ويقدّم لهم الرّأي القانونيّ المتعلّق بالمسألة من جوانبها كافّة، حتّى ولو لم يرق للموكّل، ويحمل على عاتقه زيادة وعي الموكّل بأيّ خطر قد يواجهه إبّان القضيّة.

يعدّ مكتب عبد الله السّعديّ للمحاماة والاستشارات القانونيّة من أبرز المكاتب الّتي يزهو بها قطاع المحاماة في دولة قطر.

جاءت فكرة إنشاء المكتب، عام 2015، كثمرة سنوات طويلة من العمل في التجارة سابقاً والقضايا حالياً، وقد صقلته تلك الآونة بالخبرات والمهارات اللّازمة لإنشاء مكتبه.

يقدّم المكتب الخدمات القانونيّة لمختلف أنواع الدّعاوى القضائيّة، منها الدّعاوى الإداريّة، والمدنيّة، والتّنفيذيّة المرفوعة من الدّولة أو عليها، فضلًا عن النّزاعات الّتي تكون أطرافها شركات تجاريّة. تضمّن عمله صياغة العقود القانونيّة ودراستها ومراجعتها. لديه نخبة من أشهر المحامين والمستشارين القانونيين في جميع التّخصّصات القانونيّة.

مجالات العمل

- القانون المدنيّ
- القانون التّجاريّ
- قانون الشّركات
- الخدمات المصرفيّة والتّمويل
- الملكيّة الفكريّة
- براءة الاختراع
- قوانين الرّعاية الصّحّيّة
- قوانين التّأمين
- قوانين الوساطة العقاريّة

خبرة ممتدة لـ 22 عاما

بدأت خبرته المهنيّة عبر الممارسة الفعليّة للمحاماة، من خلال التّمثيل أمام القضاء، وكتابة المذكّرات، وتقديم الطّعون، وكثرة الاطّلاع على مجريات الأمور، واكتسب مهارة البحث في الكتب والنّصوص القانونيّة المختلفة في أمّهات الكتب القانونيّة ومتابعة مسيرة أعلام القانون القدامى.

المحاماة رسالة سامية

عبدالله السعدي للمحاماة
ABDULLA AL-SAADI LAW FIRM

يرى المحامي عبد الله السّعديّ أن المحاماة مهنة ذات رسالة سامية، ليست مجرّد عمل قانونيّ أو نشاط مهنيّ، بل رسالة وطنيّة تُسهم في تكريس مبادئ العدالة وتعزيز سيادة القانون، وحماية حقوق الأفراد والمؤسّسات. المحامي القطريّ له دور وطنيّ راسخ ورسالة مهنيّة متجدّدة، ويعدّ اليوم أحد الأعمدة الرّئيسة في بناء دولة المؤسّسات والقانون.

ومن وجهة نظره، يجب أن يكون المحامي صادقًا شفّافًا، لا ينجرف لنقاشات سطحيّة، بل يبني نقاشاته على أساس المنطق القانونيّ والعمليّ.

تدرجت مناصبه في إدارة قضايا الدّولة على النّحو التّالي:

- محامي دولة. ابتدائي – استئناف – تمييز
- رئيس قسم قضايا الاستئناف.
- رئيس قسم قضايا التّنفيذ.
- عضو لجان التّحقيق بالوزارة.

يقول عبدالله السعدي إنّ التّحدّي الأكبر لأيّ محامٍ هو كسب ثقة النّاس، وهذه مهمّة ليست سهلة، إذ يجب على المحامي أن يحظى بتلك الثّقة من خلال ما يقدّمه من الرّأي والمشورة والتّفاني في العمل.

من أهمّ التّحدّيات أيضًا الالتزام بما عليه سواء داخليًّا تجاه المحامين والإداريّين في المكتب أو خارجيًّا تجاه الموكّل والشّركة والأسرة والمجتمع ككلّ.

التوعية المجتمعية

يسعى مكتب عبد الله السّعديّ للمحاماة إلى ممارسة دور أكبر في توعية الجمهور بالقوانين القطريّة عبر المنصّات، أو اللّقاءات التّلفزيونيّة، فضلًا عن التّوسّع في تقديم الخدمات القانونيّة المتميّزة، وَفق أحدث الوسائل التّقنيّة مع الشّركات الكبرى، مما قد يرفع كفاءة المكتب، مستندا إلى الخبرات العريقة الّتي جناها السّعديّ طوال سنوات العمل.

نصائح للمحامين الجدد

يؤكّد السّيّد عبد الله السّعديّ أنّه لا بدّ للمقبلين على المهنة أن يدرسوا وضع السّوق أوّلا، وأن يكتسبوا الخبرة القانونيّة المعرفيّة والعمليّة، وذلك قبل دخول المهنة، وألّا يكتفوا بالدّراسة الجامعيّة، ويجب عليهم الممارسة الفعليّة والعمليّة والتّدرّب لدى مكاتب المحاماة الكبرى، ما أتيح لهم ذلك.

الدكتور أحمد بن زايد الحسن المهندي

محامٍ بالتّمييز

مؤسّس ورئيس مكتب الاتّفاق للمحاماة والاستشارات القانونيّة

محامٍ وأستاذ جامعيّ ومدرّب معتمد متميّز بخبرات قانونيّة واسعة

محامٍ مخضرم في محاكم التّمييز القطريّة. قدّم مسيرة مهنيّة متميّزة امتدّت أكثر من 30 عامًا تنوّعت ما بين المناصب الإداريّة والقانونيّة والعسكريّة، بما في ذلك خدمته كخبير أمنيّ بارز في وزارة الداخليّة. شغل مراتب عسكريّة مختلفة، ووصل إلى رتبة عميد، وشغل مناصب إداريّة، بما في ذلك منصب المدير أكثر من عَقدين من الزمن. أسهمت خبراته في ميادين الأمن والتّنمية الاجتماعيّة والقانونيّة في تشكيل مساره المهنيّ بشكل كبير.

بدأت مسيرة الدّكتور أحمد بن زايد الحسن المهنّديّ العلميّة بتخرّجه في كلّيّة القانون عام 1995 من جامعة بيروت العربيّة، وحصوله على درجة الماجستير والدّكتوراه في مجال القانون الجنائيّ من جامعة القاهرة، وقد امتدّت أعماله ما بين المجالات الأكاديميّة، كأعمال التّدريس والتّدريب بصفته عضوًا في الهيئة التّدريسيّة بكلّيّة الشّرطة، والمجالات القانونيّة. وهو أيضًا أستاذ جامعيّ ومدرّب معتمد متميّز.

أدّى دورًا حاسمًا في تثقيف المجتمعيْن القانونيّ والأمنيّ في قطر، وأسهم في تطوير المناهج الدّراسيّة والأبحاث العلميّة بمجموعة متنوعة من المجالات القانونيّة، وحصد العديد من الدّورات التّدريبيّة في مجالات قانونيّة عدّة منها القانون الجنائيّ وإدارة الأزمات والقيادة الاستراتيجيّة في معهد الشّرطة للتّدريب.

لا تتوقف مسيرة الدّكتور أحمد عند ذلك، فلديه طموح مهنيّ واسع وكبير، فيستكمل رحلته المهنيّة كخبير قانونيّ ومحامٍ، وأستاذ في القانون الجنائيّ، وعميد متقاعد في قطر، ويشارك في مجموعة متنوّعة من الأنشطة القانونيّة والتّدريبيّة، ويسهم بخبرته في ميادين القانون والأمن.

أثرى المكتبة القانونيّة بمؤلفات وأبحاث في موضوعات عدّة حول القضايا القانونيّة المختلفة، وكُرِّم لخبرته الطويلة في عمل المحاماة، وشارك في مؤتمرات وفعاليات متنوّعة، بما في ذلك مؤتمر العمل الدّوليّ بالدّوحة، ومؤتمر الأمم المتّحدة لمنع الجريمة في قطر، ومؤتمر مسؤوليّة الشّركات الاجتماعيّة في الدّوحة.

الإتفاق
للمحاماة والإستشارات القانونية
ALETEFAQ LAW FIRM

أسّس الدّكتور أحمد المهنّديّ مكتب الاتّفاق للمحاماة لتقديم أفضل الخدمات القانونيّة والحلول المتكاملة في كلّ المجالات القانونيّة من خلال مجموعة مميّزة من المحامين والإداريين والمتخصّصين في عالم القانون. يتميّز المكتب بالتّنوّع والاختصاص، ويتعامل مع جميع أنواع القضايا المدنيّة، والتّجاريّة، والجنائيّة، والعمّاليّة، والضّريبيّة وقضايا التّعويضات، وتنفيذ الأحكام والأوامر القضائيّة، وتحصيل الدّيون بالطّرق الودّيّة والقانونيّة، وكلّ الدّعاوى أمام محاكم الاستثمار.

يضمّ مكتب الاتّقان للمحاماة والاستشارات القانونيّة العديد من الأقسام، أبرزها:

أولًا: القسم القضائيّ

صياغة جميع أنواع العقود والتّمثيل في القضايا كافّة أمام كلّ المحاكم بدولة قطر، بدرجات التّقاضي كلّها (الابتدائيّة والاستئنافيّة والتّمييزيّة) والملاحقة الدّوليّة في قضايا الأموال.

ثانياً: القسم التّجاريّ/ والشّركات

صياغة كلّ أنواع عقود الشّركات -تأسيس الشّركات بأنواعها كافّة- واعتماد جميع قرارات الجمعيّات العامّة لدى الجهات المختصّة، وتمثيل الشّركة أمام الجهات الحكوميّة والقضائيّة.

ثالثاً: قسم التّحكيم وتسوية المنازعات

يضمّ المكتب مجموعة من أفضل المحامين والمستشارين في مجال التّحكيم وتسوية المنازعات والتّمثيل لدى مركز قطر الدّوليّ للتّوفيق والتّحكيم- ومحكمة قطر الدّوليّة بمركز قطر للمال QFC.

الدّراسات القانونيّة

لا يكتفي مكتب الاتّفاق للمحاماة والاستشارات القانونيّة بتقديم الحلول التّقليديّة فقط، بل ينجز الأبحاث القانونيّة كذلك؛ لإيجاد طرائق مبتكرة لحلّ القضايا المعقّدة، ويقدّم المكتب خدمات قانونيّة بإجراء الدّراسات القانونيّة المفيدة.

خدمات قانونيّة مميّزة

يضمّ مكتب الاتّفاق للمحاماة والاستشارات القانونيّة مجموعة من المحامين والمستشارين في كلّ المجالات القانونيّة لإنجاز الأعمال وتقديم الاستشارات القانونيّة الشّفويّة والمكتوبة، سواء في المعاملات المدنيّة بأنواعها -وكذلك الجنائيّة- وَفق أسس قانونيّة سليمة. لدى المكتب خبرة في إجراءات التقاضي أمام المحاكم القطرية جميعها؛ الابتدائيّة، الاستئنافيّة، ومحكمة التّمييز القطريّة «أعلى الهرم القضائيّ».

صاحب دور بارز في نشر ثقافة الوعي القانونيّ والأمنيّ في قطر

نجاحات مشهود لها

حقّق المكتب العديد من النّجاحات أمام محكمة التّمييز لصالح موكّليه، وكذلك التّمثيل أمام الجهات الحكوميّة بالدّولة وإجراء المفاوضات الودّيّة للصّلح، كما يعمل المكتب مع شركائه خارج الدّولة لتلبية خدمات موكّليه «دول مجلس التّعاون الخليجيّ- بريطانيا- الولايات المتّحدة الأمريكيّة- تركيا- فرنسا- مصر- تونس- المغرب».

نجاحات كبيرة في قضايا ترافع بها أمام محكمة التّمييز

الدّكتور أحمد المهنّديّ أثرى المكتبة القانونيّة بمؤلّفات وأبحاث بالغة الأهمّيّة

أسلوب إداريّ فريد

أهمّ ما يميّز مكتب الاتّفاق للمحاماة هو الصّدق والأمانة والحرص على مصلحة الموكّل، يقول الدّكتور أحمد المهنّديّ: نعدّ الموكّل أمانة لدينا، ونحرص كلّ الحرص على ماله ونفسه وسلامته وكلّ أمر يهمّه، ونبذل قصارى جهدنا في الدّفاع عنه، ولهذا نستشعر رضا الموكّلين عن جهدنا، ومن قبلهم رضا ربّ العالمين.

تطور قانونيّ يواكب النّهضة الاقتصاديّة

يشيد الدّكتور أحمد المهنّديّ بالطّفرة القانونيّة الّتي تشهدها قطر، وكذلك بالازدهار التّجاريّ والاستثماريّ والعمرانيّ، ويضيف: تعدّ قطر بيئة آمنة للاستثمار، وهذا ما شجّع الشّركات الأجنبيّة على العمل داخل قطر، وقد انعكس ذلك على البيئة القانونيّة فأصبحت أكثر قوّة، وأصبح المحامي القطريّ ينافس الأجنبيّ في الخبرة والكفاءة والتّعاطي مع مختلف القضايا، وأصبح يمثّل قطر داخليًّا وخارجيًّا. لقد بلغ المحامي القطريّ درجة من الوعي القانونيّ، وأصبح من المساهمين الرّئيسيين في نهضة الدّولة.

تحدّيات تحوّلت إلى مميّزات

يتوقّف الدّكتور أحمد المهنّديّ أمام بعض التّحدّيات، ويقول: لقد واجهت قطر العديد من التّحدّيات في ظلّ الظّروف الإقليميّة والعالميّة الّتي مرّت بها، وهذه التّحدّيات كانت من أهمّ الأسباب الّتي نقلت عمل المحاماة نقلة نوعيّة، إذ خرج من بوتقة العمل التّقليديّ إلى عمل أكثر حداثة، وجعلت المحامي القطريّ أكثر تكيّفًا وانفتاحًا ومرونةً، وأكثر قوّة وصلابة في التّعامل تحت كلّ الظّروف الطّارئة.

الإتفاق
للمحاماة والإستشارات القانونية
ALETEFAQ LAW FIRM

منصور فهيد الدوسري

محامي تمييز

مؤسس ورئيس مكتب منصور فهيد الدّوسريّ للمحاماة
والاستشارات القانونيّة

خبرة عريقة في التّعامل مع جميع القضايا والتّرافع أمام المحاكم

درس القانـون في جامعـة بيروت العربيّـة، وتخـرّج عـام 2002، عمـل موظّفًـا في إدارة الأمـن والسلامـة في شركـة قطـر للبتروكيماويّـات. انتقـل فـيما بعـد إلى هيئـة متاحـف قطـر، ليعمـل في وظيفـة تُعنـى بالأمـن والسّلامـة أيضًـا، ثـم مديـرًا للمـوارد البشريّـة. اكتسـب خبرات عمليـة وقانونيـة واسـعة خلال مـسيرة امتـدت الى مـا يقـارب 27 سـنة سـاعدته في وضـع الاستراتيجيـات المناسـبة لتحقيـق أهدافـه وتطلعاتـه للعمـل في المحامـاة .

منصـور فهيـد الدوسـري
Mansour Fehaid Al-Dosari
للمحاماة والاستشارات القانونية Law Firm

عـام 2020، بـدأ التّفـكير في إنشـاء مكتـب للمحامـاة، وكانـت فترة عصيبـة، إذ تزامنـت مـع اجتيـاح فيروس كورونـا، ثـم حصـل على التّرخيـص عـام 2022، وفي السّـنة ذاتهـا افتتـح المكتـب.

يقـوم المكتـب على دعائـم فريـق قـوي مـن المحـامين والمستشـارين القانونـيين ذو شـهادات علميـة متميـزة وخبرة قانونيـة ممتـدة، ويعمـل الفريـق على مبـدأ الشـفافية والصـدق والجـودة والسرعـة في الأداء وهـذا مـا يميـز المكتـب.

يسـعى لأن يكـون أحـد المكاتـب الرائـدة محلياوإقليميـا في تقديـم الخدمـات القانونيـة مـن خلال تجسـيد مفهـوم العدلـة.

التّشريعات القطريّة تواكب التّطوّر الاقتصاديّ العالميّ

الخدمات القانونية

يتعامـل الـدّوسريّ في مكتبـه مـع جميـع القضايـا، وكلّ قضيّـة تعـدّ تحدّيًـا خاصًّـا، لأنّهـا أمانـة يؤدّيهـا أو حـق يحـاول إرجاعـه لصاحبـه، ولا يصنّـف القضايـا إلى صـغيرة أو كـبيرة، فالقضايـا كافّـة تسـتحقّ العمـل بجهـد وتفـانٍ لبلـوغ أفضـل النّتائـج الممكنـة للمـوكّل والعدالـة على حـدّ سـواء.

يقدم المكتب جميع الخدمات القانونية

- إستشارات قانونية
- صياغة العقود
- الترافع والتقاضي
- القضايا المدنية
- القضايا الجنائية

ملامح تطور المهنة

يرى أنّ القوانين والتّشريعات تطوّرت كثيرًا، وأصبح الوضع القانونيّ أفضل من السّابق بفضل التّوسّع العمرانيّ والاقتصاديّ، إلى جانب ظهور تشريعات جديدة لمواكبة الحاجة المجتمعيّة الحاليّة، وأنّ القوانين الجديدة تتناسب مع النهضة والازدهار الاقتصاديّ والعمرانيّ، وتلبّي احتياجات الواقع، فضلًا عن ارتباطها بقضاء يقرّر ويقضي في المنازعات دون تلكّؤ. ويؤكد الدّوسريّ أن الدّولة هدفت إلى تحقيق تطوّر اقتصاديّ مميّز يواكب التّطوّر العالميّ، مع تعزيز قوانين الاستثمار والتّجارة والتّعاملات والمدنيّ والأسرة والأحوال الجنائيّة، ناهيك بتخصّصيّة أكثر في الموضوعات القانونية. كذلك فإنّ تعدد المنشآت القضائيّة وتوسّع المباني القضائيّة ذات الصّلة -ومنها محاكم للاستثمار والتّجارة والأسرة والمدنيّة والجزائيّة- أعطى سهولة وسرعة في إنجاز القضايا، والأهمّ منها ذلك ضمان الدّقّة والجودة.

الوعي القانوني

يؤكد الدّوسريّ أنّ القانون منهج وسلوك حياة؛ فالإنسان -في بيته، وعمله، وسيّارته، وتربية أبنائه، وعند الخروج للشّراء، وفي التّعاملات اليوميّة كافّة- يحتاج إلى القانون، ولا بدّ أن يكون لدى الإنسان الحدّ الأدنى من الوعي القانونيّ ليعيش بشكل أفضل مهنيًّا واجتماعيًّا.

ويرى أن اللّجوء إلى مكاتب المحاماة أصبح من ضرورات العصر، وأنّ ذلك يبرز أهمّيّة دور المهنة القانونيّة في إعطاء الاستشارات القانونيّة للشّركات عند التّأسيس، بهدف تقليل المخاطر الاقتصاديّة للشّركات وضمان استمراريّتها واستقرارها. كذلك فإنّ العقود التّجاريّة مطلب مهمّ، وكلّما كانت مكاتب المحاماة قويّة في مجال صياغة العقود، فإنّها تساعد على صياغة العقود المناسبة للشّركات الّتي تحفظ كيانها وتقلّل النّزاعات التّجاريّة. وفي حالة وصول الخلاف إلى المحاكم، فإنّ وجود مكتب محاماة قويّ يوضّح ويبيّن الحقائق؛ سواء في إعطاء الحقوق، أو إرجاعها، أو حماية الحقوق، وهي مسؤوليّة كبيرة جدًّا على عاتق مكاتب المحاماة.

شعار المكتب

النزاهة والجودة والسرعة والثقة المتبادلة مع الموكل

التوعية المجتمعية

يسعى الدّوسريّ دائمًا إلى التّوعية المجتمعيّة، آخذًا بمبدأ البحث عمّا يفيد المجتمع، وهذه مسؤوليّة مجتمعيّة وأمانة أخلاقيّة يلتزم بها، وينشر مقاطع مصوّرة (فيديوهات) عبر منصّات التّواصل الاجتماعيّ لتسهيل مواد القانون على الجمهور، ويحدّثهم عمّا يلامس حياتهم اليوميّة من موادّ قانونيّة، ويسعد بتفاعل النّاس معه وإقبالهم على المحتوى، ويقدّم كذلك ورش حول حقوق الطفل في المدارس.

الذكاء الاصطناعي

الـذّكاء الاصطناعـيّ لا يمكـن أن يكـون بـديلا حيـث أنـه منصة برامـج معينـة وضعـت على قاعـدة بيانـات، ويسـتخدمها الإنسـان للمسـاعدة، لكـن هنـاك مهـن تحتـاج دومًـا إلى الوجـود الإنسـانيّ والتّعامـل البشريّ، والخطأ الأكبر هـو اللّجـوء إلى الـذّكاء الاصطناعـيّ في حـلّ الدّعـاوى القضائيّـة؛ لأنّ لـكلّ قضيـة ظروفهـا الخاصّـة.

المرافعة والتقاضي الإلكتروني

بشـأن المرافعـة والتّقـاضي عـن بعـد، يقـول الـدّوسريّ إنّ الدولـة شـهدت تطـورات كـبيرة في كلّ التّشريعـات، وهـذا الوقـت المناسـب لاسـتخدام التّكنولوجيـا بشـكل أكبر والتّقـاضي عـن بعـد. يـشير إلى أن بعـض الـدّول الخليجيّـة طبّـق ذلـك النّهـج، لا سـيّما أنّـه يمثّـل حاجـة ضروريّـة، لكنّـه في الوقـت ذاتـه لا يـرى بتطبيقـه في كلّ القضايـا، إذ إنّ هنـاك أنواعـا مـن القضايـا لا تتطلّـب حضـور الأشـخاص، ويمكـن اسـتخدام تقنيـة التّقـاضي عـن بعـد تـوفيرًا للوقـت والجهـد.

في حين أنّ القضايـا الجنائيّـة الـكبرى، الّتـي يكـون فيهـا عـدد مـن المتّهـمين والشّـهود تحتـاج إلى اسـتجواب ومرافعـات، فليـس مقبـولًا فيهـا التّقـاضي عـن بعـد.

قضايا الأسرة.. حول أسلوبه في التعامل مع قضايا الأسرة يقول الدّوسريّ:

«في تعاملاتنـا مـع الـبشر لا بـدّ أن نتّقـي اللـه أولًا، ومـع المـوكّل نتّبـع الصّـدق والمصداقيّـة والأمانـة؛ فأنـا أحمـل أمانتـه أمـام القضـاء.

دومًـا في أيّ نـوع مـن القضايـا أتحـدّث مـع المـوكّلين عـن الجانـبين الشّـقّ القانـونيّ والشّـقّ الأسريّ؛ وأقـدّم لهـم التّوعيـة والنّصيحـة، فـضلًا عـن الحلـول وخاصّـة في الدّعـاوى الأسريّـة، لأنّ الأسرة نـواة المجتمـع.

والمحامـون زملاء مهنـة، كلّنـا نـؤدّي الهـدف ذاتـه والرّسـالة نفسـها لمسـاعدة القضـاء مـن خلال توضيـح الحقيقـة. المبـدأ الّـذي أنتهجـه في الحيـاة والعمـل أن أراعي أساسـيّات الإنسـان، وهـي الحفـاظ على العمـل اليومـيّ والحيـاة الاجتماعيّـة، لذلـك أحـاول تحقيـق التّـوازن بين العمـل والحيـاة الاجتماعيّـة.

رسالة المحامي منصور الدّوسريّ إلى الشباب:

يؤكـد الـدّوسريّ أهميـة اسـتمراريّة التّعلّـم في كلّ مجـالات الحيـاة، لأنّـه لا حـدود للعلـم، ولا بـدّ أن يكـون لـكلّ محـامٍ ميـزة ومهـارة، يجـب عليـه أن ينمّيهـا وهـي مهـارة التّواصـل مـع الآخريـن، إلى جانـب الـصّبر والمثابـرة والنّزاهـة والمصداقيّـة مـع المـوكّلين.

ويشـدّد على أهمّيّـة الـخبرة العمليّـة والقانونيّـة في مجـال المهنـة، وفي أيّ مجـال لا بـدّ مـن الـخبرة العمليّـة والإداريّـة والإنسـانيّة؛ فهـذا يحقّـق نجاحًـا جيّـدًا.

مانع ناصر جعشان

محامٍ بمحكمة التّمييز

الشريك المؤسس لمكتب مانع ناصر جعشان للمحاماة والاستشارات القانونية

أسلوب مميّز في المحاماة يضفي الفاعليّة والنّزاهة على الخدمات القانونيّة

المحامي مانع ناصر جعشان محامٍ رائد أمام محاكم التّمييز القطريّة. يعدّ مكتبه «مانع ناصر جعشان للمحاماة» من أوائل مكاتب المحاماة في قطر وأكثرها عراقة. لديه خبرة تزيد عن 40 عاماً في العمل القانونيّ، يؤمن بأنّ العدالة أساس استقرار المجتمعات، وأنّ القانون هو الأداة الّتي تحمي الحقوق وتنظّم العلاقات. كان اختياره لمهنة المحاماة نابعًا من قناعة راسخة بأنّ الدّفاع عن الحقّ وإعلاء كلمة العدل رسالة سامية قبل أن تكون مهنة، وبات العمل في المحاماة هدفًا و شغفًا. أدرك أنّ دور المحامي ليس حلّ النّزاعات فقط، بل الوقاية منها عبر الاستشارات القانونيّة السّليمة، وصياغة العقود المحكمة، وبناء الأنظمة الدّاخليّة الّتي تمنع الخلافات قبل وقوعها، وهذا ما جعل نهجه في العمل أكثر فاعليّة واستباقيّة.

مانع ناصر جعشان للمحاماة
MANA N.JASHAN LAW FIRM

أبرز مكاتب المحاماة التزامًا بخدمة العدالة وسيادة القانون

بداية المسيرة

حصل على درجة البكالوريوس في القانون عام 1986، وبدأت مسيرته المهنيّة في وزارة الدّاخليّة بخدمة امتدّت أكثر من عشرين عامًا، فعمل في التّحقيقات الجنائيّة، واكتسب خبرة واسعة في فهم القضايا الجنائيّة وأساليب جمع الأدلّة والإجراءات القانونيّة المرتبطة بها. عام 1993 انتقل إلى هيئة قضايا الدّولة بوزارة العدل في دولة قطر؛ فتولّى تمثيل الدّولة في القضايا داخل قطر وخارجها حتّى عام 2000، وهي تجربة ثريّة أضافت بعدًا مؤسّسيًّا وخبرة عميقة في التّعامل مع مختلف القضايا.

بعد ذلك، قرّر تأسيس مكتب مانع ناصر جعشان للمحاماة، واضعًا هدفًا واضحًا بتقديم خدمات قانونيّة تقوم على الاحترافيّة والنّزاهة، مع بناء فريق من الكفاءات المؤهّلة. اليوم وبعد أكثر من 25 عامًا أصبح المكتب من أبرز مكاتب المحاماة في قطر، ملتزمًا بخدمة العدالة والمجتمع.

تأسّس مكتب مانع جعشان للمحاماة عام 2000 بناءً على الالتزام والعدالة، إلى أن أصبح واحدًا من المكاتب المؤسّسة والأكثر شهرة في قطر. يضع المكتب مصالح الموكّلين في المقام الأوّل باستخدام أحدث الطّرائق والأساليب. يتميّز المكتب بالإصرار على تحقيق الأفضل، والحداثة، والتّوافق الحقيقيّ مع السّوق باستخدام التّقنيات الحديثة والمبتكرة وشبكة عالميّة واسعة.

يؤمن جعشان بأنّ نجاح المحامي لا يعتمد فقط على وعيه بالقوانين واللّوائح، بل يعتمد أيضًا على إدراكه وتمييزه والاهتمام الشّامل بالتّفاصيل المحيطة بالقضيّة، وكلّ ذلك يمكّنه من تحديد وحماية مصالح الموكّل، ولهذا كان حريصًا على انتقاء فريق من المحامين والمهنيين القانونيين الموهوبين ومتعدّدي اللّغات، مع خبرة عميقة لتقديم خدمات قانونيّة عالية الجودة. يرتبط المكتب بشراكات استراتيجيّة لتلبية احتياجات الموكّلين المحلّيين والدّوليين، ويشتهر بالإنجاز في الوقت المحدّد والتّكلفة المناسبة والنّزاهة والمصداقيّة، وهذا ما يجعله موضع ثقة واحترام الأفراد والمؤسّسات المحلّيّة والدّوليّة.

مانع ناصر جعشان للمحاماة
MANA N.JASHAN LAW FIRM

مجالات العمل القانونيّ

- التقاضي والتحكيم التجاري المحلّي والدولي .
- المنازعات التجارية وقانون الشركات والبنوك والتمويل
- قضايا الاستثمار والتأمين
- منازعات البناء والمقاولات
- القضايا الجنائية
- القضايا الادارية والضريبية والجمركية
- المنازعات العمالية

تقديم أفضل الخدمات القانونيّة في رأس الأولويّات

قضايا وإنجازات للفخر والاعتزاز

يفتخر المحامي مانع ناصر جعشان بكلّ قضيّة فيها أثر إيجابيّ للمجتمع، أو حماية لحقوق الأفراد، وهناك قضايا كثيرة تميّزت بتعقيدها أو بأبعادها الإنسانيّة. أكثر ما يسعده حلّ النّزاعات بالطّرائق الودّيّة دون اللّجوء إلى التّقاضي الطّويل، ممّا يحافظ على العَلاقات ويوفّر الوقت والجهد. يعتز بأنّه أسّس مكتبًا قانونيًّا وطنيًّا أصبح مرجعًا لكثيرين من الموكّلين أفرادًا وشركات، ويفتخر كذلك بتدريب جيل من المحامين الشّباب الّذين يواصلون المسيرة بإخلاص وكفاءة. والأهمّ هو التزام المكتب طوال تاريخه بقيم العدالة والمصداقيّة، ويقدّم لموكّليه المشورة الصّادقة قبل البَدء في اتّخاذ أيّ إجراء.

تحدّيات واجهت المسيرة

واجه المحامي جعشان العديد من التّحدّيات، أبرزها مواكبة التّطوّر السّريع في القوانين والتّشريعات، ممّا يتطلّب منه تحديثًا معرفيًّا مستمرًّا لتقديم الأفضل. ومن التّحدّيات التّعامل مع تنوّع القضايا وتشعّبها، والحفاظ على ثقة العملاء عبر التّطوير والتّميّز.

مواكبة القوانين

يقول الأستاذ مانع جعشان: نجاح المحامي يعتمد أساسًا على تطوير نفسه بالاطّلاع على القوانين الجديدة، والنّظريّات والدّراسات القانونيّة الحديثة، ورفع مستوى الثّقافة العامّة في مختلف المجالات.

مستقبل المحاماة في قطر

يـرى المحامـي جعشـان أنّ المسـتقبل مشرق للغايـة، فالدّولـة تشـهد تطـوّرًا تشريعيًّا واقتصاديًّا كـبيرًا، ويقـول: اليـوم، تمتلـك قطـر بيئـة قانونيّـة متقدّمـة ومؤسّسـات عدليّـة حديثـة، ممّا يفتـح آفاقًـا واسـعة أمـام المحـامين الشّـباب والمتخصّـصين في مجـالات مثـل التّحكيـم، الاسـتثمار، والمعـاملات الإلكترونيّـة، ونتيجـة كثرة القـوانين وتعـدّد مجالاتهـا أصبـح وجـود المحامـي ضرورة لا بـدّ منهـا؛ ليقـدّم الخدمـات القانونيّـة المبنيّـة على المعرفـة الصّحيحـة، ويتعامـل مـع القضايـا بالطّريقـة الّتـي يسـمّيها القانـون.

تطوير المهارات القانونيّة

أبـرز النّصائـح الّتـي يسـديها المحامـي جعشـان للشّـباب هـي حـبّ المهنـة والـصّبر عليهـا؛ فمهنـة المحاماة مـن أصعـب المهن، والنّجـاح القانـونيّ لا يُبنـى بين ليلـة وضحاهـا، لذلـك يتوجّـب عليهـم القـراءة المسـتمرّة والاسـتفادة مـن خبرات الجيـل السّـابق، فـضلًا عـن الالتـزام بالأمانـة المهنيّـة والاطّلاع بشـكل مسـتمرّ على أحـكام محكمـة التّمييـز القطريّـة، وغيرهـا مـن المحاكـم العريقـة، ومتابعـة المبـادىء القانونيّـة الّتـي تعتمدهـا. ولا شـكّ أنّ تطويـر المهـارات القانونيّـة والقـدرة على التّواصـل مـع العـملاء أمـران أساسـيّان؛ فطريـق النّجـاح في المهنـة صعـب وطويـل، لكنّـه ليـس مسـتحيلًا لمـن أحـبّ المهنـة وعمـل فيهـا بـإخلاص وتفـانٍ. ينضـاف إلى ذلـك تطويـر أنفسـهم مـن النّاحية التّقنيّـة، إذ أصبحـت الأسـاس في كـثير مـن التّعـاملات.

نقطة تحوّل

أدركـت أنّ دور المحامـي ليـس فقـط حـلّ النّزاعـات، بـل الوقايـة منهـا مـن خلال الاستشـارات القانونيّـة السّـليمة، وصياغـة العقـود المحكمـة، وبنـاء الأنظمـة الدّاخليّـة الّتـي تمنـع الخلافـات قبـل وقوعهـا. هـذا النّهـج جعـل عملنـا أكثر فاعليّـة واسـتباقيّة.

الموضوعيّة والشّفافية

يتبنّـى المحامـي جعشـان أسـلوبًا إداريًّـا وقانونيًّـا فريـدًا قائمًـا على الهـدوء والتّحليـل الّـذي ينبنـي على المنطـق القانـونيّ. يتعامـل مـع كلّ قضيّـة بموضوعيّـة، يـدرس تفاصيلهـا، يضـع الاحـتمالات، ويبنـي خطّـة قانونيّـة واضحـة. يحـرص كذلـك على الشّـفافية مـع العميـل بشـأن المسـار القانـونيّ والنّتائـج المتوقّعـة، لأنّ الثّقـة هـي جوهـر العَلاقـة بين المحامـي وموكّلـه.

تشريعات حديثة ومرنة

يوضـح جعشـان أن قطـر تمتـاز بتشريعـات حديثـة ومرنـة، مثـل قـوانين الاسـتثمار الأجنبـيّ، المناطـق الحـرّة، التّحكيـم، والمعـاملات الإلكترونيّـة. ويـشير إلى أنّ المـزج بين الأصالـة المسـتمدّة مـن الشّريعـة الإسلاميّـة والحداثـة الّتـي تـتماشى مـع المعـايير الدّوليّـة يميّـز البيئـة القانونيّـة القطريّـة.

الدّفاع عن مصالح الموكّل وسعي دؤوب لحماية الحقوق

رسالتنا ترسيخ العدالة

يشـهد القطـاع القانـونيّ في قطـر تطـوّرًا كـبيرًا بفضـل التّشريعـات الحديثـة والدّعـم المـؤسّسيّ، ممّا يعـزّز رؤيـة قطـر الوطنيّـة 2030. ونحـن في المكتـب نؤمـن بـأنّ رسـالتنا تقـوم على ترسـيخ العدالـة، وخدمـة المجتمـع، وبنـاء جيـل جديـد مـن المحـامين القادريـن على مواكبـة المسـتقبل.

الفصل السادس

محاميات في ساحات القضاء

الشيخة آمنة بنت أحمد آل ثاني

رئيسة مكتب الشّيخة آمنة بنت أحمد آل ثاني للمحاماة

إدارة الملفّات بدقّة واهتمام والتزام
قانونيّ وأخلاقيّ وصولا إلى العدالة

سارت على درب المحاماة بعزيمة وإرادة، وتابعت الخطى بثبات منذ لحظة دخول الجامعة ودراسة القانون، حرصت على الفهم العميق للقوانين ودور المحامي في ساحات القضاء، حتّى أدركت أنّ المحاماة ليست "معرفة قانون" فقط، بل مسؤوليّة . وجدت في المحاماة مهنة تتطلّب عقلًا قانونيًّا، وانضباطًا، وحسن تقدير، مع التزام أخلاقيّ في إدارة النزاع. لذلك اختارت أن تؤسّس مكتبها على منهج عمل ثابت: تنظيم المستندات، قراءة الوقائع، تحديد نقاط القوّة والضّعف، ثم بناء الطّلبات والأسانيد بصورة منطقيّة، والتّعامل مع الملفّات بوصفها مشروعًا متكاملًا من الاستشارة الأولى إلى اختيار الاستراتيجيّة، ثم التّفاوض وصولًا إلى تحقيق العدالة.

في مسيرتها كانت أولويّتها بناء السّمعة وتحقيق النّجاح التّراكميّ انطلاقًا من قناعتها الرّاسخة بأنّ النّجاح ليس الفوز بقضيّة واحدة، بل بناء سمعة مهنيّة تقوم على الدّقّة في العمل، والوضوح مع الموكّل، والالتزام بالإجراءات، والمتابعة حتّى آخر خطوة. استطاعت الشّيخة آمنة أن تحقّق كثيرًا من الإنجازات وكسبت كثيرًا من القضايا، لكنّ جوهر المحاماة عندها ليس تحقيق المكاسب، بل هو رسالة سامية ومسؤوليّة لتحقيق العدالة في إطار القانون.

المحاماة مسؤوليّة

تتحدّث الشّيخة آمنة بنت أحمد آل ثاني عن مسيرتها في عالم المحاماة فتعود إلى البدايات، وتقول:

درست القانون لأنّني كنت مهتمّة بفهم العَلاقة بين النّصّ والواقع: كيف تتحوّل القواعد المكتوبة إلى حقوق حقيقيّة، وكيف تُدار النّزاعات عندما تتعارض المصالح. خلال الدّراسة كان الجانب التّطبيقيّ هو الأقرب لاهتمامي، خصوصًا ما يتعلّق بالإجراءات، وصياغة المذكّرات، وتحليل الوقائع وربطها بالنّصوص. وعند دخول الممارسة، أدركت أن المحاماة ليست "معرفة قانون" فقط، بل مسؤوليّة؛ لأنّ أيّ قرار في ملفّ أو أيّ صياغة في مذكّرة قد يترتّب عليها أثر مباشر على موكّل، أو على استقرار أسرة، أو على نشاط تجاريّ، وهذا بالضّبط ما جعلني أستمرّ: مهنة تتطلّب عقلًا قانونيًّا، وانضباطًا، وحسن تقدير، مع التزام أخلاقيّ في إدارة النّزاع.

> منهج عمل ثابت يقوم على التّعمّق بالوقائع وتحديد نقاط القوّة والضّعف

مسيرة النّجاح في المحاماة

اختارت الشّيخة آمنة منهج عمل سارت عليه في تأسيس المكتب، وبهذا الخصوص تقول: انطلقت بصورة تدريجيّة، من خلال العمل على الملفّات خطوة بخطوة، مع الحرص على فهم كلّ قضيّة قبل اتّخاذ أيّ مسار. في البداية ركزت على تأسيس منهج عمل ثابت: تنظيم المستندات، قراءة الوقائع، تحديد نقاط القوّة والضّعف، ثم بناء الطّلبات والأسانيد بصورة منطقيّة.

ومع الوقت، أصبحت أتعامل مع الملفّات بوصفها مشروعًا متكاملًا: من الاستشارة الأولى، إلى اختيار الاستراتيجيّة، ثم التّفاوض إن كان مناسبًا، وصولًا إلى التّقاضي ثم التّنفيذ. لم يكن النّجاح "نتيجة قضيّة واحدة"، بل بناء سمعة مهنيّة تقوم على الدّقّة في العمل، والوضوح مع الموكّل، والالتزام بالإجراءات، والمتابعة حتّى آخر خطوة.

تحدّيات خلال المسيرة المهنيّة

بشأن التّحدّيات الّتي واجهتها، تقول الشّيخة آمنة:

أبرز التّحدّيات تتمثّل في ضغط الوقت وتعدّد القضايا، مع اختلاف طبيعة كلّ ملفّ. أحيانًا تكون المشكلة في الوقائع، وأحيانًا في نقص المستندات، وأحيانًا في تعدّد الأطراف وتباين مواقفهم. كذلك من التّحدّيات أنّ المحامي مطالب بتقديم حلول قانونيّة عمليّة، وليس مجرّد سرد موادّ أو أحكام.

هناك تحدٍّ آخر لا يراه كثيرون: وهو توعية الموكّل وإفهامه الأبعاد القانونيّة الخاصة بوقائعه ، حيث يقوم بعض الموكّلين بإبرام تصرفات دون إستشارة قانوني مختصّ ، معتقداً بأن ذلك التصرف يستند إلى القانون في حين أنه لا يستند إلى حماية قانونية..

دور المحامي

تقول الشّيخة آمنة إنّ دور المحامي أن يوازن بين الدّفاع عن الحقوق بأقصى ما يسمح به القانون، وبين الصّراحة المهنيّة في تقدير المخاطر والاحتمالات، مع الحفاظ على أفضل موقف قانونيّ ممكن.

إنجازات ونجاحات كثيرة لم تشغلها عن جوهر المحاماة كرسالة سامية

قضايا أصبحت مصدر فخر واعتزاز

استطاع مكتب الشّيخة آمنة أن يكسب كثيرًا من القضايا، وحول هذا الأمر تقول:

أكثر القضايا الّتي أشعر تجاهها بالفخر تلك الّتي كان فيها تعقيد حقيقيّ، وتمكّنا من ترتيب الملفّ قانونيًّا بشكل صحيح، سواء انتهت بحكم أو بتسوية تحفظ الحقوق.

من أمثلة ذلك إجمالًا:

- قضايا تجاريّة يكون فيها الخلاف حول عقد أو التزام ماليّ، وتكون المشكلة في إثبات الوقائع أو تفسير بنود العقد. في هذه القضايا يكون الفارق في دقّة المستندات وصياغة الطّلبات وربطها بالأسانيد.

- قضايا أسريّة تتطلّب حسًّا قانونيًّا وإنسانيًّا في الوقت نفسه، لأنّ أثرها يمتدّ للأسرة والأطفال. الفخر هنا يكون عندما ننجح في حماية الحقوق وتخفيف حدّة النّزاع قدر الإمكان.

- قضايا تنفيذ يكون فيها الحكم موجودًا لكن استيفاء الحقّ يواجه عقبات إجرائيّة أو مماطلة. النّجاح هنا ليس فقط في "كسب القضيّة"، بل في الوصول لمرحلة التّنفيذ الفعليّ واستيفاء الحقّ.

- أشعر بالفخر تحديدًا عندما يكون دورنا تحويل ملفّ متعثّر أو غير منظّم إلى ملفّ واضح ومتماسك، لأنّ هذا هو جوهر العمل القانونيّ الاحترافيّ.

• ومـن القضايـا الّتـي أصبحـت مصـدر فخـر واعتـزاز لنـا محاولـة وافـد أجنبـيّ مـن دولـة أوروبيّـة اسـتغلال المزايـا والضّمانـات، الّتـي يوفّرهـا قانـون العمـل القطـريّ ضـدّ شركتـه الأجنبيّـة في بلـده الأمّ، الّتـي انتدبتـه للعمـل في فرعهـا الكائـن بدولـة قطـر، للحصـول على حكـم قضـائيّ ضـدّ فـرع تلـك الشّركـة بدولـة قطـر، بدعـوى عـدم سـداد مسـتحقاته مـن خلال الشّركـة الأمّ في بلـده الأصليّ، وقـد تحصّـل بالفعـل آنـذاك على حكـم مـن محكمـة أوّل درجـة، وقـد لجـأت إلينـا الشّركـة الأجنبيّـة للطّعـن على ذلـك الحكـم بالاسـتئناف، وبالفعـل مثّلنـا الشّركـة أمـام محكمـة الاسـتئناف، الّتـي اقتنعـت بمـا قدمنـاه مـن حجـج، وقضـت بإلغـاء حكـم أوّل درجـة، كما وجّهنـا المـوكّل للإجـراءات الصّحيحـة لعـدم تكـرار مثـل تلـك المواقـف مـرّة أخـرى.

مستقبل مهنة المحاماة في قطر

تنظـر الشّـيخة آمنـة بكـثير مـن التّفـاؤل إلى مسـتقبل مهنـة المحامـاة، وتقـول:

أرى أنّ مهنـة المحامـاة في قطـر تتّجـه إلى مزيـد مـن التّخصّـص والاحتراف. عـزّز إنشـاء محكمـة الاسـتثمار والتّجـارة التّعامـل مـع المنازعـات التّجاريّـة بصـورة أكثر تخصّصًـا، وهـذا يرفـع سـقف متطلّبـات المحامـي مـن حيـث فهـم العقـود، وحوكمـة الشّركات، والالتزامـات الماليّـة، وإدارة المخاطـر القانونيّـة.

كما أنّ قانـون التّنفيـذ الجديـد أحـدث نقلـة في مرحلـة مـا بعـد الحكـم؛ وأصبـح المحامـي مطالبًـا بفهـم أدقّ لمسـار التّنفيـذ، ومـا يتيحـه مـن أدوات وإجـراءات لحفـظ الحقـوق. هـذه التّغييرات تجعـل المهنـة أكثر تنظيمًا، لكنّهـا في المقابـل تفـرض على المحامـي أن يكـون أكثر جاهزيّـة، وأكثر دقّـة في كلّ خطـوة، لأنّ هامـش الخطـأ أصبـح أقـلّ.

نصائح للمحامين الشّباب

تنصـح الشّـيخة آمنـة المحـامين الشّـباب الاهـتمام بـثلاث نقـاط:

•التّأسـيس: فهـم الإجـراءات والكتابـة القانونيّـة قبـل البحـث عـن "اللّقطـات" السّريعـة.

•الانضبـاط: تنظيـم الملفّـات، والالتـزام بالمواعيـد، ومراجعـة المسـتندات أكثر مـن مـرّة.

•السّـمعة المهنيّـة: تُبنـى على الصّـدق مـع المـوكّل، واحترام الخصـوم، والالتـزام بأخلاقيّـات المهنـة، وعـدم التّعامـل مـع القضايـا بصفتهـا نمـاذج متشـابهة؛ فـكلّ ملـفّ لـه تفاصيلـه الّتـي تصنـع الفـارق.

إنجازات وطموحات قانونيّة ومهنيّة

وحول الإنجازات والطّموحات تقول:

أعتزّ بثقة الموكّلين واستمرارها، وبالقدرة على إدارة ملفّات متعدّدة في وقت واحد دون الإخلال بالجودة. أعتزّ أيضًا بأنّ منهجي في العمل أصبح واضحًا: التّعامل مع الملفّ بترتيب مهنيّ، وتقديم رأي قانونيّ واضح، وتحديد خيارات واقعيّة، ثم متابعة الإجراءات حتّى النّهاية.

الإنجاز عندي ليس "عنوانًا"، بل أن يشعر الموكّل بأنّ ملفّه أديرَ بمسؤوليّة، وأنّ حقوقه تعومل معها بأقصى جدّيّة.

تطوّر مهنة المحاماة

التّطوّر واضح على مستوى الإجراءات والتّنظيم، كما أنّ وجود المحاكم المتخصّصة ومواكبة التّشريعات فرضا على المحامين مستوى أعلى من الكفاءة. كذلك فإنّ التّحوّل الرّقميّ في كثير من الإجراءات سهّل جانبًا من العمل، لكنّه جعل الدّقّة أكثر أهمّيّة، لأنّ أيّ خطأ في المستندات أو الطّلبات قد يكون أثره كبيرًا. عندما تكون التّشريعات واضحة ومواكبة للتّطبيق العمليّ، يسهل على المحامي أداء عمله دون الدّخول في تعقيدات شكليّة، ويصبح التّركيز منصبًّا على جوهر النّزاع.

دور مكاتب المحاماة في ازدهار الاقتصاد

من وجهة نظر الشّيخة آمنة فإنّ مكاتب المحاماة لا تقتصر على التّقاضي؛ فهي جزء من منظومة الاستثمار عبر صياغة العقود، وإدارة المخاطر، وتقديم الاستشارات الّتي تمنع النّزاع قبل وقوعه، وكلّما كانت العَلاقة التّعاقديّة محكمة وواضحة، قلّت النّزاعات وزادت الثّقة في بيئة الأعمال.

خدمات وتخصّصات قانونيّة

في مكتب الشّيخة آمنة للمحاماة لا يوجد تخصّص بعينه في مهنة المحاماة، فهي مهنة تمثيل الموكّل والدّفاع عنه، وعن حقوقه في كلّ المجالات الّتي قد يحتاج إليها، ويقدّم المكتب خدماته لجميع الموكّلين في المجالات كافّة.

خلاصة التّجارب في المسيرة المهنيّة

في الخلاصة، تقول الشّيخة آمنة:

تظلّ تجربتنا في المحاماة مسارًا مفتوحًا يتشكّل مع كلّ قضيّة جديدة، وما تحمله من مسؤوليّة. في مكتبنا نؤمن بأنّ جوهر هذه المهنة لا يقف عند حدود الإلمام بالنّصوص، بل يمتدّ إلى حسن التّقدير، والالتزام المهنيّ، واحترام حقوق الأطراف في مختلف مراحل العمل القانونيّ. من هذا المنطلق، يبقى هدفنا الدّائم هو أداء هذه الرّسالة بجدّيّة ومسؤوليّة، بما يحقّق العدالة في إطار القانون.

مكتب آمنة بنت احمد آل ثاني للمحاماه
Amna Bint Ahmad Al Thani Lawyer

أسماء مفتاح الغانم

المدير المؤسس لمكتب أسماء الغانم للمحاماة والاستشارات القانونيّة

عضو مجلس إدارة جمعيّة المحامين القطريّة وأمين صندوق الجمعيّة

محكّمة معتمدة في مركز قطر للتّوفيق والتّحكيم

محكّمة رياضيّة دوليّة معتمدة

عضو في المعهد الملكيّ البريطانيّ للمحكّمين

طموح بلا حدود لخدمة الموكّلين وإرساء العدالة

لمع اسم المحامية القطريّة أسماء مفتاح الغانم في ميدان المحاماة وساحات القضاء، وحقّقت نجاحات في كثير من القضايا الّتي أوكلت إليها، وتمكّنت من فرض نفسها بقوّة في القطاع القانونيّ، فضلا عن احتراف أسلوب مميّز في التّعامل مع الموكّلين، مما أكسبها ثقة المتعاملين معها. حصلت على شهادة البكالوريوس في القانون بكلّيّة القانون جامعة قطر عام 2013، وتابعت دراستها العليا فحصلت على درجة الماجستير في القانون الخاصّ 2017، وتستكمل الآن مرحلة الدكتوراه في التّحكيم الرّياضيّ في المملكة المغربيّة. في عام 2013، قيّدت محاميّة متدرّبة في أحد مكاتب المحاماة الدوليّة على مدار عامين.

ASMA MUFTAH AL-GHANEM
للمحاماة والاستشارات القانونية
ADVOCATES & LEGAL CONSULTANTS

تأسّس المكتب في 2016 كمركز قانونيّ رائد يقدّم مجموعة واسعة من الخدمات القانونيّة الفعّالة والمتميّزة تلبّي احتياجات وتطلّعات العملاء ومتطلّباتهم الفرديّة.

يتميّز المكتب بفريق قويّ ومتنوّع من المحامين والمستشارين ذوي الخبرة والكفاءة في مختلف المجالات القانونيّة للأفراد، والشّركات، والمؤسّسات الخاصّة، والحكوميّة. يؤمن المكتب بالإخلاص والتّفاني في العمل كما يؤمن بثقافة العمل الجماعيّ وروح الفريق.

ويهدف إلى تقديم خدمات متميّزة وموثوقة على درجة من الاحترافيّة والنّزاهة، بما في ذلك تقديم الرّأي القانونيّ والمشورة، بالإضافة إلى تمثيل المتقاضين أمام المحاكم القطريّة.

الخدمات القانونيّة للمكتب

وضعت المحاميّة أسماء الغانم استراتيجيّة عمل لمكتبها، بحيث يقدّم مجموعة شاملة من الخدمات تتمثّل في دعاوى التّمثيل القانونيّ القضائيّة، خدمات التّحكيم، الإشراف على العقود، صياغة ومراجعة العقود، حماية الملكيّة الفرديّة، الخدمات المصرفيّة والماليّة وتأسيس الشّركات.

يعمل المكتب بجدٍّ للدّفاع عن حقوق العملاء وتحقيق النّتائج القانونيّة المثلى لهم بمهنيّة وشفافيّة، بالإضافة إلى ذلك توفّر استشارات قانونيّة شاملة تساعد العملاء على اتّخاذ قرارات مستنيرة في القضايا القانونيّة المعقّدة.

مجالات العمل

قسم التّقاضي

حلّ النّزاعات البديلة.

النّزاعات المتعلّقة بالبناء والتّشييد.

القانون التّجاريّ وقانون الشّركات.

النّزاعات المتعلّقة بالعقارات والبنية التّحتيّة.

الفنادق والضّيافة.

قانون الرّعاية الصّحّيّة.

قانون الاتّصالات.

قانون العمل.

القانون الجنائيّ.

قانون الأسرة.

قانون الجرائم الإلكترونيّة.

قانون تسوية المنازعات التّجاريّة.

تحصيل الدّيون.

قسم التّحكيم

التّحكيم الرّياضيّ

التّحكيم المخصّص

التّحكيم المؤسّسيّ.

خبرات ومزايا

تتمتّع المحاميّة أسماء الغانم بخبرة قانونيّة واسعة في العمل أمام السّلطات القضائيّة وهيئات التّحكيم، وتشرف شخصيًّا على جميع ملفّات القضايا لتقديم استشارة قانونيّة متميّزة لموكّليها.

تركّز في مكتبها على نوع الخدمة المقدّمة وليس الكم، وتقدّر المنافسة الشّريفة، وتتبنّى العمل بروح الفريق والتّشاور والشّفافية والحرص على الوصول إلى الرّأي الأكثر منطقيّة والأكثر ملاءمة للمواد القانونيّة.

أنعم الله عليها بالصّبر والقدرة على الإقناع، فضلا عن إيمانها بالتّطوير المستمرّ للعاملين في مكتبها.

علاقات وشراكات قويّة

حرصت أسماء الغانم على التّوسّع في عمل المكتب على الصّعيدين الإقليميّ والدّوليّ، وذلك من خلال شبكة واسعة الشّراكات مع مكاتب المحاماة في دول مجلس التّعاون كلّها، بالإضافة إلى شركاء في الأردن ومصر وتركيا والمملكة المتّحدة وإيطاليا، والصّين، والهند، وأمريكا.

الأهداف والطّموح

طموح المحاميّة أسماء الغانم ليس له حدود، وفي هذا المجال تقول: طموحنا أن نصبح الشّركاء الموثوقين والاستراتيجيين لعملائنا في مجال الاستشارات القانونيّة والمحاماة، وأن نواصل تقديم الخدمات ذات الجودة العالية والشّفافية، وأن نكون الخِيار الأمثل في جميع جوانب العمل القانونيّ. نحرص على تقديم حلول قانونيّة مبتكرة ومتخصّصة لتلبية تحدّيات واحتياجات عملائنا، ونسعى إلى التّميّز في كلّ جوانب عملنا، سواء كان ذلك من خلال تطبيق أفضل الممارسات، أو من خلال بناء عَلاقات قويّة وثيقة ومتينة مع عملائنا، كما نرنو إلى تطوير وتوسيع نطاق خدماتنا وتقديم خدمات شاملة ومتكاملة تلبّي احتياجات الأفراد والشّركات في جميع مجالات الحياة القانونيّة.

حظي المكتب بالعديد من الجوائز تقديرا لتميّز خدماته القانونيّة وتفانيه في خدمة العملاء

تحديات تواجه المحاميات

حول التّحديات الّتي واجهتها على المستوى الشّخصيّ والمهنيّ تقول أسماء الغانم: المرأة ليست كالرّجل؛ فالمرأة كانت تواجه تحدّيات مهنيّة كبيرة، وخصوصًا قبل عَقدين من الزّمان، ومن الصّعوبة حينها أن تكون محلّ جذب للموكّلين، وكان على المحاميّات آنذاك الاجتهاد كثيرا لتدخل سوق المحاماة بشكل أكثر قوّة وأكثر ثقة لدى المجتمع.

ثم التّحدّي الّذي يليه كيفية المنافسة الواثقة والقويّة مع الأسماء العريقة في ميدان المحاماة، والحفاظ على المكانة الّتي وصلت إليها والصّورة الذّهنيّة الّتي طبعتها في المجتمع.

من التّحدّيات السّابقة أيضا أن جلسات المحاكم كانت في أوقات متشابهة ومتقاربة، وكان من الصّعب الالتزام بحضور كلّ الجلسات في الوقت ذاته، كما كانت هناك قوانين عامّة نلجأ إليها في بعض القضايا، ولكن مع زيادة التّشريعات وتطوّر المحاكم وتخصّصها وسرعة التّقاضي زالت تلك العقبات، وأصبح الوضع أكثر سهولة، وهذا ما وعد به سموّ الأمير الشّيخ تميم بن حمد بمصطلح "العدالة النّاجزة".

أسماء الغانم

تطوّر التّشريعات القانونيّة

استوعبت الدّولة مدى احتياج المعاملات اليوميّة إلى السّرعة، مع تزايد السّكان والنّموّ الاقتصاديّ، فعدلت التّشريعات الموجودة، وأصدرت تشريعات جديدة تتناسب مع الحقبة الجديدة، واختصرت على الجميع سنوات الجهد والوقت والتّعقيدات الّتي كانت في السّابق. مثال على ذلك محكمة الاستثمار الّتي تنهي في شهرين القضايا الّتي كانت في السّابق تستغرق 4 سنوات.

أنواع القضايا

انطلاقا من حرصها على التّكامل والشّموليّة في خدمات المكتب، حرصت الأستاذة أسماء الغانم على استقبال جميع أنواع القضايا، ووفّرت لذلك فريق عمل قانونيّ متخصّص في مختلف القضايا وأبرزها:

التّسوية البديلة للمنازعات، منازعات البناء والتّشييد، الدّفاع عن مصالح الأطراف المعنيّة، الامتثال وحوكمة الشّركات، منازعات العقارات والبنية التّحتيّة، قانون الرّعاية الصّحيّة، قانون العمل، القانون الجنائيّ ، قانون فض وتسوية المنازعات الإيجاريّة، الجرائم الإلكترونيّة.

العنصر النسائيّ

على الرّغم من التّحديات الّتي تواجهها المرأة، إلّا أنّ المحاميّة أسماء الغانم تعرب عن اعتزازها بنجاح كوكبة من المحاميات اللواتي أثبتن جدارتهن وكفاءتهن في التّعامل مع مختلف القضايا القانونيّة، وتفتخر بأن المجتمع صار أكثر تقبّلا وثقة في عمل المحاميّات.

مستقبل مهنة المحاماة

ترى أسماء الغانم أن الإقبال على مهنة المحاماة في تزايد مخيف، ولكنّه جميل في الوقت نفسه، وهذا يدلّ على زيادة وعي المجتمع وإدراكه أهمّيّة العمل القانونيّ، كما أن التّنوّع مطلوب والمنافسة تزيد من قوّة الدّولة القانونيّة، وتدفع عجلة التّنمية الاقتصاديّة الّتي تشهدها البلاد.

وتنصح المقبلين على العمل القانونيّ بكثير من الصّبر والتّمهّل، قائلة: إنّ العمل على بناء الشّخصيّة القانونيّة أولى خطوات النّجاح، ولا يحدث ذلك إلّا من خلال الاطلاع المستمرّ والدّراسة المتأنّية والعمل تحت مظلّة مكاتب محاماة كبيرة للممارسة الفعليّة واكتساب المهارة والخبرة القانونيّة والإداريّة اللّازمة لإنشاء مكتب مستقلّ.

المسؤوليّة المجتمعيّة

تحمل أسماء الغانم على عاتقها مسؤوليّة كبيرة في نشر التّوعية المجتمعيّة وزيادة الوعي بالقوانين والتّشريعات الّتي تحمي الأفراد من عمليّات النّصب والاحتيال سواء في معاملاتهم اليوميّة أو الإلكترونيّة.

ويحدث ذلك من خلال طرح الورش والنّدوات التّثقيفيّة الّتي تتحدّث فيها عن القضايا الّتي يتميّز به مكتبها وأيضا القضايا الّتي تهمّ المجتمع.

كما تقبل القضايا الّتي تنتدب فيها من لجنة المساعدة القضائيّة، الّتي تحمل طابعا إنسانيّا، وتستقبل قضايا بالمجان أو بأتعاب بسيطة من باب تخفيف الأعباء والشّعور بالواجب الوطنيّ والإنسانيّ تجاه المجتمع.

أمينة أحمد حميد المنصوري

المؤسّس والرّئيس لمكتب أمينة المنصوريّ للمحاماة
والاستشارات القانونيّة
محامية مقيّدة أمام محكمة التّمييز القطريّة

محامية مميّزة في الدّفاع عن الحقوق
وناشطة في نشر الوعي القانونيّ

أمينة أحمد حميد المنصوريّ محامية بارزة في محاكم التّمييز القطريّة. حصلت على ترخيص مزاولة مهنة المحاماة أمام محكمة التّمييز والمحاكم كافّة باختلاف أنواعها ودرجاتها، وهي عضو سابق بمجلس إدارة جمعيّة المحامين القطريّة، ومحامية سابقة بإدارة قضايا الدّولة في وزارة العدل، ولها مقالات قانونيّة بالصّحف اليوميّة والعديد من اللّقاءات التّلفزيونية. تعدّ من أبرز الوجوه النّاشطة في الفعاليّات القانونيّة وتسهم بشكل بارز في نشر الوعي القانونيّ بالمجتمع. استطاعت خلال 14 سنة منذ تأسيس مكتبها أن تترك بصمة واضحة في ساحات القضاء من خلال النّجاح في الدّفاع عن حقوق موكّليها في كثير من القضايا.

البداية من الأسرة إلى المحاماة

نشأت في بيئة أسريّة كبيرة شكّلت شخصيّتها مبكّرًا، وتوسّطت في التّرتيب بين إخوة من الذّكور اتّسموا بالجدّيّة والصّلابة، ممّا رسخ لديها الجدّيّة والاعتماد على النّفس، وأكسبها قدرًا من الصّلابة والانضباط في التّعامل مع الآخرين والأغيار، فضلًا عن قيم ومبادئ حميدة غرستها الأسرة وكان لها أثر عميق منذ الصّغر في تكوين شخصيّتها وسماتها المهنيّة الحاليّة. التحقت بكلّيّة الشّريعة والقانون بجامعة قطر، وحصلت على درجة البكالوريوس. بعد التّخرّج، التحقت بالعمل في إحدى الجهات الحكوميّة، وانتقلت بين أكثر من جهة، إلّا أنّها لم تجد نفسها في القالب الوظيفيّ كما كانت تتطلّع، وتبيّن لها أنّ بعض العوائق الواقعيّة داخل بيئة العمل الوظيفيّ قد تؤثّر بالسّلب على التّميّز المهنيّ. من هنا اتخذت قرار امتهان المحاماة للتّطوير الذّاتيّ والانطلاق نحو البحث والتّميّز في مجال القانون من خلال مهنة المحاماة، وذلك رغم صعوبة هذا القرار وتبعاته؛ فقدّمت استقالتها من الوظيفة عام 2012م، وشرعت على الفور في تأسيس مكتب أمينة المنصوريّ للمحاماة، والحصول على ترخيص مزاولة المهنة أمام محكمة التّمييز والمحاكم كافّة، ثم شرعت ببناء فريق عمل قانونيّ متخصّص قادر وبحقّ على تقديم حلول قانونيّة واقعيّة وعمليّة.

مهارة في تجاوز التّحدّيات

واجهت أمينة المنصوريّ تحدّيات عدّة بَدءا من تحفّظ أسرتها على دراسة القانون لاعتبارات ترجع -آنذاك- إلى شيوع تقاليد ومعتقدات اجتماعيّة مغلوطة عن مهنة المحاماة، وأنّها مهنة مقصورة على الرّجال ويصعب على المرأة ممارستها. لكنّ إيمانها بضرورة دراسة القانون شجّعها على مواجهة تلك الظّروف، وتناسب ذلك التّخصّص مع ميلها الطّبيعيّ وشخصيّتها.

جاء قرار الاستقالة من الوظيفة الحكوميّة والتّخلّي عن استقرارها ومزاياها والاتجاه نحو طريق صعب ومجهول -طريق المحاماة- تحدّيًا أكبر، مع هاجس كيفيّة التّوفيق بين متطلّبات الممارسة الحرّة لمهنة المحاماة وما تحتاجه من جهد ووقت، وبين الوفاء بمسؤوليّاتها الأسريّة.

تحدّيات تأسيس المكتب وتوفير التّكاليف الماديّة لذلك، وبناء هيكله الإداريّ بما يتوافق مع تحقيق الطّموح والآمال الّتي كانت تتطلّع إليها، إذ امتلكت خبرات قانونيّة جيّدة، لكنّها لم تملك حينها أيّ خبرات أو تجارب سابقة في مسألة تأسيس مكتب محاماة، وما يحتاجه المكتب وممارسة المهنة من جهد ووقت ومال، بالإضافة إلى حُسن اختيار المستشارين القانونيين والعاملين بالمكتب، وإدارة المكتب بصفة عامّة.

أمينة المنصوري للمحاماة
Amina Almansoori Law Firm

تأسّس مكتب أمينة المنصوريّ للمحاماة والاستشارات القانونيّة عام 2012 برؤية طموحة وعزيمة على النّجاح، ممّا جعله من أبرز مكاتب المحاماة الرّائدة في دولة قطر، نظرًا لتميّز خدماته وتنوّع خبراته ووضوح رؤيته وقدرته على تحقيق أهدافه. يضمّ المكتب فريق عمل متخصّص من المحامين والمستشارين القانونيين، ويتّسم بالمهارة المهنيّة الممزوجة بالواقعيّة، ممّا يجعله قادرًا على إيجاد الحلول العادلة والملائمة للمشكلات والعقبات القانونيّة الّتي تعرض عليه.

خدمات قانونيّة متنوّعة

يقدّم المكتب جميع الخدمات القانونيّة من إقامة ومباشرة الدّعاوى والإجراءات القضائيّة أمام المحاكم كلّها، وعلى اختلاف أنواعها ودرجاتها، وأمام اللّجان القضائيّة لفضّ المنازعات على اختلاف أنواعها، وأمام محكمة التّمييز وهيئات التّحكيم، فضلًا عن تقديم خدمات إسداء المشورة القانونيّة فيما يعرض على المكتب من طلبات المشورة القانونيّة، وإعداد وصياغة ومراجعة العقود، وغير ذلك من الأعمال والخدمات القانونيّة.

أبرم المكتب اتفاقيّات تعاون عدّة مع مكاتب محاماة في العديد من الدول، تتسم تلك المكاتب بالسّمعة الطّيّبة والسّيرة الحسنة، وذلك في سبيل توسّع المكتب في تقديم الخدمات القانونيّة ذات الصّلة بجهات ومحاكم أجنبيّة خارج الدّولة، وتحقيقًا لمصلحة الموكّلين والمتعاملين معه من الّذين لهم منازعات خارج الدّولة، وحفاظًا على حقوقهم، وإرساء لرؤية المكتب في أن يلحق بركب المكاتب العالميّة.

رؤية طموحة جعلت مكتب أمينة المنصوريّ من أبرز مكاتب المحاماة الرّائدة

فريق عمل متنوّع ومتخصّص

منذ تأسيس المكتب -قبل نحو أربعة عشر عامًا- حرصت أمينة المنصوريّ على أن يكون متكاملًا بتنوّع خبرات العاملين فيه، وأن تكون رؤيته واضحة، وقدرته على تحقيق جميع الأهداف عالية؛ فاختارت -بمرور الوقت- فريق عمل متنوّع ومتخصّص من المحامين والمستشارين ذوي الخبرة العمليّة الرّفيعة، القادرة على إيجاد حلول قانونيّة عادلة وملائمة للمشكلات والعقبات في فروع القانون المختلفة والمتنوّعة. أصبح المكتب قادرًا على تقديم خدمات التّقاضي بشكل متكامل وتقديم الاستشارات القانونيّة وصياغة المذكّرات والعقود في مختلف مناحي التّقاضي، مع التزامه الكامل بالمعايير المهنيّة والدّقّة القانونيّة، بما يراعي خصوصيّة كلّ نزاع وطبيعته، دون حصر العمل في فرع أو مجال قانونيّ محدّد.

قضايا برعت في الدّفاع عنها

تعتزّ أمينة المنصوريّ بكلّ قضية أسندت إليها، واستطاعت فيها أن تكون صوتًا قانونيًّا لإحقاق الحقّ سواء كانت موكّلة فيها أو أسندت إليها تطوّعًا للدّفاع عمن لا يستطيعون تحمّل أتعاب المحامي، أو لمن يحتاجون دعمًا قانونيًّا وإنسانيًّا حقيقيًّا.

وتفخر بنفسها حين تدافع عن المرأة في القضايا الّتي تتعلّق بحقوقها، وكذلك القضايا الّتي أحيلت إليها من الجهات المعنيّة كمساعدات إنسانيّة أو قضائيّة وقبلتها دون أتعاب، والقضايا الّتي قبلتها مباشرة وساندت فيها المظلومين وغير القادرين من أصحاب الحقوق المسلوبة.

فريق عمل متكامل بخبرات قانونيّة متنوّعة تغطّي مجمل التّخصّصات

مستقبل مهنة المحاماة في قطر

حول مستقبل مهنة المحاماة تقول الأستاذة أمينة المنصوريّ: على الرّغم من أنّ مهنة المحاماة في قطر ما زالت في عِداد المهن الوليدة، ولم تبلغ بعد مرحلة النّضج المهنيّ الكامل، إلّا أنّ مستقبلها مشرق لأنّها مهنة ولدت في بيئة رشيدة متطوّرة يسودها النّظام والقانون، وتمتلك أدوات تشريعيّة مستقرّة وأخرى مرنة لتحقيق العدل في أبهى صوره. إنّها بيئة ذات اقتصاديّات متنوّعة ومتنامية تفتح أبوابها للمستثمرين الأجانب والمواطنين، وحكومتها واعية وتبذل قصارى جهدها لتحقيق تقدّم المجتمع في النّواحي قاطبة، وهذا التّقدّم يحتاج بالطّبع إلى محامٍ واعٍ له القدرة على مواكبة تطوّر المجتمع ونموّ اقتصاده.

وأعتقد أنّ كثيرين من المحامين القطريين لديهم تلك الملكات والقدرات، وهم يقدّمون دورًا فعّالًا في مجال القضايا وإسداء المشورة ومساهمة مشهودة في مجال التّشريع لتحقيق تقدّم المجتمع في النّواحي المختلفة، خاصة ازدهار اقتصاده.

المحامون الشّباب أوفر حظاً

تستخلص أمينة المنصوريّ من خبرتها وتجربتها رؤية خاصّة بمستقبل المحامين الجدد، تقول: لا شكّ أن شباب المحامين أكثر حظًا من المحامين القدامى؛ لأنّهم يمارسون المهنة حاليًّا بعد أن كرّست المحاكم -باختلاف أنواعها ودرجاتها- مبدأ العدالة النّاجزة، وأصبحت إجراءات الدّعوى القضائيّة أكثر انضباطًا ممّا كانت عليه تلك الإجراءات من قبل، لا سيّما بعد إنشاء محكمة الاستثمار والتّجارة المختصّة بنظر الدّعاوى ذات الصّبغة التّجاريّة بإجراءات دقيقة وميسّرة، ناهيك بالتّطوّرات الّتي طرأت على الأسلوب الإلكترونيّ لممارسة مهنة المحاماة، ممّا أدّى إلى توفير الجهد والوقت عمّا كانت عليه المهنة في السّابق.

نصيحة مفيدة ومهمّة للشّباب

تقول الأستاذة أمينة المنصوريّ: يواجه الشّباب من المحامين تحدّيات مواكبة سرعة التّقاضي ومقتضيات العدالة النّاجزة، لذلك يجب عليهم أن يستثمروا هذه الفرصة وأن يتسلّحوا بالعلم والمعرفة، وأن يبذلوا قصارى جهدهم في الدّعاوى الّتي تسند إليهم، بصرف النّظر عن المقابل المادّيّ لها، ليكونوا قادرين على سرعة تحليل واقعات كلّ دعوى، وتحديد التّشريعات واجبة التّطبيق عليها، وأن يحافظوا على مقام المحامي الرّفيع، والعمل على رفعة رسالة مهنة المحاماة، وأن يتمسّكوا دائمًا بتقاليدها وآدابها، ويتقنوا فنّها، ولا يتعجلوا العائد المادّيّ منها.

خبرة إداريّة مميّزة وأسلوب فريد

يتميّز أسلوب أمينة المنصوريّ بالشّفافية وحسن الإنصات والجدّيّة والإتقان والفنّ المهنيّ، تقول: أتعامل مع موكّلي بكلّ وضوح وشفافية، وأحسن الإنصات له وسماعه لتحصيل واقعات الدّعوى تحصيلًا سليمًا للوقوف على شتّى جوانبها بشكل صحيح، والاطّلاع على أوراق الدّعوى المتاحة ودراستها بجدّيّة، مع محاولة الحصول على الأوراق أو الأدلّة غير المتاحة لدى الموكّل، ومناقشة الحلول الواقعيّة والعمليّة القابلة للتّطبيق والخيارات الممكنة فيها، واللّازمة ابتداء في مباشرة الدّعوى، ثم الانتقال بعد ذلك إلى مرحلة تكييف الدّعوى بإتقان وتحديد النّصوص القانونيّة الواجبة التّطبيق عليها، ثم مرحلة فنّ إعداد المرافعات المكتوبة أو الشّفويّة أثناء مباشرة الدّعوى وصولًا إلى النّتائج المرجوّة منها.

وتضيف: في اعتقادي أنّ هذا الأسلوب في عمل المحامي هو الأمثل للقضايا كلّها، سواء اعتبرناها قضيّة بسيطة أو قضية معقّدة أو صعبة؛ لأنّه يحقّق التّوازن بين مصلحة الموكّل من النّاحية الواقعيّة والعمليّة ونصوص القانون الحاكمة لموضوعه.

عضويّات ومناصب

- محامية مقيّدة أمام محكمة التّمييز القطريّة
- مالكة ومؤسّسة مكتب أمينة المنصوريّ للمحاماة
- شغلت منصب محامي دولة أوّل بإدارة قضايا الدّولة، سابقًا.
- أخصائيّة قانونيّة أولى بالإدارة العامّة للجمارك سابقاً
- عضو مجلس إدارة جمعيّة المحامين القطريّة سابقاً

شراكات استراتيجيّة ومشاركات في فعاليّات قانونيّة محلّيّة وعربيّة

مقولة تؤمن بها

تقول أمينة المنصوريّ: أؤمن بأنّ الله لا يضيع أجر من أحسن عملًا، وفي يقيني أنّ صور الأجر متعدّدة منها صور ماديّة، وصور أخرى قد تكون أكثر أهمّيّة من المادّة الّتي نحتاجها فقط لتسيير المهنة وضرورات الحياة، وهو الأجر المعنويّ أو السّعادة النّفسيّة؛ فعندي أنّ كلّ كلمة شكر أو عرفان من امرأة مكلومة مهيضة الجناح ساعدتها في الحصول على حقوقها سعادة لا تقدّر بثمن، وكلّ طاقة ورد قدّمت لي من شخص ساعدته في مظلوميّته وكأنّه وسام فخر على صدري.

المسؤوليّة المجتمعيّة والوعي المجتمعيّ

تهتمّ أمينة المنصوريّ بجانب التّثقيف المجتمعيّ، تقول: بصفتي محامية قطريّة أعدّ نفسي جزءًا من نسيج مجتمعي؛ فأفرح بأفراحه وأحمل همومه وآلامه، وأتحمّل مسؤوليّات المحامي تجاهه. حملت على عاتقي أن يكون لي ولمكتبي دور فاعل في إسداء الاستشارات القانونيّة ضمن فروع القانون المختلفة، ونشر الثّقافة القانونيّة وتعزيز الوعي المجتمعيّ، من خلال إعداد وكتابة مقالات قانونيّة متخصّصة في الصّحف اليوميّة، والمشاركة في لقاءات وبرامج تلفزيونيّة تقدّم مادّة قانونيّة تهدف إلى تبسيط المفاهيم القانونيّة وشرح الحقوق والواجبات. شاركت كذلك في إعداد وتقديم أوراق عمل قانونيّة ضمن ندوات ومؤتمرات ذات طابع توعويّ، وأسهمت في مناقشة قضايا وتشريعات ذات صلة بمهنة المحاماة والمجتمع، ومثّلت جمعيّة المحامين القطريّة في عدد من النّدوات واللّقاءات الإعلاميّة.

المشاركات والاتّفاقيّات المحلّيّة والدّوليّة

تحرص أمينة المنصوريّ دائمًا على الحضور والمشاركة في الفعاليّات القانونيّة، خاصّة المحلّيّة منها، وذلك للحفاظ على التّوازن بين متطلّبات العمل وحقوق أسرتها، وتحرص على بناء جسور تعاون مهنيّ بإبرام اتّفاقيّات تعاون مع زملاء في دول مجلس التّعاون وبعض الدّول العربيّة الأخرى، وفي خططها مدّ جسور التّعاون إلى غيرها من الدّول بحسب مقتضيات العمل، وبما يعزّز جودة أداء المهنة وتوسيع نطاق خدمة المحاماة.

كتاب تاريخيّ

أودّ أن أقدّم الشّكر والتّقدير لفريق عمل مجلة رؤية على تقديم هذا العمل التّأريخيّ الرّائع الّذي يبيّن نشأة مهنة المحاماة في قطر، ومسيرتها، وتطوّرها، ويظهر دور المحامي الوطنيّ والمهنيّ في المجتمع، وشرفت بأن كنت من بين المساهمين في هذا العمل الّذي يخلّد ما هو راسخ لديّ من إيمان بأنّ مهنة المحاماة رسالة قبل أن تكون عملًا، وأنّ قيمة المحامي تقاس بأثره في نفوس الآخرين، وفي إحقاق الحقّ وخدمة العدالة.

الدكتورة/
غادة درويش كربون

رئيسة مكتب د. غادة محمد درويش كربون للمحاماة

صاحبة رسالة لحماية الحقوق وترسيخ العدالة

مكتب د. غادة محمد درويش كربون للمحاماة
Dr. Ghada M. Darwish Karbon Law Firm

مكتب د. غادة محمد درويش كربون للمحاماة

يركز مكتبها بشكل أساسيّ على القضايا التّجاريّة، تأسيس الشّركات، وإدارة المنازعات الاستثماريّة، وهي مجالات تتقاطع مباشرة مع احتياجات قطاع الأعمال في قطر والمنطقة. لاحقًا، توسعت عملياته ليشمل التّحكيم الدّوليّ والقضايا العابرة للحدود، لا سيّما أنّ الدّولة فتحت مجالات جديدة في الاقتصاد، الرّياضة، والاستثمار، مما أتاح فرصًا واسعة لمن يمتلك التّخصّص والانضباط.

في قضايا مكتبها، تعتمد الدّكتورة غادة كربون منهجًا ينبني على القراءة الدّقيقة، والتّحليل العميق، مع وضع استراتيجيّة ترتكز على الواقعيّة وليس التّوقعات، ولا تسمح للضّغط أن يؤثّر في قراراتها القانونيّة، لأنّ التّعامل مع القضايا المعقّدة يحتاج إلى عقلانيّة وهدوء، وهذا ما يجب على المحامين عامّة -والشّباب خاصّة- أن يركزوا عليه.

ويعتمد أسلوبها كذلك على إدارة المخاطر، وتوضيح الصّورة كاملة للموكّل، والالتزام بالشّفافيّة التّامّة، وهو نهج يسهم في بلوغ حلول فعّالة، ويعطي ثقة عالية في مسار القضيّة.

الدكتورة غادة رئيسة مكتب غادة درويش كربون للمحاماة منذ عام 2012. ويعد مكتبها من ابرز المكاتب الرائدة في تقديم الخدمات القانونية المتنوعة في كافة أفرع القانون. وهي حاصلة على درجة الدكتوراة في القانون الاداري والماجستير في القانون العام والبكالوريوس في الشريعة والقانون.

وغادة درويش كربون محامية عضو جمعية المحامين القطرية ومحكّمة دولية تم اختيارها كمحكّمة في محكمة التحكيم الرياضية، وفي مؤسسة قطر للتحكيم الرياضي، وكذلك تم اختيارها محكّمة في هيئة التحكيم الرياضي الوطنية في الكويت، وتعمل في العديد من مؤسسات حل النزاع في القانون الرياضي الدولي.

ولديها ايضا عضوية فخرية كسيدة وحيدة في منتدى الأعمال القطري البريطاني.

أرادت الدّكتورة غادة محمد درويش كربون أن تكون جزءًا من عملية حماية الحقوق وتحقيق العدالة؛ فاختارت المحاماة ميدان عمل وممارسة، تحدوها قناعة واضحة بأنّ القانون ركيزة أساسيّة لبناء دولة مؤسّسات حديثة.

تسعى إلى الإسهام في تطوير بيئة الأعمال القطريّة، خاصّة في ظل النّهضة القانونيّة والتّشريعيّة الّتي تشهدها الدّولة. منذ سنوات الدّراسة الأولى، مالت إلى البحث والتّحليل وفهم الإطار القانونيّ لحياة النّاس، لم تختر دراسة القانون وَفق قرار عاطفيّ، إنّما بتحليل طبيعة المجتمع والحاجة المتزايدة لفهم الحقوق والالتزامات وتنظيم العَلاقات.

استطاع المكتب ان يستقطب موكلين كبار وكيانات كبرى من القطاعين العام والخاص في قطر، وسفارات مرموقة، ومؤسسات حكومية وغيرها من المؤسسات، فضلاً عن الأفراد من المواطنين والمقيمين.

التّحديات محطّة لرفع مستوى الأداء وليست عائقًا يحول دون الإنجاز

بداية المسيرة القانونيّة

انطلقت مسيرتها المهنية بالتّزامن مع تطوّرا تشريعيّ واقتصاديّ كبيريْن، مما ساعدها على دخول مجالات قانونيّة متعدّدة، وبناء خبرة عمليّة واسعة. عملت بتركيز على تطوير كفاءتها، وحصلت على عضويّات وزمالات دوليّة في التّحكيم. وتعمّقت في مجال القضايا التّجاريّة والاستثماريّة. وَفق معايير دوليّة أسّست مكتبها القانونيّ المتخصّص ليكون محطّة محوريّة، يرسّخ -برؤية واضحة- دورها وتأثيرها، وليس مجرّد مؤسّسة تقليديّة.

كانت نقطة التّحوّل في حياتها المهنيّة حين أدركت أنّ دورها لا يقتصر على إدارة القضايا فقط، بل يمتدّ إلى المساهمة في تطوير بيئة الأعمال والقوانين داخل الدّولة. ومع توسّع قطر في المجال الاقتصاديّ، وفتح مجالات جديدة للاستثمار، شعرت الدّكتورة غادة كربون أنّ هناك مسؤوليّة كبرى على عاتق الكفاءات الوطنيّة للوجود في السّاحات الدّولية.

التّحديات والصّعوبات

خلال مسيرتها العمليّة، واجهت تحديات متعددة، أبرزها إثبات الذات في مجالات قانونيّة تتطلب جهدًا كبيرًا ومعرفة دقيقة، لا سيّما التّحكيم الدولي والقضايا التّجارية المعقّدة. لم يكن تأسيس مكتب مستقل بمعايير عالية مهمّة سهلة، خاصّة في سوق تتطلّب خبرة، وشبكات مهنيّة، وإدارة دقيقة للملّفات.

واجهت التّحديات بخطّة واضحة عبر تطوير نفسها مهنيًّا، وفهم التّشريعات بحرفيّة، وإثبات أنّ العمل الجادّ والنّتائج العمليّة أساس بناء الاسم القانونيّ. ترى أنّ التّحديات لم تكن عائقًا، بل محطّة لرفع مستوى الأداء.

قضايا تفتخر بها

تعتز بقضايا عديدة كان لها أثر فعليّ على موكّلين ومؤسّسات كبرى، منها بعض القضايا التّجاريّة والتّحكيميّة الّتي أسهمت في حماية مصالح شركات كبرى، وأخرى في حلّ نزاعات معقّدة كان لها تأثير اقتصاديّ مهمّ. تفتخر كذلك بعملها في مجال القانون الرّياضيّ، وكونها المحكّمة القطريّة الأولى الّتي تعتمدها محكمة التّحكيم الرّياضيّ (CAS)، وهو مجال يتطلّب خبرة متخصّصة ومهارات دقيقة.

نصائح للمحامين الشباب

"ابنِ الكفاءة قبل أي شيء"، نصيحة أساسيّة تهديها الدّكتور غادة كربون للشّباب، وتؤكّد أنّ الكفاءة مسألة أساسيّة لبناء السّمعة الجيّدة، وأنّ المعرفة القانونية الدّقيقة، وأخلاقيات المهنة، والالتزام بالسّرّيّة، والعمل المستمرّ على التطوير لبنات ضرورية لتعزيز الوجود في الميدان، ويجب العمل عليها كلّ يوم. وتنصحهم كذلك بعدم استعجال النّتائج، لأنّ السّمعة المهنيّة الرّاسخة تحتاج وقتًا وجهدًا، ويجب على المحاميّ الشّاب أن يتوجّه نحو التّخصّص، وأن يواكب القوانين الحديثة، لا سيّما في المجالات الّتي تتطوّر بسرعة، مثل التّحكيم والقانون التّجاريّ والرّياضيّ.

تعتزّ بتمثيل دولة قطر في محكمة التّحكيم التّابعة لغرفة التّجارة الدّوليّة (ICC)، وبزمالة المعهد الملكيّ البريطانيّ للتّحكيم التّجاريّ، وباعتمادها في مراكز تحكيم دوليّة مثل QICCA، CAS، DIAC، SIAC. وتعتزّ كذلك بحصول مكتبها القانونيّ على جوائز مهنيّة متعدّدة، تمثّل مزيجًا من الالتزام المهنيّ، والعمل المستمرّ، والحرص على تقديم نموذج مشرّف للمحاميّ القطريّ، وتؤكد أنّ المنهجيّة المهنيّة الّتي تتبعها مبعث فخرها الحقيقيّ، فضلًا عن الدّور الّذي تؤدّيه في حماية الحقوق وتحقيق نتائج ملموسة.

المستقبل القانونيّ في قطر واعد جدًّا، في ظل التّطوّر التّشريعيّ

مستقبل المحاماة في قطر

ترى الدّكتورة غادة أنّ المستقبل القانونيّ في قطر واعد جدًّا، خاصّة مع التّطوّر التّشريعيّ الّذي تقوده الدّولة ضمن رؤيتها الوطنيّة. وتشهد الدّوحة تحديثًا مستمرًّا في قوانين الاستثمار، والشّركات، والرّياضة، والمناطق الحرّة، مما يعزّز بيئة الأعمال ويخلق فرصًا واسعة للمحامين. وبخصوص الأسس الواضحة لتعزيز الشّفافية الّتي أقرّتها الدّولة، فضلًا عن حماية الحقوق وتطوير القضاء، تؤكد الدّكتورة غادة أنّها ترسّخ دور مهنة المحاماة لكونها جزءًا محوريًّا من عمليّة التّنمية، وأن المستقبل سيكون قائمًا على التّخصّص الدّقيق، مع وجود دور أكبر للمحاميّ القطريّ في الملفّات الدّوليّة، خاصّة مع ازدياد ارتباط الاقتصاد القطريّ بالأسواق العالميّة.

القوانين القطريّة المتميّزة

ترى الدّكتورة غادة أن قطر تمتاز بتشريعات متقدّمة، تعكس رؤية الدّولة لدعم الاستثمار والاقتصاد المعرفيّ، منها قانون الشّركات الجديد، قانون الاستثمار، قانون الرّياضة، وقانون التّحكيم، وقد جاءت هذه القوانين لتوفير بيئة قانونيّة تنافسيّة.

ويعكس التّطوّر التّشريعيّ في الدّولة إرادة واضحة في تهيئة بيئة أعمال آمنة ومستقرّة، ويمنح المستثمر المحلّيّ والأجنبيّ ثقة كبيرة، ومن ثمرات هذا التّناغم بين الاقتصاد والقانون أنّه يجعل قطر نموذجًا مميّزًا في المنطقة.

تعمل الدّولة على تطوير المنظومة القضائيّة، وتحديث الإجراءات بشكل متواصل بما يتماشى مع تعزيز بيئة الأعمال، مما يعزّز الاقتصاد، ويحدّ من النّزاعات، ويخلق بيئة أكثر استقرارًا ونزاهة.

نصائح للراغبين في الاستثمار

تنصح الدّكتورة غادة كربون للرّاغبين في الاستثمار أن يؤسّسوا المشروع على أساس قانونيّ صحيح، ويجب كتابة العقود بوضوح، مع تحديد المسؤوليّات، وتوثيق الالتزامات، مع فهم الجوانب القانونيّة المتعلّقة بالنّشاط التّجاريّ. فضلًا عن الاستفادة من المنظومة الّتي وفّرتها الدّولة لدعم روّاد الأعمال، سواء في المناطق الحرّة، أو عبر التّشريعات الحديثة.

الاستشارة القانونية

تؤكّد الدكتورة غادة أنّ وجود استشارة قانونيّة في بداية المشروع يحمي صاحبه من 80% من النزاعات المستقبليّة، لا سيّما أنّ مكاتب المحاماة تؤدّي دورًا أساسيًّا في بناء اقتصاد مستدام، إذ توفّر الحماية القانونيّة، وتنظّم العَلاقات التّجاريّة، وتمنع النّزاعات، وتسهم في جذب الاستثمار من خلال تقديم بيئة قانونيّة واضحة.

ومع رؤية الدّولة في تعزيز الشّفافية وتسريع الإجراءات وتحديث التّشريعات، أصبح للمحامي دور أكبر من مجرّد تمثيل قانونيّ، بل دور محوريّ في تحقيق النّموّ الاقتصاديّ، ويجب على المحامين أن يعزّزوا بناء سمعتهم وخدمة المجتمع، كما يجب على المستثمرين أن يفيدوا من مكاتب المحاماة بما يخدم الاقتصاد وبيئة الأعمال والمسؤوليّة المجتمعيّة.

أسماء علي جاسم السلطان

رئيسة مكتب أسماء عليّ للمحاماة والاستشارات القانونيّة

عضو في جمعيّة المحامين القطريّة

محامية صنعت حضورًا مميّزًا في ساحات القضاء

محاميـة قطريّـة بـارزة في أروقـة محاكـم التّمييـز القطريّـة، تمتلـك خبرة تزيـد عـن 20 عامًـا في العمـل القانـونيّ والإداريّ، وخاضـت غمار تجربـة المحامـاة في زمـن التّحدّيـات، ونجحـت في تأسـيس مكتبهـا للمحامـاة والاستشـارات القانونيّـة الّـذي أصبـح وجهـة لمختلـف فئـات المجتمـع، إذ يقـدّم خدمـات قانونيّـة متكاملـة، تشـمل التّرافـع أمـام مختلـف درجـات المحاكـم، وتقديـم الاستشـارات القانونيّـة، وصياغـة العقـود، مـع التّركيـز على الجـودة، والاحترافيّـة، والسّرّيّـة، وتقديـم حلـول عمليّـة تناسـب احتياجـات كلّ مـوكّل. كُرِّمـت في العديـد مـن المؤتمـرات والنّـدوات، وهـي أيضًـا عضـو في جمعيّـة المحـامين القطريّـة.

جودة في التّعامل مع الموكّلين باحتراف وخصوصيّة ومتابعة دقيقة

من الجامعة إلى ساحات القضاء

حصلـت على ليسـانس الحقـوق مـن جامعـة الإسـكندريّة عـام 2003، وبعدهـا بـدأت حياتهـا العمليّـة؛ فترأسـت قسـم الشّـؤون القانونيّـة في الشّركـة القطريّـة للخدمـات البريديّـة مـن 2003 إلى 2007، وهـي مرحلـة مهمّـة أسـهمت في صقـل خبرتهـا العمليّـة والإداريّـة.

واصلـت مسيرتهـا المهنيّـة في مجـال المحامـاة، معتمـدة على التّراكـم المعـرفيّ والـخبرة العمليّـة؛ فأسّسـت مكتـب أسماء عليّ للمحامـاة والاستشـارات القانونيّـة، ليكـون ترجمـة عمليّـة لمسيرتهـا ورؤيتهـا المهنيّـة.

مواجهة التحديات بالارداة والصبر

واجهـت أسماء عليّ العديـد مـن التّحدّيـات الّتـي اسـتطاعت أن تتجاوزهـا بقـوّة الـصّبر والتّفـاني، وكان مـن أبرزهـا:

واجهـت تحـدّي إثبـات الـذّات والقـدرة على الوجـود والحضـور وسـط كوكبـة مـن أعـرق المحـامين، والتزامهـا الدّائـم بـأعلى المعـايير المهنيّـة، وهـو مـا تطلّـب منهـا جهـدًا متـواصلًا وحرصًـا على التّعلّـم والتّطـوّر والاطّلاع المسـتمرّ لمواكبـة التّطـوّرات التّشريعيّـة المسـتمرّة. حجـم المسـؤوليّة الملقـاة على عاتـق المحامـي. كـثيرًا مـا كان سـعيها الـدّؤوب لتحقيـق العدالـة والحفـاظ على التّـوازن في جميـع الحـالات الاجتماعيّـة والدّفـاع عـن المـوكّل بمنتهـى الأمانـة والخصوصيّـة .

أسماء علي للمحاماة والإستشارات القانونية
Asma Ali Advocate & Legal Consultant

تأسّـس المكتـب منـذ 20 عامًـا، محافظًـا منـذ اليـوم الأوّل على درجـة الشّـغف والحيويّـة نفسـها. يعمـل المكتـب وَفـق اللّوائـح القطريّـة في مجـال المرافعـة والاستشـارات القانونيّـة، وذلـك بهـدف تقديـم الخدمـات والمسـاعدة القانونيّـة للكيانـات والمؤسّسـات والشّركات والأفـراد الدّوليـين والمحلّـيين في مختلـف التّخصّصـات القانونيّـة وَفـق القـوانين المحلّيّـة والدّوليّـة المعمـول بهـا في قطـر. يتألّـف المكتـب مـن فريـق رفيـع المسـتوى يتمتّـع بـخبرة قانونيّـة متميّـزة ومنخـرط في مختلـف فـروع القانـون وجوانبـه المتعـدّدة إقليميًّـا ودوليًّـا. يتابع الفريـق باهتمام أيّ قضايـا أو تعـديلات تتعلّـق بالقانـون بوجـه خـاصّ، والاقتصـاد بوجـه عـامّ، مـن خلال مراجعـة منشـورات الدّوريّـات والـنّشرات والمقـالات القانونيّـة وحضـور النّـدوات والمؤتمـرات.

خدمات قانونيّة متنوّعة

يقدم مكتب أسماء عليّ للمحاماة العديد من الخدمات والمساعدات القانونيّة للكيانات والأفراد والمؤسّسات، ومن أبرزها دعاوى الأسرة والعائلة والميراث وتقسيم وحلّ التّركات، وتشمل خدمات المكتب:

- الدّعاوى القضائيّة تتعلّق بالعائلة والميراث
- الدّعاوى المدنيّة
- الدّعاوى الجنائيّة
- قضايا لجنة تسوية منازعات الإيجار
- قضايا لجنة تسوية المنازعات العماليّة
- قضايا لجنة تسوية المنازعات الادارية
- مطالبات التّحكيم
- الاستشارات القانونيّة

قضايا تعتزّ بها

تشعر أسماء عليّ بكثير من الفخر بكلّ قضيّة استطاعت من خلالها إنصاف صاحب حقّ أو المساهمة في تحقيق العدالة. كما أنّ هناك قضايا كان لها أثر إنسانيّ عميق في نفسها، خصوصًا تلك الّتي أعادت حقوقًا أو رفعت ظلمًا، وهي القضايا الّتي تؤكّد لها دائمًا أنّ للمحاماة رسالة سامية تتجاوز حدود المهنة.

فريق عمل المكتب يضمّ نخبة من المحامين المتخصّصين بكفاءة عالية

أسلوب مميّز في التعامل

تلخّص الأستاذة أسماء أسلوب عملها بالقول: النّزاهة والشّرف والولاء لمصلحة العميل أساس عملنا، ونعمل جاهدين على تحقيقها من خلال التّطبيق الصّحيح للقانون وترسيخ روح العدالة الّتي نتطلّع إليها، لقد بنينا جسرًا للتّواصل قائمًا على الثّقة، وهو ما يزيد ثقة الأفراد والمؤسّسات في مكتبنا، إذ نصغي دائمًا باهتمام، ووقتنا متاح لكلّ من يحتاج المساعدة والمشورة.

مستقبل مهنة المحاماة في قطر

بشأن مستقبل مهنة المحاماة في قطر، تقول الأستاذة أسماء عليّ إنّه مستقبل واعد، في ظلّ التّطوّر التّشريعيّ والاقتصاديّ الّذي تشهده الدّولة. للمحاماة دور أساسيّ في دعم بيئة الأعمال، وتعزيز الثّقة في المنظومة القانونيّة، وحماية الاستثمارات، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على ازدهار الاقتصاد وتحقيق التّنمية المستدامة.

بناء الثّقة والسّمعة الجيّدة

تشدّد المحامية أسماء عليّ على ضرورة العمل على بناء الثّقة والسّمعة الجيّدة للمحامي عبر مجموعة من النّصائح، قائلة:

أنصح المحامين الشّباب في بداية مشوارهم بالتّركيز على التّعلّم العمليّ وعدم الاكتفاء بالجانب النّظريّ؛ فالتّجربة اليوميّة داخل المكاتب والمحاكم تصقل الشّخصيّة المهنيّة. كما أنّ الالتزام والأمانة واحترام أخلاقيّات المهنة أمور أساسيّة لبناء الثّقة والسّمعة الجيّدة. من المهمّ أيضًا التّحلّي بالصّبر وعدم الاستعجال في تحقيق النّجاح، فالمحاماة تحتاج إلى وقت وجهد.

منهج التّعامل مع القضايا الصّعبة

بخصوص سماتها الشّخصيّة والمهنيّة وطريقة تناول القضايا لا سيّما القضايا الصّعبة، تقول أسماء عليّ: أتعامل مع القضايا الصّعبة بمنهجيّة هادئة قائمة على الدّراسة المتعمّقة والتّحليل الدّقيق للوقائع والنّصوص القانونيّة. أحرص على وضع استراتيجيّة واضحة لكلّ قضيّة، مع الالتزام بالشّفافية مع الموكّلين. من أبرز سمات عملي الجدّيّة، والدّقّة، والالتزام، وتحمّل المسؤوليّة.

مكتب أسماء عليّ للمحاماة يقدّم الخدمات والمساعدات القانونيّة للكِيانات والأفراد والمؤسّسات

المسؤوليّة المجتمعيّة

تؤمن أسماء عليّ بأنّ دور المحامي لا يقتصر على الدّفاع عن الحقوق أمام المحاكم، بل يمتدّ ليشمل مسؤوليّة مجتمعيّة أساسيّة تتمثّل في نشر الوعي القانونيّ وتعزيز الثّقافة القانونيّة في المجتمع. ويعمل المكتب على توعية الأفراد بحقوقهم وواجباتهم، والمساهمة في ترسيخ احترام القانون وتعزيز مبادئ حقوق الإنسان.

كما يحرص على تبسيط النّصوص القانونيّة واللّوائح المعقّدة بلغة واضحة تمكّن الأفراد من فهمها وتطبيقها في حياتهم اليوميّة، وتعدّ الاستشارة القانونيّة من أهمّ الأدوات الّتي تنقل القانون من إطاره النّظريّ إلى واقع عمليّ يحمي الأفراد ويحدّ من النّزاعات قبل وقوعها.

ومن خلال الحوار المباشر مع المستفيدين، يؤدّي المحامي دورًا توعويًّا وقائيًّا بتوضيح المخاطر والثّغرات القانونيّة المحتملة، بما ينسجم مع مبادئ العدالة الوقائيّة الّتي تقوم على منع الظّلم عبر المعرفة. وهنا يبرز دور المحامي كحلقة وصل بين الدّولة والمجتمع، يسهم في تعزيز الثّقة بالقانون وترسيخ ثقافة الالتزام الطّوعيّ بأحكامه.

المشاركات والاتّفاقيّات

شاركت في عدد من البرامج والمنتديات القانونيّة المتخصّصة، من بينها:

- برنامج الباحثين القانونيين- وزارة العدل.
- اللّقاء السّادس لمكاتب المحاماة والاستشارات القانونيّة بدول مجلس التّعاون الخليجيّ- مركز التّحكيم التّجاريّ الخليجيّ.
- برامج متخصّصة في تنمية مهارات مديري الشّؤون القانونيّة، والتّفاوض، وصياغة العقود، وإعداد المذكّرات القانونيّة، والتّشريعات، وإدارة المناقصات، داخل دولة قطر وخارجها، إضافة إلى المشاركة في منتدى المحاميات العربيّات لاتّحاد المحامين العرب.

يحرص المكتب دومًا على المشاركة في الفعاليات والأنشطة القانونيّة المحلّيّة، وبناء عَلاقات مهنيّة مع جهات قانونيّة مختلفة، بما يسهم في تبادل الخبرات وتطوير الأداء القانونيّ.

كلمة أخيرة

المحاماة مسؤوليّة قبل أن تكون مهنة، ورسالة تقوم على إعلاء الحقّ وترسيخ العدل. سأواصل عملي بكلّ إخلاص للحفاظ على شرف هذه المهنة السّامية، وخدمة العدالة، والمساهمة في دعم وتطوير المنظومة القانونيّة في دولة قطر بما يواكب تطلعاتها؛ فالمحاماة شريك أصيل للسّلطة القضائيّة في تحقيق العدالة، وتعزيز سيادة القانون، وكفالة حقّ الدّفاع عن حقوق وحرّيّات الأفراد.

العنود عبد العزيز الخاجة

مؤسّس ورئيس مكتب تقنين للمحاماة والاستشارات القانونيّة

رؤية جديدة في العمل القانونيّ قائمة على الابتكار والتّميّز المهنيّ

المحاميّة العنود عبد العزيز الخاجة من الوجوه الشّابة الّتي برعت في عالم المحاماة في قطر، وتعدّ مثالًا للعلم والاجتهاد والتّميّز في العمل القانونيّ. تعمل برؤية طموحة وعميقة المضمون، تهدف إلى إعادة تعريف مفهوم الممارسة القانونيّة والابتكار في الخدمات القانونيّة بما يحقّق التّميّز المهنيّ بأعلى المعايير والمواصفات.

شغف المحاماة حلم رافقها منذ الطّفولة، ولتحقيقه عملت بنشاط وهمّة تعكس قوّة المرأة القطريّة وقدرتها على التّحدّي والنّجاح، وإثبات حضورها في مواقع التّأثير.

تخرّجت العنود الخاجة في كلّيّة القانون جامعة قطر بتقدير عامّ امتياز مع مرتبة الشّرف، ثم التحقت بالعمل في أحد مكاتب المحاماة العملاقة بالدّولة، الّذي منحها الأسس المهنيّة السّليمة والخبرة القانونيّة اللّازمة للانطلاق في عالم المحاماة كنموذج مشرّف للقيادة والمهنيّة.

يشهد كلّ من تعامل معها بكفاءتها وقدرتها على متابعة الشّؤون القانونيّة بدقّة واهتمام، مع التّعمّق لاستخلاص أفضل النّتائج وترجمتها على أرض الواقع في مسار التّقاضي، وصولا إلى الخواتيم السّعيدة للقضايا الّتي أمسكت بملفّاتها.

مكتب تقنين.. أهداف وطموح

تتحدّث العنود بكثير من الطّموح عن أهداف مكتب تقنين، تقول إنّه ليس مجرّد افتتاح مكتب محاماة، بل ولادة رؤية تحمل اسم تقنين؛ رؤية تجسّد الثّقة، وتسهم في إعادة تعريف الممارسة القانونيّة بروح من الإبداع والابتكار، كما أنّه ليس مجرّد مكتب محاماة فقط، بل يعدّ طموحًا لبناء مؤسّسة قانونيّة تسهم في تعزيز دور العدالة المجتمعيّة، وتقديم حلول واقعيّة وواضحة قائمة على المعرفة والثّقة.

تطمح إلى أن يكون مكتبها في الصّدارة محلّيًّا ودوليًّا عبر شراكات مهنيّة وتعاون قانونيّ يعبر الحدود، والانطلاقة ليست سوى بداية فصل جديد، تُكتب فيه معالم النّجاح بالشّغف والرّؤية والعمل الجماعيّ.

TAQNEEN
Law Firm and Legal Consultations
تقنين
للمحاماة والاستشارات القانونية

أسّست العنود مكتب تقنين للمحاماة والاستشارات القانونيّة ليعكس رؤية جديدة في العمل القانونيّ، رؤية قائمة على الابتكار والتّميّز والثّقة. جاءت الفكرة كإضافة نوعيّة تنطلق من شغف ورؤية ورسالة مهنيّة، وخطوة جديدة في مسار تطوير القطاع القانونيّ في قطر.

جاء افتتاح مكتب تقنين بعد رحلة طويلة من العمل والاجتهاد والخبرة الّتي أهّلتها لاتخاذ هذه الخطوة بثقة وجدارة.

منذ لحظة نشوء تقنين كفكرة، لم يكن هدفي تأسيس مكتب محاماة فحسب، بل بناء مؤسسة وكيان يساهم في تعريف دور القانون في المجتمع. أردته مكانا يرسخ حماية الحقوق بوضوح، وتقدم فيه الحلول بواقعية، وتبنى فيه العلاقات على أساس من الثقة والاحترام.

ولأن النجاح لا يتحقق صدفة ولا يكون وليد لحظة، فقد مرت هذه البداية بمحطات من التحديات، والاجتهاد، والتعلم المستمر. وقد كانت تلك المراحل مصدر قوة وإلهام، دفعتني إلى توسيع هذه الرؤية.

عملت في جميع القضايا، وتعلّمت أسس العمل القانونيّ، ومارست العمل من خلال حضور الجلسات وكتابة المذكّرات والطّعون والمرافعات، كما تولّيت تدريب الطّلبة الجدد وأسهمت في زيادة وعيهم وشغفهم بالمهنة، مؤمنة بأنّ المحاميّ النّاجح يبدأ أولى خطواته لدى مكاتب محاماة عريق قبل الانطلاق في عمله الخاصّ.

لقد كانت البداية مليئة بالتحدي والصبر والطموح الذي دفعني لتجسيد رؤيتي وحلمي على أرض الواقع الى صرح قانوني يسهم في ترسيخ العدالة وبناء مستقبل أكثر أمانا.

العنود عبد العزيز الخاجة

الخدمات القانونيّة متنوّعة

يقدّم المكتب خدمات قانونيّة رفيعة المستوى في جميع القضايا، بما يتماشى مع الشّريعة الإسلاميّة وتشريعات دولة قطر، وبما يسهم في تطوير الممارسة القانونيّة ويواكب طموحات المجتمع وسوق العمل، وترجو أن يكون مكتب تقنين في الصّدارة محلّيًا وعالميًا عبر شراكات مهنيّة وتعاون قانونيّ عابر للحدود.

وقد تم اختيار فريق العمل بحرفية ودقة، وبفهم عميق لسوق العمل وقدرة على تغطية كافة الجوانب القانونية بمهنية عالية. إن منظومة العمل في تقنين قائمة على التعاون وروح الفريق، حيث يتكامل كل فرد ليشكل كيان متماسك، يجمع المقومات التي تؤهله لمواكبة التحديات، والمضي قدمًا نحو الريادة.

أنواع الخدمات

التّحكيم والوسائل البديلة لتسوية النّزاعات

التقاضي
التحكيم وبدائل تسوية
المنازعات
تنفيذ الأحكام
البنوك والتمويل
قانون الشركات
العقارات
الملكية الفكرية
القانون التجاري
قانون العمل
صياغة ومراجعة العقود

رؤية واضحة

تنتهج الأستاذة العنود الخاجة رؤية واضحة لأهدافها قائلة: لقد أسّست مكتب تقنين برؤية واضحة لا يكون فيها التّميّز غاية فحسب، بل يصبح معيارًا أساسيًّا، إذ نقدّم خدماتنا بفهم عميق للبيئة القانونيّة. وقد عاصرت أفرادًا وشركات كانوا يواجهون تحدّيات معقّدة وبالغة الخطورة، وشهدت كيف يمكن للاستراتيجيّة القانونيّة أن تحوّل العقبات إلى فرص، وكيف يمكن لدقّة القانون أن يضفي وضوحًا على أكثر اللّحظات عموضًا، وهذا ما جذبني لهذه المهنة العادلة، وإنّه لشرف لي أن أسهم في المشهد القانونيّ والاقتصاديّ المتنامي في قطر.

> مكتب تقنين يهدف إلى إعادة تعريف الممارسة القانونيّة بروح من الإبداع والابتكار

تطوّر يخدم العدالة

ترى العنود أن تطوّر التّشريعات والقوانين القطريّة جاء معزّزا لمكانة المهنة، ومتماشيا مع النّهضة الاقتصاديّة الحالية، وقد أخذ المجلس الأعلى للقضاء على عاتقه مهمّة التّطوير المستمرّ للمنظومة القضائيّة لتوفير بيئة مستقرّة قائمة على أسس قانونيّة سليمة تخدم المحاميّ والموكّل على حدّ سواء، تقول "كان العمل شاقًّا في السّابق ويتطلّب مجهودًا بدنيًّا هائلًا، وكان المحاميّ يذهب إلى المحكمة في كلّ الأمور حتّى الإداريّة منها، أمّا الآن فالوضع مختلف، فإنّ التّشريعات الحديثة وتنوّع المحاكم سرّعت البتّ في قضايا كانت تأخذ في السّابق سنوات من الوقت والجهد والتّردّد المستمرّ على المحاكم، ومنها على سبيل المثال لا الحصر محكمة الاستثمار الّتي قلبت موازين العمل القضائيّ في السّرعة والدّقّة والتّيسير وتخفيف الأعباء".

دور المرأة في المحاماة

تقول العنود: تنتهج الدّولة رؤية واضحة تدعم المرأة وتعزّز مكانتها، ولم أرَ أيّ مشكلة من هذا الجانب، ناهيك بأنّي أتلقّى الدّعم عبر كلّ المحيطين، وقد صرنا نرى المرأة في كلّ المناصب، وحتّى في تمثيل الدّولة بالخارج؛ فالمرأة موجودة في جميع القطاعات. أمّا بخصوص المجال القانونيّ، فقد حقّقت المرأة نجاحًا كبيرًا في المحاماة والقضاء وتبوّأت مناصب قياديّة، وأرى أنّ التّمكين الحقيقيّ يكون بالإنجازات وبقدرتها على إثبات حضورها في مواقع التّأثير، ولذلك فإنّ هدفي من اليوم الأوّل أن أصبح محاميّة وَفق رؤيتي وطموحي، وأن أصنع بصمة بارزة في المحاماة.

واجب ومسؤوليّة

تعدّ العنود مثالًا ملهمًا للمحاميّات الشّابات اللّواتي يبحثن عن فرصة للبَدء، وهذا ما يجعلها تحمّل نفسها مسؤوليّة وواجبًا كبيريْن تجاه المجتمع؛ فهي مسؤولة عن تقديم رؤية حديثة ومبتكرة للعمل القانونيّ من خلال مكتب تقنين، تستند إلى التّمكين والتّفكير الاستراتيجيّ والمشورة العلميّة والدّفاع الدّؤوب عن مصالح موكّليها بروح الشّغف والثّقة والإيمان الدّائم بالنّجاح، رغم العوائق والصّعوبات، لذلك تحرص على تدريب خرّيجات القانون وتقديم كلّ الدّعم لإكمال مسيرتهنّ بنجاح.

ترى أنّ من واجبها المشاركة في أي فرصة تجعلها قريبة من النّاس ومصالحهم، مع رفع درجة وعيهم القانونيّ تجاه مشاكلهم الحياتيّة، فتقدّم العديد من المحاضرات لطلّاب جامعة قطر، وتشارك في النّدوات والبرامج للحديث عن القوانين والموضوعات الّتي تهمّ المجتمع من النّاحية القانونيّة وتواكب التّطوّر التّكنولوجيّ.

استشارات قانونيّة رفيعة تواكب طموحات المجتمع وسوق العمل

نصيحة ذهبيّة للمقبلين على المهنة

- تنصح العنود الشّباب المقبلين على مهنة المحاماة بضرورة العمل والتّدريب بمكاتب عريقة، مما يعطيهم الخبرة القانونيّة والإداريّة اللّازمة لبدء مشروعهم على أسس سليمة فيما بعد.
- تنوّه إلى أهمّيّة التّعلّم والسّعي وراء المعلومة والقراءة المستمرّة والاطلاع على أحدث التّشريعات والقوانين بما يكسبهم الثّقافة القانونيّة المواكبة للتّطوّر.
- حضور جلسات المحاكم والتّرافع وكتابة المذكّرات والتّعامل مع مختلف القضايا، فكلّ ذلك يسهم في التّكوين المهنيّ للمحاميّ.

TAQNEEN
Law Firm and Legal Consultations
تقنين
للمحاماة والاستشارات القانونية

روضة فيصل بهزاد

مؤسّس ورئيس مكتب روضة بهزاد للمحاماة

القطريّة الأولى المعتمدة وسيطًا تجاريًّا بمعهد المحكّمين المعتمدين في لندن

روضة بهزاد للمحاماة
Rouda Bahzad Law Firm

المحامية روضة فيصل يوسف بهزاد تمتلك خبرة واسعة في مجالات التّقاضي والتّحكيم المحلّيّ والدّوليّ والوساطة التّجاريّة، بالإضافة إلى الشّؤون التّجاريّة والشّركات، ولديها اهتمام خاصّ بحلّ النّزاعات بالسّبل البديلة (ADR)، فهي القطريّة الأولى المعتمدة والمرخّص لها كوسيط تجاريّ من معهد المحكّمين المعتمدين في لندن منذ 2012.

عملت الأستاذة روضة مستشار قانونيّ لدى مكتب المستشار العامّ في مؤسّسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع سنوات عدّة، امتدت خدماتها القانونيّة على جميع الهيئات البحثيّة و المؤسّسات التّعليميّة الواقعة تحت مظلّة مؤسّسة قطر، ومكتب صاحبة السّموّ الشّيخة موزا بنت ناصر، بالإضافة إلى كونها عضوًا سابقًا في لجنة المناقصات ولجنة تسوية النّزاعات.

النّشأة في بيئة قانونيّة

نشأت الأستاذة روضة في بيئة قانونيّة وتأثرت بعمّها بهزاد يوسف بهزاد الّذي يعدّ من أبرز روّاد المحاماة وثاني محامٍ يسجّل بقيد المحامين. وقد استلهمت منه كثيرًا من التّحفيز لخوض تجربة الانضمام إلى مهنة المحاماة، وحوّلت مسارها الأكاديميّ من الهندسة إلى المحاماة.

تخرّجت روضة بهزاد بدرجة بكالوريوس القانون مع مرتبة الشّرف في جامعة نيوكاسل عام 2011، ثم حصلت على درجة الماجستير في القانون التّجاريّ الدّوليّ (LLM) من جامعة كارديف عام 2014.

عملت روضة لسنوات عديدة مستشارة قانونيّة في مؤسّسة قطر؛ فاضطلعت بمجموعة واسعة من الأعمال القانونيّة، سواءً المتنازع عليها أو غير المتنازع عليها، وكانت عضوًا في لجنة المناقصات ولجنة تسوية المنازعات. ونتيجة لذلك، تدرك تمامًا العَلاقة بين الممارسة القانونيّة والأعمال، وتُقدّر احتياجات المحامين الدّاخليين من مستشاريهم الخارجيين.

خبرات وجدارة

واصلت اكتساب الخبرة في مختلف قطاعات القانون محلّيًّا ودوليًّا، ساعيةً إلى التّميّز من خلال التّفاني والمثابرة وسجل حافل بالإنجازات المهْنيّة.

سارت على خطى عمّها بهزاد ي.م. بهزاد، ثاني محامٍ في دولة قطر، وأثبتت جدارتها بالاسم المرموق الّذي تحمله. وقد تعهّدت بمواصلة إرث التّميّز، وتقديم رؤية عصريّة رائدة في المجال القانونيّ، من خلال توفير خدمات قانونيّة بمعايير دوليّة للقطاع المحلّيّ.

سارت على خطى عمّها بهزاد واستلهمت الحوافز لتحقيق الأفضل

مكتب روضة بهزاد للمحاماة

عملت روضة بهزاد على تأسيس مكتب محاماة عام 2019 ليكون المكتب القانونيّ الرّائد في مجال الابتكار، ويقدّم خدمات قانونيّة عالية الجودة تتّسم بالتّعاطف والمهْنيّة لكلّ من يحتاجها، مبنيّة على استراتيجيّات مجرّبة ومبتكرة وغير تقليديّة، وقائم على التّبادليّة والثّقة وأعلى معايير الأخلاق المهْنيّة. ويتخصّص المكتب في القضايا المدنيّة التّجاريّة والشّرعيّة وقضايا التّركات، ولكن لديه كلّ أنواع التّخصّصات القانونيّة عبر فريق قويّ من المحامين يعملون على درجة عالية من السّرّيّة والمهْنيّة والدّقّة.

رفعت الأستاذة روضة شعارًا يلتزم به مكتبها، وهو «خدمة عميل واحد في كلّ مرّة»، وتقول: بهذا الشّعار نضمن لكم التزامًا كاملاً ومهْنيّة عالية ونزاهة تامّة، كما أنّ تخصّصات فريق العمل من نخبة المحامين تتيح تقديم حلول سلسة ومخصّصة لتلبية الاحتياجات الفريدة لكلّ موكل، وحلّ القضايا المعقّدة باستراتيجيّات دقيقة.

استشارات وخدمات لكلّ المجالات

حرصت الأستاذة روضة من خلال مكتبها على تقديم خدمات شاملة تلبّي معظم التّخصّصات الّتي يحتاجها العملاء، وتشمل:

الوساطة والتّحكيم التّجاريّ	البناء والعقارات
قانون العمل والتّوظيف	الملكيّة الفكريّة
مطالبات التّأمين	الاندماجات والاستحواذات
القانون التّجاريّ وخدمات الشّركات	حماية البيانات والخصوصيّة
التّعليم والبحث	القانون البحريّ
الإصابات الشّخصيّة والأخطاء الطّبّيّة	قانون الأسرة

خبرة واسعة في مجالات التّقاضي والتّحكيم المحلّيّ والدّوليّ والوساطة التّجاريّة

سرعة التّقاضي وفضّ المنازعات

تشيد الأستاذة روضة بهزاد باستراتيجيّة الدّولة في سرعة التّقاضي، وتقول: انتهجت الدّولة خطوات جوهريّة ومهمّة فيما يخصّ سرعة التّقاضي، الّذي كان له الأثر الإيجابيّ في فضّ كثير من النّزاعات التّجاريّة والاستثماريّة المطروحة أمام المحاكم، لكنّني أرى السّرعة في الحكم قد تحمل جانبًا سلبيًّا في حالة إذا ما كانت السّرعة تضرّ بالدّقّة الّتي يحتاجها القاضي في الفصل في القضايا. السّرعة مهمّة دون أن تؤثّر في جودة الحكم نفسه، كما أنّ بعض القضايا لا تحتمل السّرعة نظرًا لما لها من جوانب تفصيليّة معقّدة.

إرث قانونيّ في العائلة

تقول روضة بهزاد : إنّ لدى العائلة إرثًا قانونيًّا وباعًا طويلًا في مهنة المحاماة، وقد تأثرت بشخصية عمي الذي علمني أصول المهنة وأشعر أنّي أحمل عبئًا كبيرًا، ودوري أن أحافظ على هذا الإرث وأنمّيه وأطمح دائمًا للأفضل.

وقد عاصرت روضة بهزاد أوقات عصيبة وضغطًا نفسيًّا كبيرًا في محطّات ممارسة المهنة، ولكن شغفها وتمسكها بالمكتب والمهنة جعلها تتغلّب على كلّ التّحدّيات الّتي واجهتها، وسعادتها الحقيقيّة حين تشعر أنّها أسهمت في إنصاف المظلوم أو حقّقت العدالة لأصحابها.

مزايا العمل القانونيّ

بخصوص المزايا الّتي ينفرد بها مكتبها، تقول الأستاذة روضة:

أكثر ما يميّز مكتب روضة بهزاد هو الحرص الدّائم على الالتزام مع الموكّلين من بداية المشوار إلى نهايته، واطلاعهم على التّفاصيل والخطوات والمستجدّات في الوقت المحدّد، وتسهيل آليّة التّواصل مع الموكّلين.

روضة بهزاد للمحاماة
Rouda Bahzad Law Firm

شروط ومعايير ونصائح

حول نصائحها للمحامين الجدد، تقول المحامية روضة بهزاد: إنّ المحامي الّذي يحبّ المهنة سيصل إلى أعلى سلّم النّجاح يومًا ما، لأنّها تتطلّب في المقام الأوّل الشّغف بالمهنة، وليس التّطلّع للعامل المادّيّ فقط.

ولا بدّ لكلّ محامٍ أن يجمع بين ثلاثة أشياء:

التّحصيل الأكاديميّ: يجب الاختيار بعناية في أيّ جامعة يتخرّج.

الصّبر: المحامي الناجح يجب أن يتحلّى بالصبر وقوة الشخصيّة ، لما لهما من دور أساسي في مواجهة ضغوط القضايا وإدارة النزاعات بثبات وحكمة . كما يُعدّ حُسن الحديث والقدرة على الإقناع من أهم سماته ، بما يمكّنه من عرض الحجج القانونيّة بوضوح وثقة والدفاع على حقوق موكّليه.

البدء عند مكتب محاماة: خطوة مهمّة ليتعلّم كيفيّة التّعامل مع الموكّلين، ويكون جاهزًا لتقبّل كلّ التّحدّيات الّتي سوف تواجهه عند فتح مكتبه الخاصّ، ولا بدّ أن يختار بعناية المكتب الّذي يتدرّب فيه.

وتؤكد أن مهنة المحاماة مهنة جذّابة لكثيرين من الطّلبة، ولكنّها من المهن عالية الخطورة، والسّوق الآن اختلف عمّا سبق، وذلك على جميع الأصعدة، وهذا الشّيء يؤدّي إلى التّنوّع والتّحدّي.

مبادرات

يعكس المكتب علاقته بالمجتمع التزامه بتحسين حياة الموكّلين، ويقدّم مبادرات تدعم جيل الشّباب ليصبحوا روّاد أعمال ناجحين من خلال تقديم تقييم قانونيّ مجانيّ بالكامل للشّركات الصّغيرة حديثة التّأسيس في قطر.

التزام بأعلى معايير الأخلاق المهْنيّة ومنهج عمل باستراتيجيّات مبتكرة

مناصب وعضويّات

- محامية بالتّمييز.
- مؤسّس ورئيس مكتب روضة بهزاد للمحاماة.
- محكّم معتمد لدى دولة قطر.
- محكّم معتمد لدى مؤسّسة قطر للتّحكيم الرّياضيّ (QSAF)
- عضو جمعيّة المحامين القطريّة.
- عضو معتمد لدى معهد المحكّمين المعتمدين (Ciarb) فرع المملكة المتّحدة.

منى عبدالرحيم عياد

محاميّة تمييز

مؤسسة ورئيسة مكتب منى عياد للمحاماة والاستشارات القانونية

حضور مميز في ساحات المحاكم دفاعا عن الحقوق

منى عبد الرّحيم عيّاد محاميّة في محاكم التمييز القطرية .صنعت لنفسها مكانًا مميّزًا بالمجتمع، تعدّ واحدة من أشهر المحاميّات القطريّات، سلكت طريق الدفاع عن الآخرين ، تولّت قضايا كبرى، عرفت بالجدّيّة وحبّ العمل، حلمت منذ الصّغر أن تكون متفرّدة وذات مكانة في عالم المحاماة، وبعد اجتهاد حقّقت أمنيتها. مواقفها تجاه قضايا المرأة واضحة، تدعمها وتشجّع عملها وتسعى لنصرتها. يومًا بعد آخر، تثبت جدارتها وثقتها بنفسها وطاقم مكتبها، وتتابع باهتمام بالغ المجال القانونيّ والتّشريعات الحديثة، تواكب التّطوّر والتّقدم في ميدان عملها.

بدأت مسيرتها في مهنة المحاماة عام 2003 وحصلت على ترخيص مزاولة المهنة من لجنة قبول المحامين عام 2005 لتصبح من المرخص لهم الحضور امام جميع المحاكم القطرية بما في ذلك محكمة التمييز وامتدت خبرتها نحو 22 عاما .

MONA ABDEL RAHIM AYAD
MAKING IT POSSIBLE
منى عبد الرحيم عياد

يختصّ المكتب بمجالات القانون كافّة، مع خبرة واسعة في القضايا التّجاريّة والأسريّة، والقدرة على التّعامل مع القضايا الجزائيّة والإلكترونيّة، ويقدّم خدمة شاملة ومتخصّصة.

تؤمن بأنّ روح الفريق مهمّة وضروريّة لنجاح العمل، لذلك تحرص على تنظيم فعاليّات اجتماعيّة لموظّفي مكتبها، كإقامة غبقة رمضانيّة تجمعهم بمختصّين في المجال القانونيّ. وتؤكد أنّ اللّقاءات بين المختصّين القانونيين تثري المهنة، وتعمل على تذليل الصّعوبات أمامهم، مع تقديم مقترحات تفاعليّة تعمل على الارتقاء بالمهنة.

التّكوين الأكاديميّ والحياة العمليّة

في الجامعة درست القانون بشغف، وارتضت لنفسها مهنة المحاماة لكونها رسالة نبيلة قبل أن تكون وظيفة، وفرصة للدّفاع عن القيم وتحقيق العدالة.

بعد التّخرج، التحقت بالتّدريب المهنيّ، كثّفت خلاله التّطبيق العمليّ، وركزت على فن التّرافع وإعداد المذكّرات بدقّة، كانت كلّ قضيّة فرصة للتّعلّم وتطوير مهاراتها، بما فيها التّحليل والإقناع؛ فأكسبها ذلك أرضيّة صلبة جمعت بين المعرفة الأكاديميّة والمهارات القانونيّة.

التّحديات والصّعوبات

في الحياة تحدّيات كثيرة، ولمهنة المحاماة تحدّياتها أيضًا، من بينها ضغط المواعيد القضائيّة، التّوازن بين سرعة الإنجاز ودقّة العمل، لا سيّما أنّنا نعيش في عالم سريع الإيقاع، التّعامل مع ملفات معقّدة ومتعدّدة. ساعدتني هذه التّحديات على تطوير مهارات إدارة الوقت والتّحليل القانونيّ والتّواصل مع الموكّلين.

القاعدة العامّة الّتي لا أحيد عنها تتمثّل في التعامل مع القضايا منهجيًّا وتحليليًّا، وذلك عبر فهم الوقائع والقوانين، وإعداد الاستراتيجيّة القانونيّة بدقّة، والبحث المتعمّق، والتّواصل المستمرّ مع الموكّل، فضلًا عن الحفاظ على التّركيز تحت الضّغوط. ولأنّنا في عصر السّرعة، فإنّ سرعة التّقاضي ضروريّة لحماية الحقوق، وتقليل التّكاليف، وتعزيز الثّقة في النّظام القضائيّ، وتحقيق العدالة بسرعة وكفاءة، ما يتطلّب من المحامي التّركيز الشّديد وصفاء الذّهن، وخلق مساحة أكبر من اهتماماته اليوميّة لخدمة موكّليه.

قضايا الخلافات الزوجيّة كثيرة، وغالبًا ما يكون باعثها خلافٌ على المال، أو عدم الوفاق، أو تباعد وجهات النّظر، أو غياب النّاصحين من الجانبين. لا تلبث أن تتحوّل إلى خلافات شخصيّة بين طرفي العَلاقة، وكثيرًا ما تقع بين حديثي العهد بالزّواج، إذ يلجأ كلّ طرف لحلّ مشكلته على حساب الطّرف الآخر.

قضايا أفتخر بها

ترافعت في عدد من القضايا المعقّدة، نجحت من خلالها في حماية الحقوق وتحقيق العدالة، لا سيّما القضايا الأسريّة والتّجاريّة والجنائيّة والمدنيّة والإداريّة، وأدّت إلى إنصاف موكّلين رغم ضعف الأدلّة أو تعقيد الوقائع.

حقّقت من خلال هذه القضايا إنجازات ونتائج متميّزة، أسهمت هذه الإنجازات في بناء سمعتي، وخلقت لي ولمكتبي صورة ذهنيّة أساسها الثّقة والاحترافيّة.

مخاطر التّكنولوجيا

البيانات الشّخصيّة حيويّة جدًّا في المعاملات اليوميّة، ومطلب مهمّ وأساسيّ في التّعاملات الشّخصيّة والماليّة والتّجاريّة، وعلى كلّ شخص تقدير أهميتها والحفاظ عليها، مع الأخذ في الاعتبار أن إساءة استخدام البيانات الشّخصيّة يؤدي إلى ارتفاع نسبة الجرائم الإلكترونيّة.

أشهر تلك الجرائم السّطو الإلكترونيّ، واختراق الحسابات الشّخصيّة والبريد العادي والإلكترونيّ، وسرقة الصّور الشّخصيّة وسرقة الحسابات البنكيّة، فضلًا عن الاحتيال والابتزاز والتّزوير بصوره كافّة، والجرائم المتعلّقة بالحياة الخاصّة للشّخص.

تنصح المحاميّة منى عيّاد الجمهور بضرورة مراعاة السّرّيّة في جميع التّعاملات الماليّة والبنكيّة والشّخصيّة، الّتي تُنجز عبر حساب واحد أو رقم شخصيّ أو عنوان ثابت، وعدم الثّقة في أي شخص ينفّذ تلك المعاملات بالنيابة عن صاحب الشّأن.

نصائح للمحامين الشباب

تنصح المحامين الشّباب بالاجتهاد في التّعلّم، والاهتمام بالكتابة القانونيّة، والالتزام بالأخلاق المهنيّة، فضلًا عن اكتساب الخبرة من الممارسة وعدم الرّكون إلى الدّراسة النّظريّة وحدها.

وتؤكد أنّ مكتبها -ومكاتب المحاماة الوطنيّة عامّة- يحرص على الاهتمام بالمحامين الجدد، ويدعمهم ويرى فيهم إضافة نوعيّة لميدان القانون والمحاماة.

مستقبل المهنة في قطر

أرى مستقبل مهنة المحاماة في قطر واعدًا، خصوصًا مع التّطوّر التّشريعيّ والتّحوّل الرّقميّ، وزيادة الطّلب على الخدمات القانونيّة، وتحديث قوانين المحاماة، كلّ ذلك يمنح المحامين فرصًا أكبر للنّموّ والتّميّز.

تتميز دولة قطر بجملة من القوانين منها قوانين العمل والاستثمار والشّركات، قانون المحاماة، وتطوير قوانين الأسرة والعدالة المدنيّة الّتي تحمي الحقوق بمرونة وحداثة، هذه رؤية ثاقبة في التّعاطي مع تحدّيات المستقبل.

احتراف في الترافع ومهنية في متابعة القضايا

للراغبين في الاستثمار

يجب الاطّلاع على القوانين المنظّمة، ووضع خطّة واضحة، وإدارة المخاطر، واختيار فريق كفء، مع الالتزام بالشّفافيّة، ومتابعة السّوق والمنافسين.

ويمكن للرّاغبين في الاستثمار الإفادة من مكاتب المحاماة، لأنّها تضمن الالتزام بالقوانين المعمول بها، وتسهم في إدارة المخاطر، مع حل النّزاعات بكفاءة، وتدعم بيئة استثماريّة شفّافة ومستقرّة.

الفصل السابع

تجارب ملهمة

خالد بن أحمد مبارك النصر

مؤسّس وعضو مجلس إدارة وأمين السّرّ
لـ جمعيّة الخبراء والمحكّمين التوعوية الثقافية القطريّة.

محكّم دوليّ معتمد وعضو المعهد الملكي للمحكمين (CIARB) وخبير هندسيّ معتمد لدى وزارة العدل.
رئيس مجلس إدارة جمعة المهندسين القطرية منذ عام 2018 وحتى 2024.

خالد النّصر اسم لامع في عالم الخبرة والتّحكيم، وأبرز النّاشطين في نشر الوعي بأهمّيّة التّحكيم ودور الخبرة في تخفيف العبء عن المحاكم عبر التحكيم كوسيلة بديلة لحل النزاعات.

صاحب مسيرة حافلة وتجربة ثريّة في مجال الهندسة المدنية والخبرة الفنية في قطر والمنطقة. كان له الفضل في تأسيس الجمعيّة الأولى بمنطقة الخليج، وهي جمعيّة الخبراء والمحكّمين القطرية، الّتي ما زالت علامة راسخة في القطاع القانونيّ.

تخرّج في كلّيّة الهندسة بجامعة قطر عام 1995، ثم بدأ عمله في وزارة البلدية بإدارة الهندسة المدنية.

ترقى سريعا ليصبح رئيس قسم مشاريع الصرف الصحي، ثم انتقل عام 2004 الى هيئة الأشغال العامة في بدايات تأسيسها بنفس المنصب. عمل بمنصب الرئيس التنفيذي في شركة بروة العقارية وبعدها في شركة إمداد القابضة ليحصل فيما بعد على شهادة القيادة التنفيذية لدولة قطر من مركز قطر للقيادات عام 2015. وتقاعد رسميا عام 2019.

الجمعيّة حصلت على شهادة تميّز وتفوّقت بفضل نشاطها وتأثيرها

جمعيّة الخبراء والمحكّمين التوعوية الثقافية القطريّة

تقدم النصر بطلب لتأسيس جمعيّة الخبراء والمحكّمين القطريين، وبعد جهود استمرت سنوات صدر قرار وزير التنمية الاجتماعية والأسرة لسنة 2023 بالموافقة على تسجيل الجمعية لتكون الجمعيّة الأولى من نوعها على مستوى الخليج.

يكون التحكيم بالاتّفاق بين الأطراف المتنازعة، وهذه طريقة دوليّة لفضّ النّزاعات والخلافات بين الشّركات والمؤسسات. عندما تكون طبيعة الخلاف هندسيّة مثلًا، يصدر المحكّم حكمه ثم يأخذ صيغة تنفيذيّة، وبعدها يطبّق حكم التّحكيم في أيّ دولة على مستوى العالم.

يشترط في جلسات التّحكيم أن تكون سرّيّة، وأن يكون المحكّم ذا مكانة علميّة وعمليّة.

تعدّ قطر من الدّول السّبّاقة في إنشاء جمعيّة تُعنى بالخبراء والمحكّمين، ولديها نموذج موحّد لأعضاء الجمعيّة، ومن ثَمّ فإنّ القضاء القطريّ يعرف التّقسيم والآليّة الّتي تسهّل عليه إصدار الحكم.

التّحكيم من خارج الدّولة يترتّب عليه أن يكون لكلّ محكّم نموذج مختلف عن غيره، ويخضع لآليّة مختلفة، وإجراءات قد تخصّ محكّم أو دولة أخرى.

لا تعتمد الجمعيّة فقط على الخبراء المهندسين، إنّما على كلّ أنواع الخبراء في مجالات العقارات والطّبّ والمحاسبة والماليّة، وتشمل قسمين رئيسين:

قسم الخبراء:

يسهمون مع المجلس الأعلى للقضاء في القضايا الّتي تتطلّب وجود خبير في مجال ما، حسب طبيعة النزاع، ويحكّم بطريقة قانونيّة، ويساعد المجلس لتحقيق العدالة النّاجزة.

قسم المحكمين:

إنّ القاضي عندما يصدر حكمًا يكون قابلًا للاستئناف، أمّا أحكام المحكّمين فهي غير قابلة للاستئناف، حيث إنّها أقوى من حكم المحكمة.

صفة المحكّم

لكي تكون محكم معتمد فأنه يجب الالتحاق ببرنامج تدريبي متخصص ينظمه مركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم بالتعاون مع جامعة قطر ، وهذا البرنامج يشمل مراحل متعددة ، ويبدأ بالمفاهيم الأساسية للتحكيم التجاري ، والإجراءات العملية لإدارة الدعوى التحكيمية ، وصياغة حكم التحكيم وتنفيذه وأسباب بطلانه ، وبعد اجتياز البرنامج، يحصل المتدرب على شهادة تؤهله للتقدم بطلب اعتماد رسمي والحصول على شهادة احترافية .

وحسب قانون التحكيم رقم (2) لسنة 2017 الذي ينصّ على أن وزارة العدل تنشئ سجلًا لقيد المحكمين المعتمدين، ولا يُمنح الاعتماد إلا بقرار من الوزير ، هذا القانون يمثل المرجعية الأساسية التي تحدد شروط الترخيص والاعتماد ، ويضمن أن المحكمين يتمتعون بالكفاءة القانونية والفنية اللازمة .

تميّز منذ السّنة الأولى

يؤكّد النّصر أنّ الجمعيّة حصلت على شهادة تميّز منذ عامها الأوّل، وتفوّقت على جمعيّات عديدة، وذلك بفضل دورها في خدمة المجتمع، وهذا يمثّل الهدف الأساسيّ من إنشاء الجمعيّة، فضلًا عن دعم المجلس الأعلى للقضاء في القضايا الفنية مما أسهم في تخفيف الضغط عبر التحكيم كوسيلة بديلة لحل النزاعات.

قد تسهم الجمعيّة في صياغة تشريعات تعمل على تطوير أعمال الخبرة والتّحكيم، ولا مجال للخطأ في اختيار المحكّمين، إذ إن المحكّمين غير القادرين على إدارة الأمور بالخبرة والقانون يكلّفون الدّول ملايين الدّولارات من الخسائر، ولهذا السّبب، يستثمر التّطوّر الاقتصاديّ العالميّ في تجويد أعمال التّحكيم والارتقاء بأداء المحكّمين في القطاعات كافّة.

مسيرة نجاح في نشر ثقافة التّحكيم وفق أعلى المعايير العالمية

التّحديات والصّعوبات

توجد تحدّيات شأنها شأن المجالات الأخرى، وأبرزها أنّ العمل تطوعيّ والجمعيّة مهنيّة غير ربحيّة، ولا توجد ميزانية سنويّة، وأحيانًا قد لا تؤدّي دورها بشكل أفضل في ظلّ غياب الميزانيّة، ورغم ذلك فإنّ دورها مؤثّر وملموس.

نخبة قديرة

تضمّ الجمعيّة نخبة قديرة من الأعضاء الّذين تجاوزت خبراتهم حاجز الـ 25 عامًا في كلّ المجالات، وهم أصحاب قرار في أماكنهم ومناصبهم.

تطلق الجمعية مجموعة من الأنشطة والمبادرات النوعية لمناقشة أفضل الممارسات العالمية وتحديث خبرات المحكّمين واطلاعهم على التّكنولوجيا المتطوّرة في الخبرة والتّحكيم معًا.

توجد عضويتان للجمعيّة؛ الأولى تصدرها وزارة العدل وبعد الحصول عليها يتقدّم الشّخص بها للجمعيّة لتسجيله خبيرا، وبعد تسجيله بمركز قطر للتّوفيق والتّحكيم يحصل على تسجيل عضويّة في الجمعية.

تنظّم الجمعيّة عددًا من الفعاليات، مثل ملتقى الخبراء في برج برزان، الّذي يعقد كلّ ثلاثاء، وكذلك مؤتمر المحكّمين في برج برزان، ويتناول موضوعات ذات صلة باهتمامات الجمعيّة ومسؤوليتها الاجتماعيّة.

دور الجمعية في دعم القضايا العربية

مؤتمر «الارتقاء بالتميز في إعادة إعمار سوريا»

شهدت العاصمة السورية انعقاد مؤتمر «الارتقاء بالتميز في إعادة إعمار سوريا» خلال الفترة من 29 إلى 30 نوفمبر 2025، بمشاركة واسعة من الجهات الرسمية والخاصة، وقد حضرت جمعية الخبراء والمحكمين التوعوية الثقافية القطرية ممثلة بعضو مجلس الإدارة وأمين السر المهندس خالد بن أحمد النصر.

وقد استعرض المهندس النصر التجربة القطرية في إدارة وتنفيذ المشاريع الكبرى، خاصة مشاريع البنية التحتية والمباني الحكومية مثل المستشفيات والمراكز الصحية والمدارس والوزارات وغيرها من المباني الحكومية . وأكد على أهمية الاستفادة من الدروس المستخلصة من هذه التجارب، مشددًا على ضرورة تعزيز الإيجابيات وتجنب السلبيات ومعالجتها وفق أفضل المعايير العالمية، بما يضمن نجاح مشاريع إعادة الإعمار في سوريا وتفادي المشكلات الإدارية والفنية.

المؤتمر حظي بحضور رفيع المستوى شمل عددًا من الوزراء، ورئيس جهاز الاستثمار السوري، وكبار المسؤولين والمهندسين ومديري المشاريع، حيث فاق حجم المشاركة التوقعات، ما يعكس الاهتمام الكبير بملف إعادة الإعمار وحرص مختلف الأطراف على تبادل الخبرات وتطوير آليات العمل.

بهذه المشاركة، أكدت جمعية الخبراء والمحكمين التوعوية الثقافية القطرية دورها الفاعل في دعم القضايا العربية، وتعزيز التعاون المهني والثقافي بين المؤسسات، بما يسهم في بناء مستقبل أكثر استقرارًا وازدهارًا لسوريا والمنطقة.

كما تعكس مشاركتها التزام قطر بدعم القضايا العربية، ونقل خبراتها في مجال البنية التحتية والإدارة الحديثة إلى الساحة السورية.

كما تؤكد على أهمية التعاون الإقليمي في بناء أنظمة إدارية وهندسية متطورة، تضمن استدامة مشاريع الإعمار وتحقق التنمية الشاملة.

جمعية الخبراء والمحكمين التوعوية الثقافية القطرية
Qatar experts & arbitrators For awareness
And culture Association

صلاح محمد علي صقر الجلاهمة

رئيس مجلس إدارة مكتب صلاح الجلاهمة للمحاماة والاستشارات القانونيّة

كفاءة عالية في العمل القانونيّ تستند إلى خبرات مهْنيّة وعلميّة

صلاح الجلاهمة محامٍ في محاكم التّمييز القطريّة، امتدّت خبرته أكثر من عَقدين من الزّمن في ميادين العمل النّظاميّ والقانونيّ، انعكست خبراته على أدائه المهْنيّ ونظرته الشّموليّة للعمل القانونيّ. جاء تأسيس مكتب صلاح الجلاهمة للمحاماة والاستشارات القانونيّة عام 2016 ليتوّج مسارا مهْنيًّا طويلًا قائمًا على الاجتهاد والالتزام وبناء الثّقة، وهي قيم آمن بها وحرص على ترسيخها في جميع أعماله. شارك في العديد من الدّورات التّأهيليّة المتخصّصة داخل الدّولة وخارجها، وحضر العديد من المؤتمرات والنّدوات، وهو عضو جمعيّة المحامين القطريّة بدرجة محامٍ بالتّمييز، مع حضور مستمرّ وفعّال أمام مختلف المحاكم واللّجان.

المسيرة العلميّة

بدأ مسيرته العلميّة بالحصول على درجة اللّيسانس في القانون من جامعة بيروت العربيّة عام 2001، وهي مرحلة أسّست لديه الفهم العميق لمبادئ القانون وروح العدالة. سبق ذلك تأهيله العلميّ والعمليّ في المجال العسكريّ، إذ حصل على دبلوم العلوم العسكريّة من كلّيّة الكويت العسكريّة عام 1983، ثم درجة الماجستير في العلوم العسكريّة من كلية القيادة والأركان في جمهورية باكستان الإسلاميّة عام 1996، ما أسهم في صقل مهارات القيادة، والانضباط، وحسن إدارة القرار.

الخبرات المهنيّة

على مدار أكثر من عَقدين من الزّمن بميادين العمل النّظاميّ والقانونيّ، راكم خبرات متنوّعة انعكست على أدائه المهْنيّ ونظرته الشّموليّة للعمل القانونيّ.

مارس العمل التّجاريّ بشكل عمليّ وفعليّ، فامتلك وأدار العديد من الشّركات الخاصّة بالتّطوير العقاريّ، ومارس التّجارة في مجالات تجاريّة مختلفة، الأمر الّذي أسهم في تعميق معرفته بالعرف التّجاريّ، وفهم التّحدّيات والمشاكل الّتي تواجه التّجار والسّوق التّجاريّة من واقع التّجربة، إضافة إلى تكامله مع خلفيّته في العلوم العسكريّة والقانونيّة.

التزام معايير مهْنيّة أبرزها الكفاءة والأخلاق والدّقّة في المتابعة

الخطوات الأولى نحو المحاماة

الانطلاقة الفعليّة في مجال المحاماة كانت عام 2005، إذ حرص منذ اليوم الأوّل على الجمع بين الدّراسة النّظريّة والممارسة العمليّة الجادّة داخل أروقة المحاكم، إلى جانب المشاركة في الدّورات التّأهيليّة المتخصّصة داخل الدّولة وخارجها، وحضور العديد من المؤتمرات والنّدوات.

ومع تراكم الخبرة القانونيّة، مدعومة بخبرة واسعة في الأعمال التّجاريّة والعقاريّة، وقدرة متميّزة على إدارة الأزمات ووضع حلول قانونيّة عمليّة وإيجابيّة، جاء تأسيس مكتب صلاح الجلاهمة للمحاماة والاستشارات القانونيّة عام 2016 ليكون تتويجًا لمسار مهْنيّ طويل قائم على الاجتهاد، والالتزام، وبناء الثّقة، وهي قيم آمن بها وحرص على ترسيخها في جميع أعماله.

بناء السّمعة

حول تحدّيات العمل القانونيّ، يقول الجلاهمة: في بداياتي كان إثبات الذّات وبناء السّمعة المهْنيّة في سوق تتطلّب أعلى درجات الاحتراف، كما أنّ مواكبة التّطوّر التّشريعيّ وتسارع التّغيّرات القانونيّة شكّل تحدّيًا دائمًا، لكنّه كان حافزًا للتّطوير المستمرّ والاطّلاع الدّائم، وهو ما أؤمن بأنّه جزء لا يتجزّأ من نجاح أيّ محامٍ.

صلاح الجلاهمة للمحاماة
Salah Al Jalahma Law Firm

حرص الجلاهمة على أن يكون مكتبه مزوّدًا بأعلى الكفاءات والخبرات، واختار أن يضمّ مكتب صلاح الجلاهمة للمحاماة والاستشارات القانونيّة نخبة المحامين والمستشارين القانونيين. لم يكن هذا وليد الصّدفة، بل جاء ثمرة مسار طويل من البناء والاختيار الدّقيق؛ فمنذ البدايات الأولى لتأسيس المكتب، وضع المعايير الأساسيّة وأبرزها الكفاءة، والأخلاق، والتّواضع، والصّبر، والإرادة، والعزيمة، والمتابعة، والالتزام المهْنيّ إيمانًا بأنّ المحاماة رسالة وأمانة قبل أن تكون مهنة، ولا ينهض بها إلّا من يدرك جسامة مسؤوليّتها.

نخبة الكوادر والمستشارين

يضمّ المكتب نخبة قانونيّة متميّزة تتكوّن من أكثر من أربعة عشر كادرًا من ذوي الخبرة، تبدأ من المراجعين القانونيين، مرورًا بالمحامين المتخصّصين، وصولًا إلى المستشارين القانونيين، مع توزيع هذه الكفاءات ضمن أقسام قانونيّة متخصّصة، فكلّ عضو يتخصّص في مجاله، بما يضمن عمق المعالجة القانونيّة، ودقّة الأداء، وتقديم حلول احترافيّة شاملة تلبّي احتياجات العملاء على أعلى مستوى، وقد حرص على تدريب عدد كبير من المتدرّبين والمحامين الجدد.

نخبة من أفضل القانونيين يعملون بروح الفريق الواحد

فريق عمل بإدارة جماعيّة

يعتمد المكتب آليّة عمل جماعيّة متكاملة تشبه عمل الخليّة الواحدة، فتتكامل الجهود وتتقدم روح الفريق على أيّ اجتهاد فرديّ. بعد ما يقارب ستّ سنوات من التّجربة والتّمحيص والعمل المتواصل، استقرّ المكتب على فريقه الحالي، وهو فريق يجمع بين العلم، والأخلاق، والانضباط، وروح التعاون، ليكون مؤهّلًا لحمل رسالة المكتب وأداء مهامه بأعلى درجات الكفاءة والمسؤوليّة.

خدمات قانونيّة متنوعة

يمتاز مكتب صلاح الجلاهمة للمحاماة والاستشارات القانونيّة بتقديم خدمات قانونيّة متكاملة، تشمل التّقاضي أمام جميع درجات المحاكم بما فيها محكمة التّمييز، إلى جانب تقديم الاستشارات القانونيّة المتخصّصة، مع الالتزام بأعلى معايير الاحترافيّة والسّرّيّة، وبناء عَلاقات مهْنيّة طويلة الأمد قائمة على الثّقة المتبادلة مع عملائه.

نجاح في كسب القضايا

يعتزّ الجلاهمة بكلّ قضيّة استطاع من خلالها إعادة حقّ إلى صاحبه، أو تحقيق عدالة غابت عن موكّلها، قائلا: هناك قضايا معقّدة وصلت إلى محكمة التّمييز، وكان لها أثر قانونيّ مهمّ، ليس فقط على أطراف النّزاع، بل على تفسير النّصوص القانونيّة ذاتها. الحمد لله، النّجاح كان حليفنا دائمًا، حتّى بعد وصولنا إلى أعلى مراحل التّقاضي، وهو محكمة التّمييز، ما يعكس عمق التّحضير، والحرص على تقديم أفضل الدّفاع عن حقوق موكّلينا. هذا النّوع من القضايا يمنح المحامي شعورًا حقيقيًّا بالفخر والمسؤوليّة، ويؤكّد أنّ الاجتهاد والمثابرة هما سرّ التّميّز في المهنة.

مستقبل واعد

مستقبل مهنة المحاماة في قطر واعد ومزدهر، في ظلّ النّهضة التّشريعيّة والاقتصاديّة الّتي تشهدها الدّولة؛ فالمحاماة شريك أساسيّ في تحقيق الاستقرار القانونيّ وجذب الاستثمارات، ودورها محوريّ في دعم بيئة الأعمال وحماية الحقوق، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على نموّ الاقتصاد الوطنيّ.

رسالة سامية

يؤكد الجلاهمة أنّ المحاماة رسالة سامية تقوم أوّلًا على الأخلاق قبل أن تكون مهنة، وأنّ النّجاح الحقيقيّ في هذه المهنة يُبنى بالعلم، والنّزاهة، واحترام ضمير العدالة قبل أيّ اعتبار آخر.ناصحًا المحامين الشّباب بالصّبر والالتزام وعدم استعجال النّتائج، فالمحاماة ليست طريقًا قصيرًا للرّبح ولا مهنة تُقاس بالعائد المادّيّ.

كما يوصيهم بالاطّلاع المستمرّ والسّعي الدّؤوب للمعرفة، واحترام قدسيّة المهنة وتقاليدها العريقة، وعدم التّنازل عن القيم المهْنيّة مهما كانت الظّروف أو الإغراءات؛ فالمحامي يُعرَف بموقفه قبل مرافعته، وبأخلاقه قبل قضاياه، ومن يحافظ على مبادئه اليوم يحصد الثّقة والاحترام غدًا، وهما رأس المال الحقيقيّ الّذي لا يزول.

سرّ التّميّز والنّجاح الالتزام المهْنيّ والاجتهاد والمثابرة

أسلوب مهنيّ دقيق ومدروس

يتعامل الجلاهمة مع القضايا الصّعبة بعقليّة تحليليّة هادئة، تعتمد على الدّراسة المتعمّقة للملفّ من جميع جوانبه القانونيّة والواقعيّة، مع قراءة دقيقة للتّفاصيل واستشراف الاحتمالات القانونيّة كافّة، يقول: أؤمن بأنّ حسن الإعداد نصف النّجاح، لذلك أحرص على بناء استراتيجيّة قانونيّة واضحة ومدروسة تتناسب مع طبيعة كلّ قضيّة وخصوصيّتها.

وتُعدّ الدّقّة في العمل، والشّفافية الكاملة مع الموكّل، والالتزام التّامّ بالمواعيد والإجراءات، إلى جانب المعرفة الدّؤوبة والتّطوير المستمرّ، سمات أساسيّة في أسلوبه المهْنيّ، فضلًا عن الحرص على الدّفاع عن الحقوق بأعلى درجات المسؤوليّة والمهْنيّة، وبما يحقق العدالة ويحفظ ثقة الموكّلين.

نشر الوعي القانونيّ

نؤمن بأنّ للمحامي دورًا يتجاوز قاعات المحاكم، لذا نحرص على نشر الوعي القانونيّ، وتقديم المشورة القانونيّة في المبادرات المجتمعيّة، والمساهمة في تعزيز ثقافة احترام القانون وسيادة العدالة.

للمكتب مشاركات مهْنيّة وتعاون قانونيّ على المستويين المحلّيّ والدّوليّ، من خلال شبكة عَلاقات قانونيّة واسعة في قطر ودول الخليج وخارجها، بما يخدم مصالح عملائنا ويواكب الطّابع العالميّ للعمل القانونيّ.

المحاماة رسالة قبل أن تكون مهنة، ومن يحمل هذه الرّسالة عليه أن يكون على قدر الأمانة، وسأظلّ مؤمنًا بأنّ العدالة الحقيقيّة أساس استقرار المجتمعات ونهضتها، وسنواصل في مكتبنا العمل بكلّ إخلاص للحفاظ على هذه القيم.

نايف النعمة

مؤسس مكتب نايف النعمة للمحاماة والاستشارات القانونية
عضو مجلس إدارة جمعية المحامين القطرية

مسيرة من التّميّز القانونيّ ترسم ملامح العدالة في قطر

من أصغر محامٍ إلى رائد أعمال قانونيّ

في أروقة العدالة، حيث تُصاغ الحقوق بدقّة الكلمات وتُبنى الأمجاد بعزيمة الرّجال، يبرز اسم الأستاذ نايف عبد الحميد النّعمة كعلامة فارقة في المشهد القانونيّ القطريّ. لم يكن وصوله إلى سدّة التّميّز وليد الصّدفة، بل كان ثمرة مسيرة حافلة بالعطاء، استطاع خلالها أن يجمع بين الحنكة القانونيّة والرّؤية المؤسّسيّة الطّموحة. واليوم، يقف النّعمة بصفته مؤسّسًا لـ«مكتب نايف النّعمة للمحاماة والتّحكيم الدّوليّ»، وعضوًا فاعلًا في مجلس إدارة جمعيّة المحامين القطريّة، ومحكّمًا دوليًّا معتمدًا، ليجسّد نموذجًا ملهمًا للمحامي القطريّ الّذي جعل من التّحدّيات وقودًا للرّيادة ومن الصّعاب جسرًا نحو القمّة.

البدايات: شغف العلم وتأثير الرّوّاد

بدأت الرّحلة من أروقة جامعة قطر، حيث نهل النّعمة من علوم القانون وتخرّج في عام 2006. لم تكن دراسته مجرّد تحصيل أكاديميّ، بل كانت صقلًا لموهبة فطريّة في الخطابة والحجّة. تأثّر النّعمة بكبار أساتذة القانون الّذين رأوا فيه مشروع محامٍ ناجح، خاصّة أولئك الّذين توسّموا في فصاحته وقوة حجته مستقبلًا واعدًا، مما دفعه لاختيار طريق المحاماة الوعر والمليء بالتّحدّيات.

مواجهة التّحدّيات

لم يكن طريق النّجاح مفروشًا بالورود؛ فقد واجه النّعمة تحدّيات جسيمة منذ اللّحظة الّتي قرّر فيها التّوجّه للعمل الخاصّ والابتعاد عن الوظيفة الحكوميّة المستقرة. في بداياته، كان يُعدّ من أصغر المحامين القطريين سنًّا، واجه رهبة الوقوف أمام منصّات القضاء، لكنه بفضل العمل الدّؤوب، استطاع كسر حاجز الخوف وتحويله إلى ثقة مطلقة.أسّس مكتبه بإمكانيّات ماديّة بسيطة، حيث كان يؤدّي بنفسه المهام كافّة، من كتابة المذكّرات وتسجيلها إلى حضور الجلسات وتقديم الطّعون. هذا الإصرار جعل مكتبه اليوم واحدًا من أبرز المكاتب الرّائدة في دولة قطر، منافسًا أعرق المكاتب بفضل سمعته الطّيّبة وتفانيه في العمل.

نايف النعمة
NAYEF AL NAAMA
LAWYER للمحاماة

رؤية مؤسّسيّة

يرتكز «مكتب نايف النّعمة للمحاماة والاستشارات القانونيّة» على مبادئ راسخة قوامها الالتزام، السّرّيّة المطلقة، والتّميّز. يؤكّد الأستاذ نايف دائمًا أن هدف المكتب يتجاوز مجرّد تقديم المشورة القانونيّة التّقليديّة، بل يسعى ليكون شريكًا استراتيجيًّا لموكّليه، يساعدهم في اتّخاذ القرارات الصّائبة وتجنّب العقبات القانونيّة بأقلّ التّكاليف وأسرع الإجراءات.

يضمّ المكتب فريقًا من المحترفين القانونيين ذوي الخبرات الفريدة، القادرين على التّعامل مع أعقد القضايا في مختلف المجالات، بما في ذلك

- **القانون المدنيّ والتّجاريّ والجنائيّ.**
- **قضايا الشّركات والمنازعات الإداريّة والعقاريّة.**
- **التّحكيم الدّوليّ وقضايا الملكيّة الفكريّة وبراءات الاختراع.**
- **الأحوال الشّخصيّة وقضايا الأسرة وَفق الشّريعة الإسلاميّة.**

طموح بلا حدود ومواكبة للتّطوّر

لم يتوقّف طموح النّعمة عند حدود النّجاح المحلّيّ، بل سعى دائمًا لتطوير مهاراته عبر المشاركة في دورات تدريبيّة دوليّة في الكويت والقاهرة، مطّلعًا على كلّ مستجدّ في التّحديثات القانونيّة والقضائيّة. حرص كذلك على بناء شراكات قويّة مع رواد القانون في المنطقة، مما عزّز من مكانة مكتبه كوجهة أولى للشّركات المحلّيّة والأجنبيّة، على حدٍّ سواء.

قصة نجاح تلهم الأجيال

إنّ مسيرة الأستاذ نايف النّعمة تجسيد حيّ لمعنى الإيمان بالذّات والصّبر على الشّدائد؛ فمن «نقطة الصّفر» إلى قمّة الهرم القانونيّ في قطر، أثبت النّعمة أنّ كلّ عقبة هي في الحقيقة إنجاز بحدّ ذاته. واليوم، يقف مكتبه صرحًا قانونيًّا شامخًا، يذود عن الحقوق ويسهم في ترسيخ قيم العدالة في المجتمع القطريّ، واضعًا نُصب عينيه رؤية مستقبليّة تواكب النّهضة الاقتصاديّة والتّكنولوجيّة الّتي تشهدها البلاد.

محسن الحداد

مؤسس مكتب محسن الحدّاد للمحاماة

المحامي العصاميّ المدافع عن حقوق النّاس في المجتمع

محسن الحدّاد نموذج للمحامي العصاميّ، الّذي اختار مهنة المحاماة رسالة سامية، يسعى من خلالها إلى مساعدة النّاس في الحصول على حقوقهم والدّفاع عن قضاياهم، لذلك سار بخطى ثابتة في عالم المحاماة والاستشارات القانونيّة، وتدرّج في عمله أمام جميع المحاكم القطريّة وصولا إلى محكمة التّمييز القطريّة.

استطاع خلال سنوات عديدة أن يثبت نفسه بجدارة وقوّة في عالم القانون والمحاماة، وترافع في كثير من القضايا الّتي تخصّ المجتمع، وتمكّن من الوصول بها إلى الأحكام العادلة والمنصفة.

بدأت مسيرة المحامي محسن الحدّاد عقب التّخرّج في جامعة بيروت العربيّة قسم القانون، وعمل موظّفًا في وزارة التّربية والتّعليم، ثمّ اتّجه إلى ممارسة القانون وتعلّم أسس العمل القانونيّ الاحترافيّ. بدأ متدرّبًا لدى أحد مكاتب المحاماة العريقة في قطر، وخلال التّدريب ازداد شغفا بمهنة المحاماة، وكان مهتمًّا بمعرفة أدقّ التّفاصيل في مجريات التّقاضي، وحرص على اكتساب الخبرات الّتي مكّنته من بناء شخصيّته القانونيّة الطّموحة.

مكتب محسن الحدّاد للمحاماة

كانت الخطوة النّوعيّة في مسيرة المحامي محسن الحدّاد عندما بادر إلى تأسيس مكتب محسن الحدّاد للمحاماة عام 2010، ليكون مركزًا قانونيًّا رائدًا يقدّم خدمات قانونيّة عالية الجودة ومتنوّعة تلبّي احتياجات جميع فئات المجتمع والشّركات.

يهدف المكتب إلى تقديم خدمات قانونيّة مميّزة وموثوقة على درجة عالية من الالتزام والسّرّيّة، ويمثّل الموكّلين أمام جميع المحاكم القطريّة وصولًا إلى محكمة التّمييز القطريّة.

لدى المكتب فريق من المحامين والإداريين المحترفين، ويعمل في جميع القضايا الموجودة بالمحاكم، ولكنّه يتخصّص في قضايا الشّركات والتّعويضات، كما يتميّز بمتابعة القضايا أوّلًا بأوّل، فضلًا عن تسهيل إجراءات التّعامل مع الموكّلين بما يخدم مصالحهم.

الإصرار يصنع النّجاح

إرادة النّجاح لدى المحامي محسن الحدّاد جعلته يصرّ على مواجهة التّحدّيات الّتي اعترضت مسيرته المهْنيّة، وهي تحدّيات تتعلّق بتلبية متطلّبات الشّؤون الإداريّة للمكتب وتغطية المصاريف، والإجراءات الشّكليّة والموضوعيّة للقضايا الّتي تناولها وصولًا إلى تحقيق العدالة.

سمات شخصيّة

يتميّز المحامي محسن الحدّاد بشخصيّة واثقة وطموحة، ويُشهد له بالنّشاط والاجتهاد والمثابرة والسّعي الدّؤوب لتكوين سمعة حسنة لدى الموكّلين، من الأفراد والمؤسّسات، عن طريق الحرص الزّائد على مصالحهم والالتزام بالصّدق والشّفافية التّامّة معهم والوفاء بتعهّداته للموكّلين.

يقدّم الحدّاد على النّوعيّة على الكيفيّة، إذ يختار القضايا النّوعيّة الّتي تستحقّ المتابعة والدّفاع عنها، ولا يهتمّ بكثرة القضايا الّتي لا تنسجم مع مبادئه، ويعمل بكلّ صدق وإخلاص على تقديم خدمة عالية الجودة عبر التّركيزالشّديد في القضايا، الّتي يتولّاها.

في القضايا المعقّدة، يعمَد إلى تجزئتها ضمن أقسام زمنيّة؛ ليتعامل مع كلّ جزء منها على حدة، ثم يعدّ خطّة عمل تبنى على التّبسيط وعدم التّعقيد ملتزمًا بالدّقّة والاهتمام بالجوانب التّفصيليّة وصولًا إلى تحقيق هدفه؛ وهو تحقيق العدالة.

خدمات مكتب محسن الحدّاد تشمل معظم التّخصّصات، وأبرزها:

- القضايا الجنائيّة
- القضايا الإداريّة
- القضايا المدنيّة
- الاستشارات القانونيّة
- القضايا العماليّة
- قضايا الشّركات التّجاريّة

الفهرس

كلمة العدد 9
كلمة القاضي خالد بن علي العبيدلي..... 11
كلمة الشيخ الدكتور ثاني بن علي آل ثاني 13
كلمة السيد عبد الكريم حمود الرويلي..... 15
كلمة المحامي مبارك بن عبدالله السليطي 17
كلمة الشيخ أحمد بن محمد بن سعود آل ثاني 19

الفصل الأول: مسيرة تطور المحاماة والتشريعات..... 21
مهنة المحاماة في قطر.. مسيرة حافلة بالمحطّات التّاريخيّة 22
وزارة العدل... رعاية وإشراف ودعم للمحاماة 30
العمل القضائيّ تطوّر نوعيّ بلغ أفضل معايير التّقاضي 35

الفصل الثاني: شركاء ورعاة - 47
الشيخ أحمد بن محمد بن سعود آل ثاني..... 48
الأستاذة لولوه آل ثاني 58
الشيخ الدكتور ثاني بن علي آل ثاني 66
مبارك بن عبدالله السليطي..... 70
إبراهيم بن محمد الحسن المهندي..... 78
عبد الرحمن بن إبراهيم آل محمود 84

الفصل الثالث: الرواد الأوائل في المحاماة..... 89
جمعيّة المحامين القطريّة 90
راشد بن ناصر جبر المهنا النعيمي 94
علي بن ناصر النعيمي (رحمه الله) 100
بهزاد يوسف محمد بهزاد..... 102
هيفاء بنت عبدالله بن أحمد الباكر..... 106
فوزية صالح العبيدلي 110
يوسف أحمد الزمان 114
سلطان العبدالله..... 120

الفصل الرابع: القضاء والتحكيم..... 125
محكمة الاستثمار والتّجارة 126
مركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم..... 132
محكمة قطر الدّولية..... 139

الفصل الخامس: محامون صنعوا النجاح 143
محمد بن لحدان المهندي 144
عبدالله محمد السعدي 150
الدكتور أحمد بن زايد الحسن المهندي 154
منصور فهيد الدوسري 158
مانع ناصر جعشان 162

الفصل السادس: محاميات في ساحات القضاء 167
الشيخة آمنة بنت أحمد آل ثاني 168
أسماء مفتاح الغانم 174
أمينة أحمد حميد المنصوري 178
الدكتورة غادة درويش كربون 184
أسماء علي جاسم السلطان 188
العنود عبد العزيز الخاجة 192
روضة فيصل بهزاد 198
منى عبدالرحيم عياد 202

الفصل السابع: تجارب ملهمة 207
خالد بن أحمد مبارك النصر 208
صلاح محمد علي صقر الجلاهمة 214
نايف النعمة 218
محسن الحداد 222

حسن حاموش
مدير التحرير

الكلمة الأخيرة

المحاماة رسالة عدالة وتجارب ناجحة

تزامنت النهضة التنموية الشاملة في قطر مع ازدهار قطاع المحاماة، حيث ارتفع عدد مكاتب المحاماة بصورة قياسية ،لتلبية احتياجات المجتمع وعالم الأعمال . وكلما زادت المشاريع الاستثمارية ، كلما أصبحت الحاجة ملحة لمكاتب محاماة واستشارات قانونية تحمي الحقوق وترسّخ العدالة.

إن مهنة المحاماة ليست مجرد مهنة كمالية ، بل هي مكوّن رئيسي من مكونات المجتمع وعالم الأعمال . وهي ركيزة أساسية من ركائز منظومة العدالة ، وعنوان بارز للاستقرار والازدهار وجذب الاستثمار .

تمثل مهنة المحاماة رسالة سامية في المجتمع ،وتلعب دورًا محوريًا في تحقيق العدالة ،إلى جانب القضاء والنيابة العامة، من خلال الدفاع عن الحقوق، وصون الحريات، وتقديم خدمات قانونية مهنية ترتكز على الأمانة والعلم والخبرة ونشر الوعي القانوني باعتباره أفضل وقاية لمنع ضياع الحقوق وخسارة القضايا .

لقد جاء ازدهار مكاتب المحاماة كثمرة نهضة متكاملة لمنظومة العدالة في قطر وفقاً لرؤية قطر الوطنية 2030 . وقد شهدت المنظومة تطورا في التشريعات التي أرست نظم عمل المحاماة مثلما أرست نظم المحاكم والتقاضي . وقد ساهمت المبادرة الوطنية لتطوير العدالة في تحديث إجراءات التقاضي، وتسريع الفصل في القضايا، وتحقيق مفهوم العدالة الناجزة، .

وانطلاقا من أهمية هذا الدور الرائد لمكاتب المحاماة جاءت مبادرة مجلة رؤية للبدء بسلسلة إصدارات متتالية توثّق مسيرة تطور مهنة المحاماة ومنظومة القضاء والعدالة مع تسليط الضوء على تجارب كبار المحامين ومسيرتهم في صناعة قصص نجاح تلهم جيل الشباب من الراغبين في العمل القانوني ومزاولة مهنة المحاماة .

هذا الإصدار هو الخطوة الأولى وسيكون الإصدار الثاني أشمل وأكثر تركيزا على جميع الجوانب والتجارب الملهمة .

AL WAJBA – الوجبة

للمحاماة والتحكيم

Law Firm & Arbitration

المحاماة ..رسالة عدالة ورؤية وطن

هذا الإصدار محاولة جادة لتوثيق مسيرة تطور مهنة المحاماة، وتشريعات التقاضي ،مع تسليط الضوء على التجارب الناجحة والملهمة لنخبة من المحامين والمحاميات . كما أنه باكورة إصدارات متخصصة في شؤون المحاماة ،تصدرها رؤية بالتعاون مع مركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم في غرفة قطر وجمعية المحامين القطرية.

رؤية

www.roayah-pr.com
info@roayah-pr.com